التّحديات الّتي تواجه اللاجئات السّوريات

في مخيّم الزّعتري من منظور النّوع الاجتماعي

دار الجندي للنشر والتوزيع – القدس

*

darjundi46@gmail.com

www.for-alquds.org

التّحديات الّتي تواجه اللاجئات السّوريّات في مخيّم الزّعتري من منظور النّوع الاجتماعي

هنادي حسني حافظ محمود

الطبعة الأولى (2021).

*

جميع الحقوق محفوظة لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب، أو أي جزء منه، أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات، أو نقله بأي شكل من الأشكال، بدون إذن خطي من الناشر.

All rights reserved. No part of this book may be reproduced in any form or by any means without prior permission of the publisher.

التّحديات الّتي تواجه اللاجئات السّوريّات

في مخيّم الزّعتري من منظور النّوع الاجتماعي

هنادي حسني حافظ محمود

الطبعة الأولى

2021 م

الإهداء

إلى روح أمّي الغالية

إلى والدي العزيز

إلى زوجي وأولادي الأعزاء

إلى أخي وأخواتي

إلى كلِّ النّساء الفلسطينيّات الصّامدات

إلى النّساء السّوريات اللّاجئات

إلى كلِّ امرأةٍ وفتاةٍ في العالم تؤمنُ بحقِّها في الحياة

أهدي هذا الجهد المتواضع

الفهرس

المقدمة ..... - 13 -
الفصل الأول ..... - 17 -
مشكلة الدّراسة وخلفيتها ..... - 17 -
مقدّمة الدّراسة ..... - 17 -
الفصل الثاني ..... - 45 -
الإطار النظري ..... - 45 -
الإطار النظري ..... - 45 -
الهجرة، مفهومها، أبعادها، أسبابها ..... - 45 -
العوامل المؤثرة على الهجرة القسرية ..... - 46 -
أسباب الهجرة القسرية الناتجة عن الحروب ..... - 50 -
اللجوء والنزوح ..... - 51 -
الفرق بين اللاجىء والنازح ..... - 51 -
تعريف اللاجىء في المعاهدات الدولية ..... - 52 -
الأزمة السورية ..... - 53 -
اللاجئون السوريون في المخيمات الأردنية ..... - 59 -
النظريات المفسِّرة لحالة اللّجوء ..... - 62 -
نظرية التكيّف الاجتماعي والنفسي ..... - 62 -
التكيف الاجتماعي ..... - 63 -
التكيف النفسي ..... - 64 -
التكيّف الحسن: ..... - 64 -
مظاهر التكيّف الحسن ..... - 65 -
سوء التكيّف ..... - 66 -
مظاهر سوء التكيف ..... - 66 -
التكيف ومجتمعات اللاجئين ..... - 67 -

معوقات الاندماج الاجتماعي والتكيف للاجئ في المجتمعات المضيفة ..... - 69 -
الهجرة القسريّة والنوّع الاجتماعي..... - 71 -
رئاسة الأسرة وتغير الأدوار الجندرية في الأسرة ..... - 72 -
العنف القائم على أساس النوّع الاجتماعي ضد اللّاجئات ..... - 74 -
العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي ضد اللاجئات السوريات..... - 75 -
العنف الأسري: ..... - 83 -
الزواج المبكر..... - 83 -
المخيم والتحديات المستقبلية..... - 86 -
التحديات المستقبلية في مخيمات اللاجئين في الأردن..... - 87 -
الاتفاقيات الدولية والإقليمية الخاصة باللاجئين..... - 89 -
تعريف اللاجئ..... - 92 -
تحديد الأشخاص المعترف بهم كلاجئين ومنح اللاجئ مركز قانوني..... - 92 -
طرد أو إعادة اللاجئ قسرا ..... - 93 -
الحقوق الممنوحة للاجئ..... - 93 -
حالات الطوارئ والتنسيق..... - 93 -
التزامات اللاجئ نحو المملكة الأردنية..... - 94 -
الاتفاقيات المتعلقة بحماية المرأة اللاجئة ..... - 95 -
المنظمات الإنسانية المحلية والدولية الناشطة في مخيم الزعتري..... - 98 -
المفوضية السامية لشؤون اللاجئين..... - 98 -
مهام المفوضية السامية لشؤون اللاجئين..... - 100 -
المفوضية السامية لشؤون اللّاجئين والنساء اللّاجئات..... - 101 -
المفوضية في مخيم الزعتري..... - 103 -
الهيئة الخيرية الأردنية الهاشمية..... - 104 -
هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة..... - 105 -
الهيئة الطبية الدولية ..... - 107 -
المعونة الكنيسة الفلندية..... - 108 -
فيلق الرحمة..... - 108 -

أطباء العالم ..... – 109 –
أطفال بدون حدود ..... – 109 –
صندوق الامم المتحدة للسكان..... – 110 –
لجنة الإنقاذ الدولية ..... – 110 –
منظمة الإغاثة والتنمية الدولية ..... – 111 –
منظمة الطوارئ اليابانية ..... – 111 –
جمعية العون الصحي الأردنية..... – 112 –
الاتحاد اللوثري العالمي ..... – 112 –
مؤسسة نور الحسين..... – 113 –
اوكسفام ..... – 113 –
الإغاثة الدولية..... – 114 –
إنقاذ الطفولة..... – 114 –
منظمة الأمم المتحدة للطفولة..... – 115 –
مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ..... – 115 –
برنامج الغذاء العالمي ..... – 116 –
وكالة التعاون التقني والتنمية ..... – 116 –
المجلس النرويجي للاجئين..... – 117 –
الفصل الثالث..... – 122 –
مخيم الزّعتري..... – 122 –
الموقع والطبوغرافيا ..... – 122 –
مخيم الزعتري ..... – 123 –
نشأة المخيم..... – 129 –
التوزيع الديموغرافي ..... – 130 –
عدد اللاجئين في مخيم الزعتري..... – 132 –
التغيرات التي أثرت على حياة اللاجئات السوريات في المخيم..... – 137 –
مشاكل السكن..... – 153 –
التعليم..... – 159 –

الوضع الاقتصادي ..... – 165 –
مصادر الدخل ..... – 169 –
الخدمات الصحية ..... – 173 –
الفصل الرابع ..... – 183 –
الطريقة والاجراءات ..... – 183 –
الفصل الخامس ..... – 195 –
مناقشة النتائج والفرضيات ..... – 195 –
النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني للدراسة: ..... – 195 –
القسم المتعلق بالفرضيات ..... – 214 –
تحليل النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة ومناقشتها: ..... – 217 –
ثانياً: النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية والتي نصها : ..... – 220 –
النتائج والتوصيات ..... – 232 –
المصادر والمراجع ..... – 238 –

□

الحرب مجزرة تدور بين أناس لا يعرفون بعضهم البعض
لصالح اناس يعرفون بعضهم البعض ولا يقتلون بعضهم البعض

بول فاليري

المقدمة

هدفت هذه الدّراسة التّعرف إلى "التّحديات الّتي تواجه اللّاجئة السّورية في مخيم الزّعتري من منظور النّوع الاجتماعي ،كما هدفت إلى التّعرف على أثر بعض متغيرات الدّراسة مثل العمر، والحالة الاجتماعية، والمستوى التعليمي، والعمل، عدد أفراد الأسرة، والدّخل الشّهري، ومدة الحياة الزوجية.

ومن أجل تحقيق هدف الدّراسة قامت الباحثة بتطوير استبانة تتكون من سبعة أقسام هي: البيانات الشّخصية للمبحوثات، والبيانات غير الدّيموغرافية، والحالة السّكنية في المخيم، ومشاكل السّكن، والتّعليم، والوضع الاقتصادي، والخدمات الصحية، وحالة المرأة السورية في اللّجوء الذي يتكون من أربعة محاور هي الحالة الاجتماعية، والنفسيّة، والاقتصاديّة، وحالة السّكن. موزعة على (30) فقرة تم توزيعها على عينة مقدارها (220) تم اختيارها بالطريقة العشوائية الطبقية، وبعد تجميعها تم ترميزها وإدخالها إلى الحاسوب ومعالجتها إحصائيّا باستخدام برنامج الرّزم الإحصائيّة للعلوم الاجتماعيّة (spss) وتمَّ قياس صدقها وثباتها.

أشارت نتائج الدراسة إلى ما يلي:

1. وجود درجة استجابة كبيرة في درجة التّحديات التي تواجه اللّاجئة السّورية في مخيم الزّعتري من منظور النّوع الاجتماعي وعلى المجالات الأربعة (الحالة الاجتماعيّة، والنفسيّة، والاقتصاديّة، وحالة السّكن).
2. وجود علاقة إيجابية عند مستوى الدّلالة (α=0.05) بين مجالات التّحديات (الاجتماعيّة، والنفسيّة، والاقتصاديّة، وحالة السّكن) التي تواجه اللّاجئة السّورية في مخيم الزّعتري من منظور النوّع الاجتماعي.
3. عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى الدّلالة (α=0.05) بين متوسطات استجابات عينة الدّراسة حسب استجابة عيّنة الدّراسة نحو التّحديات التي تواجه اللّاجئة السّورية في مخيم الزّعتري من منظور النّوع

الاجتماعي حسب متغيّر العمر، والحالة الاجتماعيّة، والمستوى التّعليميّ، والعمل، وعدد أفراد الأسرة، والدّخل الشّهري، ومدّة الحياة الزّوجيّة.

في ضوء نتائج الدّراسة اقترحت الباحثة جملة من التّوصيات ، كان أهمها الحاجة إلى برامج تأهيلية للاجئين، وضرورة تهيئة المجتمع المضيف، وتطبيق المواثيق والمعاهدات الدولية لخاصة باللاجئين، وزيادة المساعدات الماليّة المقدّمة من المجتمع الدّولي للاجئين والدّولة المضيفة ، بالإضافة إلى العمل على إجراء مزيد من الدّراسات والأبحاث في هذا المجال.

□

الفصل الأول

مشكلة الدّراسة وخلفيتها

مقدّمة الدّراسة

مشكلة الدّراسة وأسئلتها

فرضيات الدّراسة

أهميّة الدّراسة

منهجيّة الدّراسة

حدود الدّراسة

مصطلحات الدّراسة

الدّراسات السّابقة

التّعقيب على الدّراسات السّابقة

الفصل الأول

مشكلة الدّراسة وخلفيتها

مقدّمة الدّراسة

" لا رابح في الحرب " مقولة تتردّد باستمرار ؛ كون أن طرفي النّزاع الخاسر والمنتصر تعرّض لخسائر مادية وقتلى، ولكنَّ خسائر الحروب تتعدى الخسائر المادية وتدمير الممتلكات ، إلى الخسائر البشرية من قتلى وجرحى و تشريد الآلاف من السّكان المدنيين وإجبارهم إلى ترك بيوتهم وممتلكاتهم والنّزوح إلى أماكن آمنة ، وتحويل الملايين من النّاس إلى لاجئين يطوفون البلاد بحثًا عن ملاذٍ آمن في مخيمات الإيواء، يعتاشون على المساعدات الإنسانيّة ويواجهون مصيراً مجهولاً ومستقبلًا غامضًا.

تعتبر النساء والأطفال أكثر المتضرّرين من الصّراعات والنّزاعات المسلحة، كونهم من الفئات الاجتماعية الأضعف ، حيث تجري هجرة قسريّة جماعيّة لسكّان البلد الذي تحدث فيه الحرب ويفر الآلاف من أوطانهم تاركين وراءهم كلَّ ما يملكون ولا يحملون معهم إلا أقلَّ القليل من متاعهم في أحسن الأحوال للنجاة بأرواحهم من الأخطار التي تهدد حياتهم ، يلجأ أغلب الفارين من الحرب إلى المناطق الآمنة بعيداً عن الأماكن التي يدور فيها الصّراع ، وأغلب الأحيان يعبرون الحدود إلى البلاد المجاورة طلبًا للأمن والحماية والحياة، حيث توفر لهم هذه البلدان الملجأ الآمن، وإيواءهم في مخيّمات تُدار من قبل المفوضية السّامية لشؤون اللّاجئين، بالإضافة إلى العديد من المنظّمات الإنسانية والمؤسسات الخيرية من جميع أنحاء العالم، حيث توفر لهم الغذاء والكساء والإيواء ضمن برامج إغاثية لمساعدة هؤلاء اللّاجئين[1].

تكون الغالبية من هؤلاء اللاجئين من النساء والأطفال وكبار السن ، ولأن العدد الأكبر من الرجال ينضم إلى صفوف المقاتلين في الحرب الدائرة أو يُقتل أو يُسجن؛ فتبقى

---

http://www.unhcr.org1

المرأة وحيدة مع أطفالها دون معيل أو حماية حيث تشير الإحصائيات إلى أن النساء والأطفال يشكّلون 80٪ من اللاجئين والنازحين في العالم[1]، كما تدلُّ الدراسات والوثائق زيادة نسبة النساء اللاجئات اللاتي تجب عليهنَّ رعاية أطفالهن والأقارب المسنين دون مساعدة الشريك، حيث بينت الدراسات الاستقصائية أنه في بعض الحالات هناك ما يزيد على 30٪ من جميع الأسر ترأسها نساء[2].

وهذا ما حدث في سوريا مع بدءِ الأزمة السورية، بسبب الاقتتال الداخلي والتدخلات الخارجية واشتداد القتال وتعرّض الكثير من المدن للدمار ، وتدمير البيوت وارتفاع عدد ضحايا المعارك من المدنيين ؛ فرَّ الكثير من السوريين من بلدهم، ولم يكن أمامهم خيار سوى اللجوء إلى عدة بلدان مجاورة مثل لبنان والعراق وتركيا والأردن وغيرها. بحثا عن الأمان والحماية من الأخطار والموت الذي يتهدّد حياتهم، وقامت هذه البلاد بإنشاء مخيمات للاجئين على أراضيها، وتمَّ استقبال اللاجئين فيها، ويقطن هذه المخيمات اللاجئون وأغلبهم من النساء والأطفال مثل مخيم الزعتري في الأردن، فتزداد نسبة النساء المعيلات لأسرهن، ففي دراسة أجرتها منظمة كير ، تبين أن 36٪ من الأسر السورية اللاجئة في الأردن تعولها نساء[3].

وتجد اللاجئة السورية نفسها أمام تحديات خطيرة أثناء صراعها اليومي من أجل البقاء، والتكيف مع الحياة الجديدة في المخيم مع ما يرافق هذا الوضع من معاناة وصعوبات إضافية بسبب اللجوء، فاللاجئة تعيش وضعًا استثنائيًّا ؛ حيث إنها عرضة لتغيرات طارئة شملت جميع جوانب حياتها الاقتصادية والاجتماعية والنفسية بالإضافة

---

(1) القاطرجي، نهى (2006)" المرأة في منظومة الامم المتحدة"، ط1، ص400.

(2) مقال "الأزمة السورية أبعاد العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي الممارس ضد اللاجئات السوريات في لبنان"، نشرة الهجرة القسرية، العدد 44، تشرين الثاني 2013، ص76.

(3) دراسة منظمة كير (2014)، " Syrian Refugees in urban Jordan " على موقع الكتروني http://www.care.org/syrian-refugees-urban-jordan

إلى معاناتها الأساسية بتعرضها لضغوط العادات والتقاليد والنظرة الذكورية، مما يضاعف معاناتها إلى جانب المعاناة من التشرد والتهجير[1].

وهذه الدراسة تبحث في إحدى مناطق اللجوء وهو مخيم الزعتري للّاجئين السّوريين في الأردن لتصف التغيرات التي طرأت على جوانب حياة اللاجئة السورية قبل اللجوء و بعد اللجوء وأثنائه، والانعكاسات التي خلّفها اللجوء على وضع المرأة اللاجئة.

مشكلة الدراسة وأسئلتها

تُعَدُّ الحرب الأهلية السورية التي تتصارع فيها تشكيلات مختلفة مرتبطة بأجندات وسياسات خارجية متصارعة من أكبر مآسي القرن الحادي والعشرين؛ نظراً لشدة الدمار الذي خلفته وأعداد القتلى والجرحى، بالإضافة إلى موجات الهجرة القسرية والتي تزيد في حجمها عن عدة ملايين إلى الدول المجاورة والدول الأوروبية، وغالبا ما تعاني الفئات المهمشة مآسي أكبر من غيرها من الفئات.

نجم عن الهجرة القسرية السورية نوعان من الهجرة (اللاجئين) وهما: أولا، المقتدرون مادياً وهؤلاء توجهوا إلى المدن الأردنية واستطاعوا التكيف والعمل وهم الأقل معاناة، أمّا الجزء الآخر وهو غير المقتدرين مادياً أو الذين هاجروا وتركوا أموالهم وبيوتهم ومصالحهم وليس لديهم ما يلبي احتياجاتهم ولجؤوا إلى المخيمات التي أنشئت من قبل الحكومة الأردنية بدعم من المؤسسات الدولية، مثل مخيم الزعتري.

هذا المخيم يعدُّ شاهداً على عمق المأساة الإنسانية التي يعاني منها المهاجرين، وتعمل المؤسسات الخيرية المحلية والدولية على تقديم المساعدات المختلفة والتي تبقى قاصرة عن تلبية الحد الأدنى من الاحتياجات الإنسانية المتزايدة للاجئين، والمطّلع على أوضاع المخيم والظروف المعيشية فيه يدرك الصعوبات والتحديات التي تواجه المرأة

(1)دراسة اوكسفام ومركز موارد للمساواة بين الجنسين (2013)، "تغير أدوار النوع الاجتماعي بين اللاجئين في لبنان" على موقع الكتروني http/tinyurl.com/Oxfam-ABAAD-shiftingsands-ar

اللاجئة السورية بشكل خاص، حيث إن معاناتها أكبر من غيرها في عدة نواحٍ كمعاناتها في الحصول على المساعدات والوضع الاقتصادي المتردّي وسوء الأحوال السّكنية والمعيشية في المخيم .

إن حداثة تجربة الهجرة القسرية السورية تعطي صورة أكثر وضوحاً للآثار السلبية لهذه الهجرة، فقد عانت المرأة كثيراً من الإجحاف في حقوقها وانحسار أدوارها ومعاناتها من الاضطهاد في ظل الثقافة التقليدية التي يظهر فيها التميز القائم على أساس النوع الاجتماعي، ولقد أضافت الهجرة القسرية مآسيَ وتحديات إضافية على المرأة السورية والتي كانت تسعى جاهدة للتخلص والحد منها.

ومن هذا المنطلق، تأتي هذه الدراسة لإلقاء الضوء على معاناة المرأة اللاجئة، من خلال الوقوف على أهم التحديات التي تواجه اللاجئة السورية في مخيم الزعتري، حيث تسعى هذه الدراسة للإجابة عن التساؤلات الآتية:

1. ما التغييرات (السكنية، والتعليمية، والاقتصادية، والصحية) التي أثرت على وضع اللاجئة السورية في مخيم الزعتري بسبب ظروف الهجرة القسرية؟
2. ما التحديات (الاجتماعية، والنفسية، والاقتصادية، والسكنية) التي تواجه اللاجئة السورية في مخيم الزعتري من منظور النوع الاجتماعي؟
3. هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين التحديات (الاجتماعية، والنفسية، والاقتصادية، وحالة السّكن) التي تواجه اللاجئة السورية في مخيم الزعتري من منظور النوع الاجتماعي؟
4. هل تختلف التحديات التي تواجه اللاجئة السورية في مخيم الزعتري من منظور النوع الاجتماعي باختلاف المتغيرات الديمغرافية (العمر، والحالة الاجتماعية، والمستوى التعليمي، والعمل، عدد أفراد الأسرة، والدخل الشهري، ومدة الحياة الزوجية) ؟ .

فرضيّات الدراسة

هناك عدة فرضيات قامت الباحثة بالتأكد والتحقق منها إحصائياً، وقد أتاحت البيانات التي جمعت من خلال الاستمارة التحقق من هذه الفرضيات إحصائيا ضمن الاختبارات الإحصائية المختلفة وأهم هذه الفرضيات هي:

1. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عن مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات استجابة عينة الدراسة نحو التحديات التي تواجه اللاجئة السورية في مخيم الزعتري من منظور النوع الاجتماعي تعزى إلى متغير العمر.
2. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عن مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات استجابة عينة الدراسة نحو التحديات التي تواجه اللاجئة السورية في مخيم الزعتري من منظور النوع الاجتماعي تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية.
3. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عن مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات استجابة عينة الدراسة نحو التحديات التي تواجه اللاجئة السورية في مخيم الزعتري من منظور النوع الاجتماعي تعزى لمتغير المستوى التعليمي.
4. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عن مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات استجابة عينة الدراسة نحو التحديات التي تواجه اللاجئة السورية في مخيم الزعتري من منظور النوع الاجتماعي يُعزى لمتغير حالة العمل.
5. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عن مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات استجابة عينة الدراسة نحو التحديات التي تواجه اللاجئة السورية في مخيم الزعتري من منظور النوع الاجتماعي تعزى لمتغير عدد أفراد الأسرة.
6. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عن مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات استجابة عينة الدراسة نحو التحديات التي تواجه اللاجئة السورية في مخيم الزعتري من منظور النوع الاجتماعي يعزى لمتغير دخل الأسرة الشهري.

7. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عن مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات استجابة عينة الدراسة نحو التحديات التي تواجه اللاجئة السورية في مخيم الزعتري من منظور النوع الاجتماعي يعزى لمتغير مدة الحياة الزوجية.

أهداف الدراسة

1. وضع إطار عام لوضع المخيم من حيث الخصائص الديموغرافية فيه والسكنية والعلاقات والتفاعل الاجتماعي والمستوى المعيشي والصحي والاقتصادي.
2. التعرف على التحديات (الاجتماعية، والنفسية، والاقتصادية، والسكنية) التي تواجه اللاجئة السورية في مخيم الزعتري من منظور النوع الاجتماعي.
3. توضيح التغييرات (السكنية، والتعليمية، والاقتصادية، والصحية) التي أثرت على وضع اللاجئة السورية بسبب ظروف الهجرة القسرية.
4. بيان العلاقة بين التحديات (الاجتماعية، والنفسية، والاقتصادية، وحالة السكن) التي تواجه اللاجئة السورية في مخيم الزعتري من منظور النوع الاجتماعي.
5. التعرف على التحديات التي تواجه اللاجئة السورية في مخيم الزعتري من منظور النوع الاجتماعي باختلاف المتغيرات الديمغرافية (العمر، والحالة الاجتماعية، والمستوى التعليمي، والعمل، عدد أفراد الأسرة، والدخل الشهري، ومدة الحياة الزوجية).

أهمية الدراسة

تنبُع أهمية الدراسة في الأمور التالية:

1. قلّة الدراسات التي أجريت على اللاجئين حديثي العهد في المخيمات والذين هُجِّروا قسرا تعكس مستويات معاناتهم.

2. قلّة الدراسات والإحصائيات التي تتناول النوع الاجتماعي للمهاجر، وخصوصا الدراسات التي تتعلق بالنساء المهاجرات ودوافع هجرتهن تعطي بعداً جديداً لأي سياسات دولية مستقبلية.
3. قلّة الدراسات التي تركز على بعض الفئات في المعاناة من الهجرة القسرية.
4. ضعف الخدمات والمساعدات وسوء إدارتها وانعكاساتها على حياة اللاجئة.
5. وضع أسس ومعايير لمساعدة اللاجئين وإدارة المساعدات للتخفيف من معاناتهم .
6. تعكس الدراسة صورة المعاناة الإنسانية في قضايا اللجوء على مختلف المستويات وخصوصا التوصيات للمؤسسات الدولية.
7. أهمية تحفيز اللجان التطوعية والخيرية في مساعدة اللاجئين وتخفيف معاناتهم.
8. وضع إطار تصوري لمشكلات الهجرة القسرية للنساء السوريات في المخيم يساعد على تخفيف المعاناة والمساعدة في التكيّف الاجتماعي والنفسي في أي قضايا مستقبلية.
9. قد تحفز الباحثين بعمل المزيد من الدراسات حول موضوع الهجرة القسرية والنتائج المترتبة عليها.

مبرّرات الدراسة

هناك دوافع متعددة دفعت الباحثة لاختيار موضوع الدراسة لعلَّ أهمها:

1. قيام الباحثة بزيارة أولية للمخيم برفقة إحدى المؤسسات الإنسانية العاملة في المخيم، واطلعت على أوضاع المخيم وحياة اللاجئين فيه والخدمات المقدمة إليهم. وقد ادركت الباحثة من خلال تلك الزيارة مدى الصعوبات والتحديات التي تواجه المرأة اللاجئة داخل المخيم، ودفعها شعورها

بالمسؤولية لإبراز هذه المعاناة من منطلق إنساني بتخصيص دراسة حول أوضاع المرأة اللاجئة في المخيم.

2. مشكلات اللاجئين السوريين ما زالت قائمة ومعاناتهم مازالت مستمرة واتضح ذلك بشكل جليّ في فصل الشتاء وأثناء المنخفضات الجوية، فهي صورة حاضرة وبالتالي فالدراسة تمثل الواقع المعاش أكثر من الاعتماد على الذاكرة.
3. غياب أفق الحل للمشكلة السورية فرغم انقضاء أكثر من أربع سنوات على الحرب التي سببت الهجرة القسرية إلا أن المستقبل والحلّ ما زال غامضا.
4. أكثر سكان المخيم من النساء والأطفال ومعاناة النساء أكبر بكثير من الفئات الأخرى.
5. الدافع الإنساني حيث نشهد معاناة اللاجئات السوريات من نواح كثيرة كمعانتهن في الحصول على المساعدات ، والوضع المعيشي المتردّي...والواجب يحتم إظهار هذه المعاناة، وبيان سبل تحسين حياتهن قد يساعد ليكون الوضع أفضل داخل المخيم.
6. زيادة المعرفة والمعلومات عن معاناة اللاجئين خصوصا فئات معينة منهم كالنساء والأطفال وكبار السن والمرضى...الخ حيث تتناول هذه الدراسة شريحة مهمة من مجتمع اللاجئين وهي المرأة اللاجئة، فقد تفتح هذه الدراسة آفاقا جديدة لدراسة معاناة فئات أخرى من اللاجئين كالأطفال وكبار السن.
7. الحروب والنزاعات المسلحة لا تتوقف وحالات اللجوء تتكرر في كل مكان وزمان ومهما اختلفت أماكن اللجوء وأوقاتها فإنها تتشابه في ظروف اللجوء وتبقى معاناة اللاجئين واحدة في كل مكان وزمان، فيمكن لهذه الدراسة أن تلقي الضوء على المعاناة المشتركة للنساء اللاجئات في مخيمات اللجوء عبر دراسة أحوال اللاجئات السوريات في مخيم الزعتري.

8. بالرغم من أحد الدوافع الرئيسة لهجرة اللاجئ من بلاده هي حماية النساء والأطفال إلا أن هناك نقصًا في الدراسات والإحصائيات التي تتناول هذا الجانب في الدراسات المتعلقة بالهجرة.

منهجية الدراسة

تعدُّ هذه الدراسة من الدراسات البحثية القليلة التي تهدف إلى وصف وتحليل حالة اللجوء وخصوصا فيما يتعلق بالمرأة اللاجئة بشكل خاص، وبالتالي تعدُّ هذه الدراسة من نوع الدراسات الاستكشافية التي تحفز الباحثين فيما بعد للتعمق في دراسة جوانب هذه الحالة من جميع الزوايا.

اتبعت الباحثة في هذه الدراسة المنهاج الوصفي التحليلي، فالمنهاج الوصفي يتناسب مع مشكلة البحث التي تتطرق الى مشكلة إنسانية اجتماعية وهي اللجوء وآثاره على المرأة، حيث يقدم وصفا لواقع اللاجئو السورية في المخيم بالإضافة الى المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية التي تواجهها اللاجئة السورية في حياتها في المخيم، كما استخدمت الباحثة الاستبانة والمقابلات كوسائل لجمع البيانات حول المشكلة، وذلك عن طريق اختيار عينة الدراسة من فئة النساء اللاجئات السوريات، بناء على مواصفات محددة، ويتكون مجتمع الدراسة من (220) امرأة من اللاجئات السوريات في مخيم الزعتري .

ومن أجل تحقيق الأهداف المنشودة سوف تجمع الدراسة بين المنهج الكمّي والمنهج الكيفي لاكتمال الصورة.

حدود الدراسة

الحد المكاني: مخيم الزعتري للاجئين السوريين\ المفرق- الأردن.

الحد الزماني: فترة اللجوء من 6\2014 – 5/ 2016، ويمكن التطرق لبدايات حركة اللجوء في بداية الأزمة السورية قبل 2014.

مصطلحات الدراسة

ورد في هذه الدراسة مجموعة من المصطلحات قامت الباحثة بتعريفها اصطلاحياً وإجرائياً، وقد يتم تفسير هذه المصطلحات بطرق مختلفة وفقا لاتجاهات العلماء المختلفة.

التّحديات: هو ذلك الوضع الذي يمثل وجوده أو عدم وجوده تهديداً أو إضعافاً، أو تشويهاً ، كلياً أو جزئياً ، دائماً كان أو مؤقتاً، لوجود وضع آخر يراد له الثبات والقوة والاستمرار، فمثلا التحدي الثقافي يمثل تهديداً أو خطراً أو إضعافا أو تشويهاً ، لوضع أو منظومة ثقافية معينة، فيصح أن يُطلق عليه لهذا السبب " التحدي الثقافي"، كما يمكن تعريف التحديات بأنّها " التحديات هى تطورات أو متغيرات أو مشكلات أو صعوبات أو عوائق نابعة من البيئة المحلية أو الإقليمية أو الدولية[1].

وعليه يمكن تعريف التحديات إجرائياً في هذه الدراسة بأنها: تطورات أو متغيرات أو مشكلات أو صعوبات أو عوائق وقد تكون اقتصادية أو اجتماعية أو نفسية أو بيئية....الخ والتي من الممكن أن تشكل خطراً وتهديداً لحياة الفرد ومجتمعه.

النزوح: تعرف الأمم المتحدة النزوح على أنه "شكل من أشكال الانتقال الجغرافي أو المكاني المتضمن تغيرًا دائمًا لمحل الإقامة الاعتيادية بين وحدة جغرافية وأخرى ، كما أنها حركة انتقال السكان من أرض تدعى منطقة الأصل إلى منطقة أخرى تدعى منطقة الوصول، ويتبع في تلك الحركة تغيير في محل الإقامة وتختلف تلك الحركة من حيث المسافة المقطوعة والزمن الذي تستغرقه"[2].

كما يعرف أيضا: "بأنه حركة الفرد أو المجموعة من مكان إلى آخر داخل حدود الدولة أو خارجها، ويتم النزوح رغما عن إرادة النازح بسبب مؤثر خارجي مهدد للحياة كالمجاعة أو الحرب أو الجفاف أو التّصحر أو أي كوارث أخرى تدفع النازح إلى مغادرة

---

(1) محمد، أحمد (بدون سنة)،" الدول العربية والتحديات المعاصرة رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، ص 6-7 تم استرجاعه بتاريخ 20/ 8/ 2016على موقع الكتروني
www.aun.edu.eg/conferences/27_9_2009/ConferenceCD_files/Papers/50.doc

(2) الشمري،عماد،(2016)، "نزوح السكان"،ط1، ص 14

موقعه والتوجه إلى موقع آخر؛ طمعا في الخلاص من تلك الظروف وتعتبر عملية النزوح ، عملية محفوفة بالمخاطر بسبب سوء معاملة النازحين وإهمالهم[1].

النازح (Internal Displaced Person): إنه" الشخص الهارب داخل بلده" حسب تعريف الأمم المتحدة[2] .

اللاجيء : هو الشخص الذي يجبر على ترك موطنه لنفس الأسباب ولكنه يقطع الحدود الدولية إلى دول أخرى غير دولته[3].

وعليه تم تعريف اللاجئة إجرائياً في هذه الدراسة بأنها: هي المرأة السورية التي تركت موطنها الأصلي بسبب خطر يهدد حياتها، ولعدم توفر الغذاء والخدمات المختلفة بسبب الحرب وانتقلت إلى مكان آمن خارج حدود بلدها سوريا، وتقيم في أحد مخيمات إيواء اللاجئين تحت رعاية المفوضية السامية لشؤون اللاجئين وهو مخيم الزعتري .

مخيم الزعتري: هو مخيم للاجئين السوريين الذين قدموا إلى الأردن بعد الأزمة السورية التي اندلعت عام 2012م، تأسس في 28/ تموز/ 2012 وأقيم على بعد حوالي 20كم ، شرقي مدينة المفرق شمال شرقي الأردن في محافظة المفرق، تبلغ مساحته 3.3 كم^2، وبلغ عدد سكانه حتى منتصف عام 2016 م حوالي 79.396لاجئًا ولاجئة[4].

النوع الاجتماعي: هو عملية دراسة العلاقة المتداخلة بين المرأة والرجل في المجتمع وتسمى هذه العلاقة (علاقة النوع Gender Relationship) وتحددها وتحكمها عوامل مختلفة اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية وبيئية، عن طريق تأثيرها على قيمة العمل في الأدوار الإنجابية والإنتاجية والتنظيمية التي تقوم بها المرأة والرجل، وعادة ما يسود

(1) الجويلي، سعيد،(2002)، "المدخل لدراسة القانون الدولي الانساني"، دار النهضة العربي، القاهرة.
(2) www.unhcr.org/internally-displaced-people.html
(3) الشمري، عماد، (2016)، مرجع سابق، ص15
(4) https://ar.wikipedia.org/wiki

تلك العلاقة عدم الاتزان على حساب المرأة وفي توزيع القوة وتكون النتيجة احتلال الرجل مكانة فوقية بينما تأخذ المرأة وضعاً ثانوياً في المجتمع[1].

ومفهوم النوع يختلف عن مفهوم الجنس، فالجنس يشير إلى الاختلافات البيولوجية البحتة بين الذكر والأنثى، في حين يشير مفهوم النوع إلى التكوين الثقافي والاجتماعي الذي يجعل من الذكور رجالاً ومن الإناث نساءً، ولكل منهم أدوار ووظائف محددة، تقليديا كان يتم تقديم الجنس كمفهوم يصف الاختلافات البيولوجية بين الجنسين وبناء عليه يحدد الهوية الجنسية للفرد على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والحقوقي وقيم الرجولة والأنوثة وأدوار الرجل و المرأة وحقوق كلٍّ منهما[2]،

وعليه يمكن تعريف النوع الاجتماعي بأنه الاختلافات الاجتماعية والثقافية بين الذكور والإناث التي يتم تعلّمها إلا أنها تتغير من كلِّ مكان وزمان وثقافة، وبناءً عليها يتم تحديد الأدوار والمسؤوليات والفرص والامتيازات والتوقعات والحدود للذكور والاناث في أي ثقافة، وقد يتباين المفهوم بين الثقافات المختلفة وإدراك النوع من قبل ثقافة معينة يتغير تبعًا للسياق والوقت[3] .

كما تمَّ تعريف بعض المصطلحات والمفاهيم ذات الأهمية التي وردت في هذه الدراسة تعريفاً اصطلاحيّاً منها:

العنف : هو استخدام القوة للسيطرة على شخص آخر أو أشخاص آخرين، ويمكن أن يشمل أي إساءة معاملة أو إكراه أو ضغط بدني أو نفسي أو اجتماعي أو اقتصادي، ويمكن أن يكون العنف صريحًا في شكل اعتداء جسدي أو تهديد بالسلاح،

---

(1) المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية(مفتاح)، مسرد مفاهيم النوع الاجتماعي، (2006)، ط1، رام الله ، فلسطين، ص9.

(2) El Khatib, Naji, " The Gender and the Globalisation of Concepts-Deconstructive Analysis", Omagate Publishing,Huston,USA, Page79

(3) الخفش، سامح و سليط،، صبري، (2009)، "سيكيولوجية الجنس والنوع"، ط1، دار الفكر، الاردن، عمان، ص39.

ويمكن أن يكون مستتراً، في شكل تخويف أو تهديد وغيرهما من أشكال الضّغط النفسي والاجتماعي[1].

العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي : هو أي عمل مؤذ يرتكب ضد إرادة إلى الشخص ويستند إلى اختلافات منسوبة اجتماعياً من (حيث النوع الاجتماعي) بين الذكور والإناث[2]، وتشكل أعمال العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي انتهاكاً لعدد من حقوق الانسان العالمية التي تحميها المواثيق والاتفاقيات الدولية، وتعدُّ الكثير من أشكال العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي - وليس كلها- أفعالاً غير قانونية وجنائية في القوانين والسياسات الوطنية[3].

الاستغلال الجنسي: أي إساءة استعمال الموقع ذي حساسية أو سلطة مميزة أو ثقة لأغراض جنسية، ويشمل ذلك التربح المالي أو الاجتماعي أو السياسي من الاستغلال الجنسي لشخص آخر[4].

الاعتداء النفسي: إلحاق الألم أو الضرر الذهني أو الشعوري وتشمل الأمثلة التهديد بالعنف البدني أو الجنسي، التخويف، الإذلال، العزل الإجباري، المطاردة، التّحرّش، الاهتمام غير المرغوب، الملاحظات والإشارات والكلمات المكتوبة ذات الطبيعة الجنسية والتهديد أوتدمير الأشياء العزيزة...الخ[5].

الضحية/ الناجية: الشخص الذي مرّ بتجربة العنف القائم على النوع الاجتماعي في الوقت الذي تستخدم كلمتي ضحية وناجية أحيانا بالتبادل ، فإن كلمة ضحية تستخدم

---

(1)إدارة برامج العنف القائم على النوع الاجتماعي في حالات الطوارئ(صندوق الامم المتحدة للسكانUNFPA)،الدليل المصاحب للتعليم الكتروني،ص4 .

(2) Reporting on Gender Based Violence in the Syrain Crisis (UNFPA) A Journalist`s HandBook 2014, page 38.

(3)إدارة برامج العنف القائم على النوع الاجتماعي في حالات الطوارئ(صندوق الامم المتحدة للسكانUNFPA)،الدليل المصاحب للتعليم الكتروني،ص8ز

(4)المرجع السابق نفسه، ص39.

(5)المرجع السابق نفسه، ص38.

غالباً في القطاعين القانوني والطبي، أما كلمة ناجية فيفضل استخدامها بشكل عام في قطاعات الدعم النفسي والاجتماعي ؛ لأنها توصي بالمرونة والصمود[1].

التكيف: يعرف التكيف بأنه " العملية النشطة التي يتعرض لها الفرد في ظروف مختلفة من أشياء مختلفة تحت ضغوط مختلفة"[2]، كما يمكن تعريفه بأنه " سعي الفرد المتواصل لتلبية مطالبه والاستجابة لمطالب البيئة المحيطة وللتغيرات التي تحدث فيها"[3].

التكيّف الاجتماعي والنفسي: الإنسان يتكيف مع بيئته الطبيعية يسعى للتكيف مع بيئته النفسية والاجتماعية في كلِّ مرحلةٍ من مراحل حياته المختلفة التي تختلف فيها أدواره مما يدفعه للتكيف اجتماعيا ونفسيا بما يتوافق مع متطلبات الحياة، فالتكيّف يحدد سلوك الفرد وعلاقته بالآخرين ويؤثر على تكوينه النفسي[4].

المنظمات غير الحكومية: كيان منظم مستقل وظيفياً عن الحكومة أو الدولة ولا يمثلها، ينطبق عادة على المنظمات المكرّسة لقضايا حقوق الإنسان والقضايا الإنسانية، ويملك عددا من الصفات والمزايا، منها صفة استشارية في الأمم المتحدة[5].

الدراسات السابقة

تم عرض عدد من الدراسات التي تناولت قضايا اللاجئين ومعاناتهم وذلك تمهيداً لعرض أهم نتائجها والاستفادة منها في المقارنات من جهة ، والمساعدة في بناء استمارة

---

(1)إدارة برامج العنف القائم على النوع الاجتماعي في حالات الطوارئ(صندوق الامم المتحدة للسكانUNFPA)،الدليل المصاحب للتعليم الكتروني،ص8.

(2)الخالدي،عطا الله (2009)، "الصحة النفسية وعلاقتها بالتكيف والتوافق"، ط1، دار الصفاء، عمان، الاردن، ص19.

(3)سعد، جلال (1970)، "في الصحة العقلية"، دار المعرفة، القاهرة، مصر ص 99.

(4)المصدر السابق نفسه، ص10.

(5) Reporting on Gender Based Violence in the Syrain Crisis (UNFPA) A Journalist`s HandBook 2014, page 39

البحث من جهة أخرى، وقد تم ترتيب الدراسات السابقة في هذه الدراسة تبعاً لتدرجها الزمني من الأحدث إلى الأقدم، ومن هذه الدراسات:

1- دراسة سعيدة، هبة (2015) بعنوان "منظومة حماية اللاجئين في الأردن، السوريين كحالة دراسية"[1]، هدفت الدراسة إلى مراجعة السياق القانوني والسياسية لسياسة الأردن اتجاه موجات اللاجئين، ومراجعة الإطار القانوني الناظم والملزم للاجئين في الأردن، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي وإجراء 21 مقابلة، تم اختيار العيّنة بإسلوب العيّنة غير الاحتمالية (عينة كرة الثلج) وحللت رأي المبحوثين حول بعض القضايا المتعلقة بالحقوق الممنوحة لهم ومدى رضاهم عنها، و قسّمت الدراسة إلى جزئين : جزء متعلق باللاجئين الفلسطينين والعراقيين، وجزء يتناول ممارسات الدولة الأردنية اتجاه اللاجئين السوريين، خرجت الدراسة بنتائج أهمها:

1. عدم استفادة اللاجئين السوريين والفلسطينين من أنواع الحماية وفق المفهوم الحديث للحماية الإنسانية.
2. اللاجئون يعتبرون المخيمات مكانًا لإدانتهم.
3. ازدياد رغبة اللاجئين السوريين في العودة إلى بلادهم لانعدام فرص الحماية القانونية والحقوقية لهم.
4. صعوبات الحياة التي يواجهها اللاجئون السوريون في الحصول على عمل أو غلاء المعيشة في المناطق الحضرية يدفعهم نحو العيش في المخيمات أو الرجوع إلى سوريا أو الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا بهدف تحسين ظروف معيشتهم أو لجمع شمل العائلة .

2- دراسة اليونسف (2014) بعنوان " Joint Education Needs Assessment, Za`atari Camp,Jordan" والتي هدفت بشكل رئيسي إلى تقييم التعليم

(1) سعيدة، هبة، (2015)، "منظومة حماية اللاجئين في الأردن"، رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت، رام الله

للسوريين في مخيم الزعتري، كما هدفت إلى إلى تحليل الحواجز التي تعيق العملية التعليمية في مخيم الزعتري بالنسبة للأطفال الملتحقين بالمدرسة، بالإضافة إلى التعرّف على اتجاهات وتصورات ذوي وأولياء أمور الطلبة والمعلمين والمشاركين في العملية التعليمية وعن كيفية ونوعية التعليم الرسمي بهدف ضمان الوصول للتعليم النوعي الذي يلبّي احتياجات العملية التعليمية عبر إيصال نتائج التقييم لأصحاب القرار والجهات المختصة بالعملية التعليمية، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم أسلوب الإحصاء الكمي حيث تم جمع البيانات بالاعتماد على استمارة وزعت على عينة مكونة من 390 منزلا و423 أسرة و1734 طفلا (862 فتيات، و872 فتيان) حيث تمَّ توزيع استبانة لكل عائلة بالاضافة إلى استبانة للأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين (12-17) عام.

كما تم إجراء مناقشات لمجموعات التركيز لإعطاء صورة مفصلة والحصول على تفاصيل أعمق بما يتعلق بالوضع التعليمي، خرجت الدراسة بنتائج من أهمها :

* من حيث حضور الأطفال جميع أنواع التعليم، بلغت نسبة حضور الاطفال جميع أنواع التعليم (51.6٪)، بلغ حضور الفتيات (59.9٪) مقارنة بنسبة (44.1٪) للذكور، كما أن حضور الفتيات بلغ (62.7٪) من الفئة العمرية (6-11)، و(54.5٪) من الفئة العمرية (12-17)عام.
* ما يتعلق بعدم حضور أي شكل من أشكال التعليم، الفتيات شكلت نسبة (33.1٪) من جميع المدارس لا يحضرن أي شكل من أشكال التعليم مقارنة ب (44.1٪) للذكور.
* تأثير منطقة السكن على حضور الطلاب إلى المنطقة: تبين من الدراسة أن الحضور لجميع الأطفال في سن المدرسة يختلف اختلافاً كبيراً من منطقة إلى أخرى، حيث وجد أنه في القطاع رقم 1 في المخيم(81.9٪) من الأطفال يحضرون إلى المدرسة، وأعلى معدلات حضور للأطفال إلى المدرسة في المخيم القديم في القطاعات 1, 2, 11.

*المسافة عائق في الانتظام للدراسة وسبب في التسرّب من المدرسة، حيث بيّنت الدراسة أن المسافة التي تبلغ 250 م من المدرسة، يبلغ متوسط حضور الطلاب 64٪ بالمقارنة مع المسافة التي تبلغ 750 م يبلغ متوسط معدل حضور الطلاب 36.2٪.

*جودة التعليم: 75٪ من الأطفال من الفئة العمرية 12-17 أشاروا إلى أنها جيدة جداً، جيدة، محايد، و74٪ من آباء الأطفال في سنّ المدرسة أشاروا إلى أن جودة التعليم جيدة ومحايدة.

* أهمية التعليم: 82.3٪ من الفئة العمرية 12-17 ، أشاروا إلى أن المدرسة مهمة جدا، أو مهمة، في حين أن 89.9٪ من أولياء أمور الأطفال في سن المدرسة ينظرون إلى التعليم أنه مهمٌّ ومهمٌّ جداً[1] .

3- دراسة (تلتنز، وخواجا، 2005) بعنوان "الهجرة والأوضاع المعيشية للاجئي المخيمات الفلسطينية في الأردن"[2] والتي هدفت إلى دراسة معمّقة وللإجابة على السؤال (لماذا الأوضاع المعيشية للاجئين الذين يسكنون في المخيمات أجنى من تلك الأوضاع للاجئين الذين يعيشون خارج المخيمات؟). واستخدم الباحث مصدرين لجمع المعلومات : أحدهما كيفي ، والآخر كمّي، حيث تمَّ القيام بمسح أسري ودراسة نوعية كيفية على شكل مناقشات جماعية في المخيم، واستخدم المسح عينة احتمالية طبقية من حوالي (3000) أسرة اختيرت من 12 مخيمًا على مرحلتين.

وخرجت الدراسة بنتائج أهمها:

- ارتفاع نسبة الفقر في المخيم، وانحسار كبير في الطبقة الوسطى.

---

(1) UNICEF's Education Services in Za'atari Camp', Za'atari Briefing, UNICEF, January 2014 http://data.unhcr.org/syrianrefugees/region.php?id=77&country=107

(2)تلتنز& خواجا، (2005) بعنوان "الهجرة والأوضاع المعيشية للاجئي المخيمات الفلسطينية في الأردن"،

- ارتفاع كبير في الكثافة السكانية، وارتفاع نسبة الانحراف.
- ارتفاع في معدلات الأطفال ناجم عن ارتفاع الخصوبة يؤثر في ارتفاع معدلات الإعالة مما يزيد من نسبة الفقر.
- عدم التجانس الاجتماعي في المخيم حيث يقطن المخيم عائلات من أصول وأماكن مختلفة مما يجعل عملية التجانس الاجتماعي ضعيفة.
- معظم أسر المخيم هي أسر ترأسها امرأة ؛ مما يزيد من الضغوط النفسية والاجتماعية والاقتصادية على العنصر النسوي.
- تدنّي المستويات التعليميّة في المخيم بسبب الظروف الاقتصادية مما ينجم عنه ارتفاع في مستويات البطالة بين النساء وقبول الرجال في أعمال صعبة وبأجور منخفضة.
- التحويلات المالية الخارجية تشكل مصدرًا هامًّا للدخل.
- انتشار الجريمة والانحراف بشكل كبير في المخيم.
- سكان المخيمات هم الأكثر تشاؤمًا حول مستقبل حياتهم مما يحدُّ من طموحهم المستقبلي.
- انتشار الأمراض الصحية وسوء التغذية والأمراض العقلية في المخيمات بشكل أكبر من التجمعات السكنية الأخرى.
- الظروف السكنية والخدمات التعليمية في حدها الأدنى.

4- دراسة (المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان "شاهد"، 2012) بعنوان " اللاجئون الفلسطينيون من سوريا إلى لبنان تحديات قانونية وإنسانية هائلة وفرص مساعدة محدودة"[1] والتي هدفت إلى التعرّف احتياجات اللاجئين الفلسطينيين من سوريا إلى لبنان وتحديد مجالات التدخل لمساعدتهم ورفعها إلى المجتمع الدولي، المانحين، المنظمات الدولية والإقليمية والمحلية بهدف حثّهم على مساعدة اللاجئين، وقد استخدم في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على جمع

(1) www.fmrevew.org/ar

استمارات من الميدان بالإضافة الى المقابلات والمشاهدات الميدانية ،و جرت الدراسة على عينة مقدارها (509)، وخرجت الدراسة بنتائج أهمها:

- هذه المرة الأولى التي يتشرد فيها سكان المخيمات الفلسطينية في سوريا كما هو حال أغلبية اللاجئين السوريين.
- وضّحت الدراسة الى أن أسباب اللجوء لكل من السوريين والفلسطينيين تتشابه مثل:

أ. اشتداد المعارك وغياب الأمن.

ب. غلاء الأسعار ونقص المواد الغذائية.

جـ. فقدان فرص العمل.

- يتلقى اللاجئون مساعدات من عدة جهات خيرية منها جمعيات ومؤسسات أهلية وإغاثية محلية بالإضافة الى الأونروا.
- تتشابه ظروف اللاجئين الاقتصادية والاجتماعية، وأيضا احتياجات اللاجئين الملحّة تتشابه إلى حد كبير، فهناك ضرورات يحتاجها أي لاجئ أو نازح خرج من بيته بدون أي شيء مثل (أغطية، مواد غذائية، حليب أطفال، أدوية....الخ.).
- عبّرت كافة العائلات اللاجئة عدم ارتياحها لأوضاعها الحالية وعبّرت عن شعور كبير من القلق والخوف من المستقبل.
- خرجت الدراسة بالنِّسب التالية:

* 90٪ من اللاجئين يشعرون بغياب الحماية القانونية.
* 45٪من اللاجئين أطفال.
* 96٪ من العائلات تضم طفلًا الى أربع أطفال، وهذا يشير إلى حاجتها لرعاية خاصة.
* تبلغ نسبة الإناث 51.16٪ والذكور 48.84٪ من أفراد العائلة اللاجئة.

5- دراسة (منظمة كير ،2014) بعنوان "Syrian Refugees in Urban Jordan"[1]

أجريت الدراسة التي استمرت أربعة أشهر على عيّنة من اللاجئين السوريين مقدارها(2200) لاجئ ولاجئة، شمل البحث مناطق في عمان، والزرقاء، وإربد، والمفرق.

اشتملت على خمسة محاور: سبل العيش وظروف السكن، الخدمات الصحية والتعليمية، والمعونات الغذائية، والصحة النفسية والرفاه الاجتماعي.

وخرجت هذه الدراسة بنتائج أهمها:

- 90٪ من اللاجئين مدينون لأقاربهم ومالكي العقارات والمحال والجيران ويسكنون مساكن غير لائقة، ولا يملكون عقودًا للإيجار، وعرضة للطرد.
- 36٪ من الأسر السورية في منطقة الدراسة ترأسها النساء وذلك بسبب بقاء أزواجهن في سوريا أو موتهم ، بالإضافة إلى الإعالة الاقتصادية فإن معظم النساء تقوم برعاية صغار السن، وكذلك كبار السن من الأقارب.
- غالبية تلك الأسر تعاني من صعوبات جمّة في عملية جني المال لمواجهة الاحتياجات الأسرية، وهذا يزيد من مستويات القلق عند النساء حول المستقبل كما يزيد من القلق من الانزلاق في خطر الاستغلال الجنسي.
- إن خوض تجربة رئاسة الأسرة والمسؤولية عنها (قد يكون للمرة الأولى لدى بعض النساء) يزيد من مشاكل الاضطراب النفسي والقلق لدى النساء في ظل غياب الزوج أو المعيل.
- 52٪ فقط من الذكور يذهبون للمدارس بينما ترتفع نسبة الإناث إلى 62٪ ومع مقارنة معدلات الالتحاق بالتعليم المدرسي في السنة التي أجريت فيها الدراسة مقارنة مع السنة السابقة؛ يلاحظ ارتفاع في نسبة الالتحاق في المدارس حيث كانت النسبة لا تتعدى 40٪ وهي على كل حال أعلى من نسبة الأطفال السوريين الذين يذهبون للمدارس في لبنان حيث لم تتعدَّ النسبة 30٪.

(1) http://www.care.org/syrian-refugees-urban-jordan

- الأسرة تنفق في المتوسط ما يبلغ 260 دولارَ شهرياً، واللاجئون يواجهون صعوبات في جني أو توفير هذا المبلغ ، بالإضافة إلى التكاليف الباهظة للحصول على تصريح عمل في الأردن.

6- دراسة (أوكسفام ومركز موارد للمساواة بين الجنسين،2013) بعنوان "تغير أدوار النوع الاجتماعي بين اللاجئين في لبنان"[1]، هدفت هذه الدراسة الى استكشاف تجارب اللاجئين فيما يتعلق بتغير الأدوار الاجتماعية والاقتصادية للنوع الاجتماعي والآثار السلبية والإيجابية لتلك التغيرات على حياتهم.

شملت الدراسة (150) فردًا اعتمدت الدراسة النوعية على مناقشات مجموعات التركيز والمقابلات الشخصية مع شخصيات رئيسة ولاجئين فرادى(بشكل منفرد).

تمثّلت المجالات التي شملتها الدراسة في:

- تغيير معايير النوع الاجتماعي وقيمته وهويته
- تغير الأمن الجسدي والسلامة النفسية.
- تغير تحكم الجنسين في الموارد.
- نفاذ الجنسين إلى المساعدات والخدمات الإنسانية.

خرجت الدراسة بنتائج أهمها:

1. تغير في مستويات العنف والضغوط العاطفية القائمة على النوع الاجتماعي :

أ.من ناحية الحماية والأمن:

- داخل الأسرة: زيادة ضد النساء والأطفال من قبل الرجل بسبب الإحباط .
- خارج الأسرة: تعرّض النساء والفتيات للتحرّش الجسدي واللفظي والجنسي وتتعرض الأرامل والنساء الوحيدات لخطر أكبر.

ب. زيادة نسبة الزواج المبكر بهدف حماية الفتيات أو لعدم القدرة على الإنفاق عليهن وتقليل المصاريف.

(1) http//tinyurl.com/Oxfam-ABAAD-shiftingsands-ar

2. النفاذ الى المساعدات ومدى ملائمتها: توجد مشاكل في توفير الطعام والمساعدات الأخرى التي يتم توزيعها على النساء عادة من خلال نظام الكبونات.

- يتم دفعها عادة للرجال بوصفهم رؤوس الأسرة في توافق مع أدوار النوع الاجتماعي التقليدية وأحيانا يتم بيع الكبونات واستخدام المال للإنفاق أو دفع الإيجار.
- أما الآرامل والنساء الوحيدات أو الأسر التي تعولها امرأة فغالبا ما يحرمن من المساعدات لعدم وجود ذكر داخل الأسرة يمكن أن يتقدم بطلب المساعدة حسب المعايير التي وضعت للتسجيل لدى الوكالات والمؤسسات ولجان المساعدة.

من أهم توصيات الدراسة:

1. توفير السبل التي يمكن من خلالها للمنخرطين في الاستجابة الإنسانية أن يعملوا معا بشكل أكثر فاعلية على البرامج التي تركز على هوية النوع الاجتماعي والعنف والحماية القائمين على النوع الاجتماعي.
2. احتياج المنظمات الإنسانية الى إبداء التزام مؤسسي واضح يدفع المساواة بين الجنسين أن يندرج ذلك الالتزام في كل جوانب برامجها .
3. الاعتراف بقلق النساء والرجال من اللاجئين ومخاوفهم حول تغير أدوار النوع الاجتماعي ومعالجة هذا القلق.
4. يجب أن تتضمن المساعدات التي تقدمها المؤسسات والهيئات المختلفة بعدًا تنمويًّا ، وذلك من خلال تصميم وتنفيذ برامج حساسة اتجاه النوع الاجتماعي، تعالج التحولات التي طرأت على أدوار الجنسين وتساهم في تقليص الضغوطات والتوترات بين اللاجئين على المستوى الفردي والأسري والمجتمعي.

5. يجب أن تشمل استجابة الطواريء على إجراء تحليل اجتماعي وتحليل للنوع الاجتماعي فيتم جمع البيانات عن النوع الاجتماعي وتحليلها واستخدامها في تخطيط مشروعات المساعدات وتنفيذها.

7- دراسة (د. سهيل حسنين ، 2010) بعنوان "المرأة الفلسطينية الاحتلال والفقدان الجمعي المرحلة الثالثة"[1]. هدفت الدراسة الى دعم النساء الفاقدات وإعطائهن فرصة للتعبير عن مشاعرهن،و تطوير نهج من فاقدة إلى فاقدة للتعامل مع صدمة الفقدان ، وتطوير الوعي الجمعي والمجتمعي حول التعامل مع الفقدان من منظور النوع الاجتماعي، جمعت الدراسة بين المنهج الكمّي والمنهج الكيفي:

حيث جاءت الدراسة الكمية لفحص نتائج تجربة التدخل مع داعمات فاقدات ووصف أهم الأساليب والممارسات.

أما الدراسة الكيفية جاءت لفحص الفقدان خلال ثلاث مراحل خلال الفقدان وخلال الدعم وبعد الدعم .

استخدم المنهج الكمّي والمنهج النوعي في هذه الدراسة يكمل أحداهما الآخر لتحليل ووصف أدق لتجربة الفقدان والدعم.

تم جمع المعلومات من خلال ثلاث استمارات: استمارة الفاقدات الجدد، استمارة الداعمات، استمارة الأهل.

تم تعبئة الاستمارة على مرحلتين قبل الدعم مباشرة (45استمارة للداعمات، 45 استمارة للأهل، 105 استمارة للفاقدات) ومرحلة بعد الانتهاء من مرحلة الدعم مباشرة (24 استمارة للداعمات والأهل ،70 استمارة لكل من الفاقدات والأهل)، خرجت الدراسة بنتائج أهمها:

---

(1) حسنين، سهيل، (2010) بعنوان "المرأة الفلسطينية الاحتلال والفقدان الجمعي المرحلة الثالثة"، مركز الدراسات النسوية، القدس، فلسطين.

1.. تعاني النساء من الفقدان من خلال التعاطف والتأثير حتى وإن لم يقع عليها الفقدان بشكل مباشر، فمجرد وجود الاحتلال وممارساته يسبب هذه المعاناة للنساء .

2. الدعم أثّر بشكل كبير في إحداث تغييرات في وعي الفاقدات وأفراد أسرهن ،كوعي الفاقدات بتغير أدوارهن التقليدية ومكانتهن في الأسرة إلى مكانة مختلفة.

3. تعد الأسرة (الزوج والأبناء والمقربين من الأقارب) الأهم في عملية الدعم والمساندة للفاقدة.

4. عملية الدعم يجب أن تكون شاملة بمعنى ألا تقتصر على الفاقدة فقط بل على جميع أفراد الأسرة والأقرباء والمقربين، وهذا جزء لا يتجزأ من العلاقات الاجتماعية التي تقوّي النسيج الاجتماعي.

5.هذه الدراسة موجهة للمؤسسات النسوية ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الرسمية من منظمات وجامعات ومعاهد تساهم في صنع القرار ورسم السياسية الاجتماعية.

6.إمكانية تعميم نتائج التجربة الفلسطينية في الدعم للفاقدات في كثير من الدول وخصوصا التي تشترك معا في سمات ثقافية مشتركة .

التعقيب على الدراسات السابقة

تباينت وجهات النظر في الدراسات السابقة حسب الجوانب التي تطرقت إليها، وجاءت نتائج هذه الدراسات لتعكس طبيعة الموضوع ومنهجية الدراسة حيث إن الدراسات السابقة :

- ساعدت الباحثة في إعداد الاستمارة إذ استعانت بعدة جوانب ركّزت عليها الدراسات السابقة، وكما سمحت للباحثة بعمل مقارنة بين نتائج دراستها والنتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة.

- ساعدت تلك الدراسات على بناء تصور واضح لموضوع للدراسة.
- ساهمت الدراسات السابقة في اختيار منهجية البحث المناسبة للدراسة.
- تمكن الباحثة من استخدام وتطوير بعض أدوات القياس التي انطوت عليها الدراسات السابقة.

بينت الدراسات السابقة المشكلات والصعوبات التي تواجه اللاجئين واللاجئات في أماكن لجوئهم، وأوضحت معاناتهم في شتى مجالات حياتهم، ركّزت الدراسات بشكل خاص على معاناة المرأة ومدى تأثير اللّجوء على اللاجئين حسب نوعهم الاجتماعي، حيث بينت أن النساء اللاجئات أكثر معاناة وتعرضًا للضغوط النفسية والاستغلال، واتفقت جميع الدراسات على ارتفاع نسبة النساء اللواتي يرأسن العائلة بسبب غياب الرجل في العائلة، مما يشكل أعباءً إضافية عليهن وضغوطًا نفسية ، وتعرضهن لأشكال مختلفة من العنف والتهديد والاستغلال؛ وهذا ما سعت الدراسة الحالية إلى بحثه ودراسة الجوانب المختلفة لمعاناة اللاجئة السورية.

الفصل الثاني

الإطار النظري

الهجرة، مفهومها، أبعادها، أسبابها

نظريّة التكيّف الاجتماعي والنفسي

الهجرة القسريّة والنوع الاجتماعي

المخيّم والتّحديات المستقبليّة

الاتّفاقيّات الدوليّة والإقليميّة الخاصّة باللاجئين

المنظمات الإنسانيّة المحليّة والدوليّة النّاشطة في مخيم الزّعتري

الفصل الثاني

الإطار النظري

احتوى القسم الأول من الفصل الحالي الهجرة القسرية، مفهومها وأسبابها وأنواعها، نظرية التكيّف الاجتماعي والنفسي، الهجرة القسرية والنوع الاجتماعي، مخيمات اللاجئين والتحديات المستقبلية، والاتفاقيات الدوليّة والاقليميّة الخاصّة باللاجئين والمرأة اللّاجئة، بالإضافة إلى المنظمات الإنسانية الدولية والمحلية الناشطة في مجال رعاية اللاجئين في مخيم الزعتري.

الإطار النظري

لقد عانت اللاجئة السورية من أهوال الحرب الأهلية في بلدها، وواجهت المصاعب والمخاطر أثناء هجرتها للوصول إلى مخيمات اللاجئين في البلاد المجاورة، أصبحت اللاجئة السورية تواجه تحديات خطيرة منها: رئاسة العائلة وما يترتب عليه من تغير في الأدوار الجذرية في الأسرة ويضع المرأة في مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والنفسية ، كما تواجه العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي بمختلف أشكاله، مما قد يعني أن اللاجئة السورية على الأغلب أصبحت تقوم بمهام وأدوار لم تعهدها من قبل، وتغيرات شملت كافة مناحي حياتها الجديدة كلاجئة تسكن في مخيم للاجئين.

الهجرة، مفهومها، أبعادها، أسبابها

الهجرة ظاهرة قديمة قدم البشرية، وقد تعددت أنواعها وأسبابها وأبعادها بناءً على كثير من المتغيرات، كما أن النتائج المترتبة على الهجرة تتباين حسب نوعها وأسبابها، والملاحظ أن تيارات الهجرة في العالم تتزايد مع الزمن، وتتباين آثارها حسب أنواعها واتجاهاتها وتياراتها المختلفة.

الهجرة لغويّا هي الخروج من أرض إلى أخرى، كما تعني انتقال الأفراد من مكان إلى أخر سعياً وراء الرّزق، وهاجر من يهاجر، وهاجر عنه أو هاجر من مكان كذا : تركه وخرج منه إلى غيره[1]، قال تعالى:" والذينَ أمنوا من بعدُ وهاجروا وجاهدوا معكم"[2]

تقسم الهجرة إلى قسمين:

1- الهجرة الطوعيّة: وهي انتقال الفرد أو مجموعة من الأفراد من مكان إلى آخر بهدف تحسين ظروف معيشتهم والحصول على حياة أفضل كالهجرة طلبا للعلم أو العمل أو الزواج[3].

2- الهجرة القسريّة (الإجبارية): هو تحرُّك جماعات كبيرة من الأفراد معا في اتجاه واحد من مكان لآخر للمحافظة على أرواحهم، وتلافياً لخطر حقيقي يهدد حياتهم، كالحروب أو الكوراث الطبيعية، وغالبا ما تتحدد الهجرة بثلاثة عوامل رئيسية، وهي: عوامل الجذب إلى المكان الجديد، وعوامل الطرد من أماكن الإقامة المعتادة، والمسافة بين المكان المعتاد والمكان الذي يهاجر إليه الفرد، وسيتم التركيز في هذه الدراسة على الهجرة القسريّة التي هي موضوع البحث[4].

العوامل المؤثرة على الهجرة القسرية

وتقسم عوامل الهجرة القسرية وفقا لمسبباتها إلى:

1) العوامل الطبيعية:

ويعرف على أنه النزوح البيئي والذي يتمثل في "حراك السكان الخارجي أو الداخلي كأفراد أو جماعات بسبب أحد العوامل البيئية الطاردة في ظل المتغيرات المناخية الناجمة عن الكوارث الطبيعية والأنشطة البشرية.

---

(1) معجم اللغة العربية، (1988)، "المعجم الوسيط"، ط3، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، مصر.

(2) القرآن الكريم ، سورة الانفال، آيه75

(3) الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة،(2015)،" تقرير الهجرة الدولية لعام 2015"، ص3

الشمري، عماد، (2016)، "نزوح السكان"،ط1، ص 250(4)

كما تشير تقارير الأمم المتحدة إلى أنه من المتوقع أن تصل أعداد النازحين بسبب العوامل البيئية إلى 50 مليونا بحلول عام 2020، كما حذرت أيضا إلى أن الفقراء هم الاكثر تضررا وتأثرا بتلك الكوارث.[1]

الظروف البيئية المسببة للهجرة القسرية (للنزوح):

أ- التغيير المناخي: تؤدي تقلبات الطقس إلى نزوح السكان ، فسوء الأحوال الجوية كالعواصف والفيضانات والأعاصير قد يؤدي إلى تدمير المنازل والمزارع والمدن ؛ فيجبر السكان على ترك منازلهم ومناطقهم، كما أن تواتر موجات الجفاف والتصحر يسبب نقصاً في الماء والغذاء، مما يدفع السكان إلى البحث عن أماكن أخرى أكثر ملائمة للعيش تتوفر فيها مقومات الحياة من ماء وغذاء ومراعٍ.

ب_ الاحتباس الحراري : الذي سيبلغ ذروته في عام 2050 مما سيسبب اضطرابات الرياح الموسمية والأعاصير، وتغير نظام الأمطار، وتزداد شدة دورات الجفاف ومدته، كما سيرتفع منسوب مياه البحر مما سيسبب الفيضانات ويدمر القرى والمنازل والمحاصيل الزراعية بالأخص في المناطق الساحلية مما سيسبب نزوح السكان[2].

أن التغيرات في الطقس والتقلبات الجوية غير المتوقعة وعدم قدرة الإنسان من مواجهة غضب الطبيعة أحيانا يدفع السكان لترك بيوتهم وقراهم، والنزوح عن بلدهم إلى حين انتهاء هذه الظروف على أمل العودة من جديد، وبناء ما تمّ تدميره بفعل غضب الطبيعة. وغالباً ما يتنقل النازحون البيئيون داخل حدود بلدهم وأحيانا يقطعون الحدود إلى البلاد المجاورة.

---

(1)الشمري،عماد،(2016)، "نزوح السكان"،ط1، ص 250.

(2)المرجع السابق نفسه.

حسب تقديرات الأضرار الناجمة عن أهم أشكال الكوارث الطبيعية من 1990-1999، تعتبر الفيضانات أكثر العوامل البيئية المسببة لنزوح السكان حيث يشكل النازحون بسبب الفيضانات 35٪، ثم النازحون بسبب البراكين يشكلون 30٪، ثم النازحون بسبب العواصف العاتية يشكلون نسبة 25٪، كما يشكل النازحون بسبب الجفاف 3٪ ، وموجات الحر 2٪، والنازحون بسبب الحرائق الجامحة يشكلون نسبة 5٪[1].

سيتم استعراض أثر العوامل الطبيعية على النزوح في بعض البلدان:

1- الهند: تعاني الهند من فيضانات الأنهار نتيجة الأمطار الموسمية التي تدمر القرى وتغرق المحاصيل، كما أن موجة الأعاصير التي تضرب الهند تؤدي إلى نزوح الآلاف عن قراهم المنخفضة، وتلحق أضرارا بالمحاصيل والممتلكات كإعصار"إيفلين" الذي تسبب في عام 2012 بنزوح مليون شخص من منازلهم.

2- الصومال: تعتبر الظروف البيئية في الصومال شديدة القسوة، لأنها ذات بيئة قاحلة، وتعاني من الجفاف وقلة الأمطار، وهذا ينعكس على حياة السكان أغلب السكان في الصومال يعتمدون في معيشتهم على الرعي وتربية الحيوانات، و90٪ من الزراعة في الصومال تعتمد على الأمطار، في عام 2010م نزح الآلاف من الصوماليين من مناطقهم بسبب موجة الجفاف التي ضربت البلاد، بحثا عن الماء والغذاء.

3- المالديف: يهدد ارتفاع منسوب مياه المحيط الهندي العاصمة ماليه الذي يصل إلى 5ملم سنويا بسبب ذوبان الجليد، هناك احتمال من تدميرها واختفائها، مما دفع السلطات إلى البحث عن بديل، عن طريق شراء أراض في الدول المجاور لاستيعاب اللاجئين المتوقعين في حال حدوث الكارثة.

يبين الشكل رقم (1) تقديرات النسب المئوية للنازحين نتيجة الكوارث الطبيعية المختلفة التي تتسبب في نزوح السكان.

---

(1)الشمري،عماد،(2016)، "نزوح السكان"،ط1، ص 254

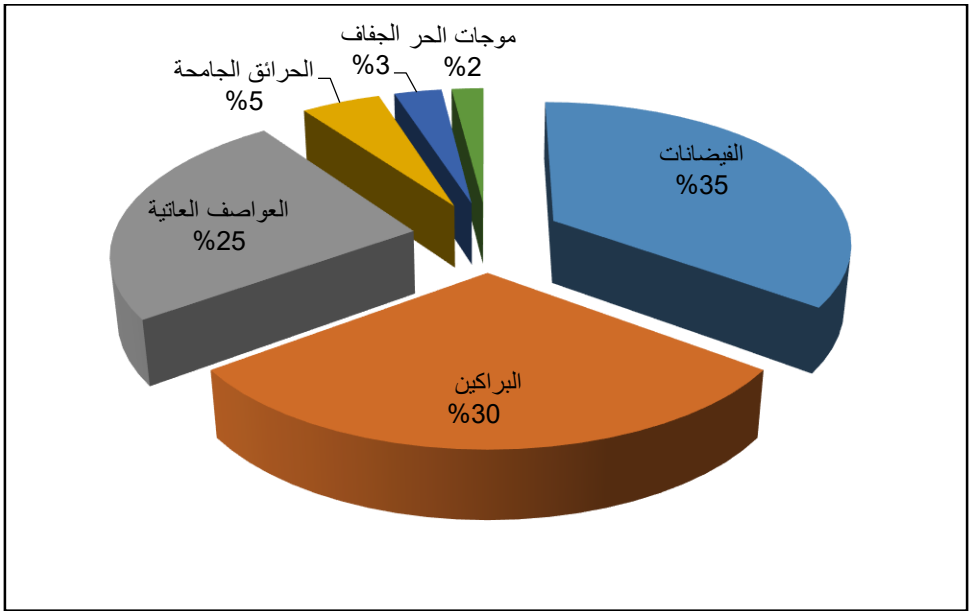

الشكل (1)

النسب المئوية للنازحين البيئين حسب تقديرات 1990-1999

2) هجرة قسريّة (التهجير) بسبب العوامل البشرية:

- الاستعمار والاحتلال (كما في الحالة الفلسطينية).

حيث قام الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية عام 1948 بتهجير أكثر من ثلاثة أرباع الشّعب الفلسطيني ، أي حوالي(711,000) من مدنهم وقراهم ومنعهم من العودة إليها حتى الآن، ووصل عددهم إلى 4.7 مليون حتى عام 2010 حسب تقديرات وكالة الغوث[1].

- الحروب الأهلية (كما في الحالة السورية واللبنانية).

(1)الشمري، عماد (2016) "نزوح السكان"، ج2، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ص113.

تحدث هذه الهجرة بسبب الحروب والصراعات المسلحة والاقتتال الداخلي واستخدام كل الأسلحة كالحرب الاقتصادية، والحصار والحرب النفسية وغيرها ، وما ينتج عنها من تدمير للبنية التحتية كشبكة الكهرباء والماء والطرق وتدمير البيوت والممتلكات مما يدفع السكان إلى تحرك بشكل جماعي من مناطقهم الأصلية إلى مناطق أخرى بحثا عن الأمان والغذاء والخدمات.

أسباب الهجرة القسرية الناتجة عن الحروب

1. العيش غير الآمن في مناطق الحروب.
2. تدمير البنية التحتية والطرقات والمباني والممتلكات والمنازل والمحال التجارية والمدارس والمستشفيات وغيرها، مما يؤدي إلى عدم توفر الخدمات الأساسية للمواطنين كالتعليم والصحة ..الخ.
3. انتهاكات حقوق الإنسان كقتل المدنيين والاعتقال والتعذيب والانتقام وغيرها.
4. تردّي الأوضاع الاقتصادية نتيجة الانهيار الاقتصادي أو الحصار الاقتصادي ونقص في المواد التموينية والغذائية والاحتياجات الأساسية للأسرة وغلاء الأسعار.
5. عدم توفر فرص عمل نتيجة عدم استقرار الوضع الأمني وسوء الأحوال الاقتصادية .
6. اشتداد المعارك وتدهور الوضع الأمني وغياب سلطة القانون.

كما قد يرافق عملية التهجير عمليات التطهير العرقي كما حدث في حرب البوسنة 1992-1995حيث تم إبادة أكثر من 300000ألف مسلم[1]، والإبادة الجماعية في رواندا عام 1994 حيث قتل أكثر من 500000 شخص[1].

(1)الشمري، عماد (2016) "نزوح السكان"، ج1، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ص401.

اللجوء والنزوح

* النزوح: هو حالة يجد فيها الشخص نفسه مرغمًا على ترك منزله ومنطقته بحثا عن الأمن والحماية؛ أي انتقال الأفراد من أماكن إقامتهم، وترك مناطقهم الأصلية إلى مناطق أخرى داخل حدود دولتهم ؛ خوفا من النزاعات والحروب الأهلية، أو بسبب انتهاك حقوقهم الأساسية، أو حماية لأنفسهم من الكوارث الطبيعية[2].

* اللجوء: هو تهجير الأفراد خارج حدود دولتهم إلى دول أخرى بسبب النزاعات والحروب الأهلية أو انتهاكات حقوق الإنسان أو بفعل الكوارث الطبيعية[3].

وعليه يمكن تعريف الشخص اللاجىء والشخص النازح كما يلي:

يعرف النازح على أنه " الشخص الذي أجبر أو أكره على الفرار وترك منزله ومكان إقامته المعتادة أو الأصلية، أو اضطر إلى ذلك لتفادي آثار النزاع المسلّح، أو حالات العنف المعمم، أو انتهاكات حقوق الإنسان، أو الكوارث الطبيعية أو التي هي من صنع الإنسان، ولكنه لم يعبر حدودا دولية معترفا بها، أي انتقال فرد ما إلى مكان آخر داخل حدود دولته بحثا عن الأمن والسلامة والحماية"[4]

الفرق بين اللاجىء والنازح

- يصبح الشخص لاجئاً فقط عندما يعبر حدوداً دولية، ويحظى اللاجىء بالحماية الدولية لوجود وثائق قانونية ومعاهدات دولية تحدّد وضع اللاجىء، في حين لا

---

(1) كريسب، جيف، (1995)، " حالة اللاجئين في العالم، ص32.

(2) الشمري، عماد (2016) "نزوح السكان" ج1، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ص25.

(3) المرجع السابق نفسه .

(4) الشمري، عماد، (2016)، نزوح السكان، ط1، ج1، ص25.

توجد مثل هذه الوثائق بالنسبة للنازحين الذين نزحوا داخل بلدانهم حيث يتم اعتباره شأنا داخليا للدولة، أمّا:

- بالنسبة لفترة النزوح الداخلي فغالباً ما تكون قصيرة وتنتهي بانتهاء الحدث المسبب لحالة النزوح كالكوارث الطبيعية أو النزاع المسلح، فالنازح يتوقع أنَّ فترة النزوح مؤقتة مرتبطة بانتهاء الخطر وأنه سيعود إلى بلدته أو منطقته في وقت قريب، أما في حالة اللجوء فغالباً ما تكون فترة اللجوء طويلة وإن تشابهت أسباب النزوح واللجوء، وقد يمتد لعقود كما حدث للفلسطينيين[1].

تعريف اللاجىء في المعاهدات الدولية

نصت اتفاقية عام1951 الخاصة بوضع اللاجئين وبرتوكول عام1967 التابع لها على تعريف اللاجئ بأنه "كل شخص يوجد نتيجة لأحداث وقعت قبل الأول من يناير سنة 1951، وبسبب خوف له ما يبرره من التعرّض للاضطهاد لأسباب ترجع لدينه أو جنسه أو عرقه أو انتمائه لعضوية فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية، خارج بلد جنسيته ولا يستطيع أو لا يريد بسبب ذلك التخوّف أن يستظلَّ بحماية دولته، أو كل شخص لا يتمتع بجنسيته، ويوجد خارج دولة إقامته المعتادة بسبب تلك الظروف، ولا يستطيع أو لا يرغب بسبب هذا التخوف أن يعود إلى تلك الدولة[2]"

أما اتفاقية الوحدة الإفريقية الخاصة باللاجئين 1969 فقد عرفت اللاجئ تعريفًا أكثر شمولية :

فاللاجئ كلّ شخصٍ يخشى على حقوقه من أن يُضطهد بسبب جنسه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه لمجموعة اجتماعية معينة أو بسبب معتقداته السياسية ويجد نفسه خارج البلد الذي يحمل جنسيته ولا يستطيع أو- بسبب خوفه- يخشى أن يُعلن احتمائه بهذا

(1)الشمري،عماد،(2016)، "نزوح السكان"،ط1، الجزء الاول، ص249.

(2)اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين وبروتوكول 1967 التابع لها.

البلد ، أو شخص لا يتمتع بجنسيته ويجد نفسه خارج البلد محل إقامته العادية بسبب أحداث معينة ولا يستطيع أو يخشى العودة إليه"[1].

كما ينطبق لفظ اللاجئ أيضا على كل شخص يجد نفسه مضطرًا بسبب عدوان أو احتلال خارجي أو سيطرة أجنبية أو بسبب أحداث تهدد بشكل خطير الأمن العام في جزء من البلد الأصلي أو في أراضيه كلها أو البلد الذي يحمل جنسيته إلى أن يترك محل إقامته العادية ليبحث عن ملاذ آمن في مكان آخر خارج بلده الأصلي أو البلد الذي يحمل جنسيته.

الأزمة السورية

نتج عن ثورات الربيع العربي التي عمت أرجاء الوطن العربي صراعات داخلية وسقوط بعض الأنظمة السياسية، وسيطرة بعض الأحزاب معارضة على الحكم، في أغلب هذه الثورات حدثت صدامات بين المؤيدين للأنظمة السابقة والمعارضين لها، لم تتطور بعض هذه الصدامات إلى حرب، ففي الأغلب وقف الجيش في مساندة الثورة الشعبية إلا في الحالة السورية – التي تعتبر استثناء- حيث دعم الجيش السوري النظام الحاكم[2]، مما أدى إلى تطور الأزمة إلى نشوب حرب أهلية بين الجيش السوري الموالي للنظام والجيش الحر وتشكيلات عسكرية أخرى منشقة من الجيش، بالإضافة إلى تدخلات خارجية في الصراع في سوريا مما أدى إلى اندلاع حرب حقيقية راح ضحيتها الآلاف من المدنيين، ونزوح جماعي، واجتياح موجة ضخمة من اللاجئين السوريين إلى البلاد المجاورة.

تعتبر موجة اللاجئين السوريين أكبر موجة لجوء في العصر الحالي، وأضخم مأساة إنسانية منذ الحرب العالمية الثانية، حيث بلغ عدد الضحايا 260,758 قتيلا حتى تاريخ

---

(1)اتفاقية الوحدة الافريقية الخاصة بالاجئين 1969.

(2)الريشة، ماهر(2013) "نحو علم افتراق اجتماعي وسياسي عربي كمؤثر في التخطيط السياسي" رسالة ماجستير.

31/ 12/ 2015، عدا المفقودين ومجهولي المصير والمعتقلين في سجون النظام أو لدى المعارضة المسلحة وغيرها وأصبح حوالي 20٪ من الشعب السوري لاجئا؛ حيث بلغ عدد السوريين قبل الحرب حوالي 23 مليون[1].

وبلغ عدد اللاجئيين السوريين في الدول المجاورة 4844762 حتى شهر تموز/ 2016، منهم من لجأ إلى "دول الطوق" السوري موزعين كما يلي "حسب إحصائيات المفوضية السامية لشؤون اللاجئين حتى حزيران/ 2016[2]:

1) تركيا: التي تحتضن أكبر عدد من اللاجئين السوريين بلغ عدد اللاجئين فيها 2,733,044 لاجئا، بلغت نسبة الإناث 49.2٪ من عدد اللاجئين.
2) لبنان: تعتبر لبنان ثاني دولة من حيث أعداد اللاجئين السوريين فيها حيث بلغ عددهم1,033,513 لاجئا، بلغت نسبة الإناث52.1٪ من إجمالي عدد اللاجئين في حين بلغ عدد الأسر 247,736 أسرة.
3) المملكة الأردنية: فقد بلغ عدد اللاجئين السوريين فيها حوالي 657,433 لاجئا، كما بلغت نسبة الإناث 50.7٪ من إجمالي عدد اللاجئين.
4) العراق: بلغ عدد اللاجئين السوريين 249,395 لاجئا، وعدد الأسر بلغ 88,772 أسرة ، كما شكلت الإناث نسبة 1.44٪ من عدد اللاجئين.
5) مصر: بلغ عدد اللاجئين السوريين فيها 117,168 لاجئا، وعدد الأسر بلغ 40,343 أسرة، فيما بلغت نسبة الإناث حوالي 49.2٪ من إجمالي عدد اللاجئين.

(1) المرصد السوري لحقوق الانسان، موقع الكتروني sn4hr.org/arabic

(2) http://data.unhcr.org/syrianrefugees/settlement.php

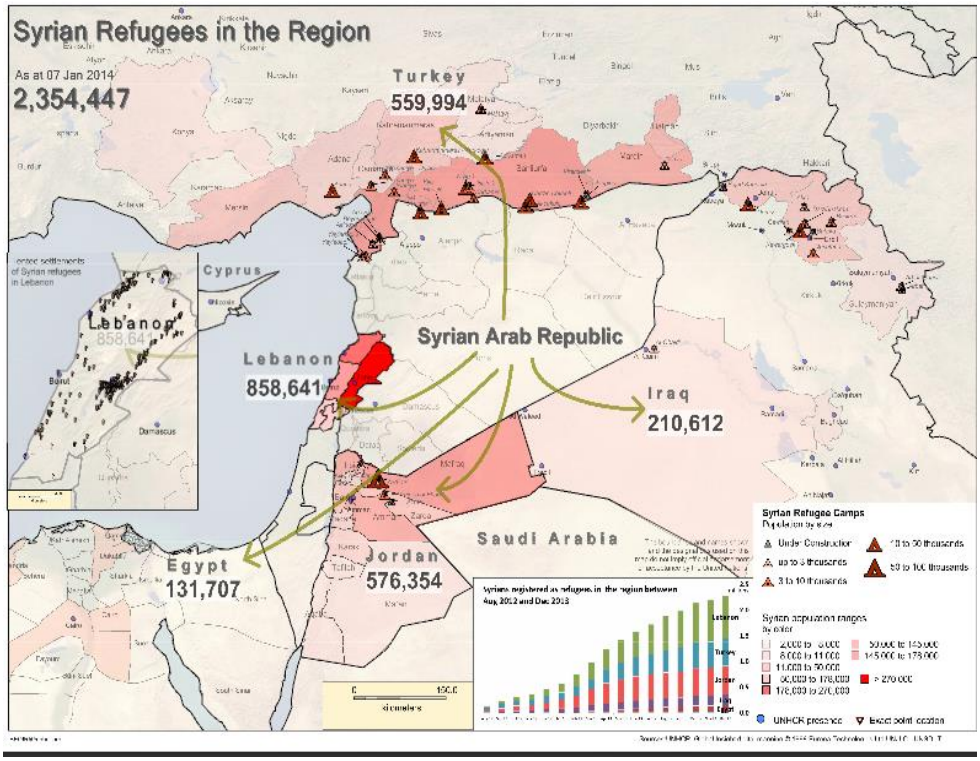

الخريطة (1)

اتجاه اللاجئين السوريين نحو البلاد المجاورة

كما يشكل عدد اللاجئين الذين يعيشون في مخيمات خاصة باللاجئين في هذه الدول حوالي 10٪ من عدد اللاجئين أي ما يقارب 492,064، وتشكل الإناث حوالي 49.1٪ من عدد اللاجئين في هذه المخيمات.

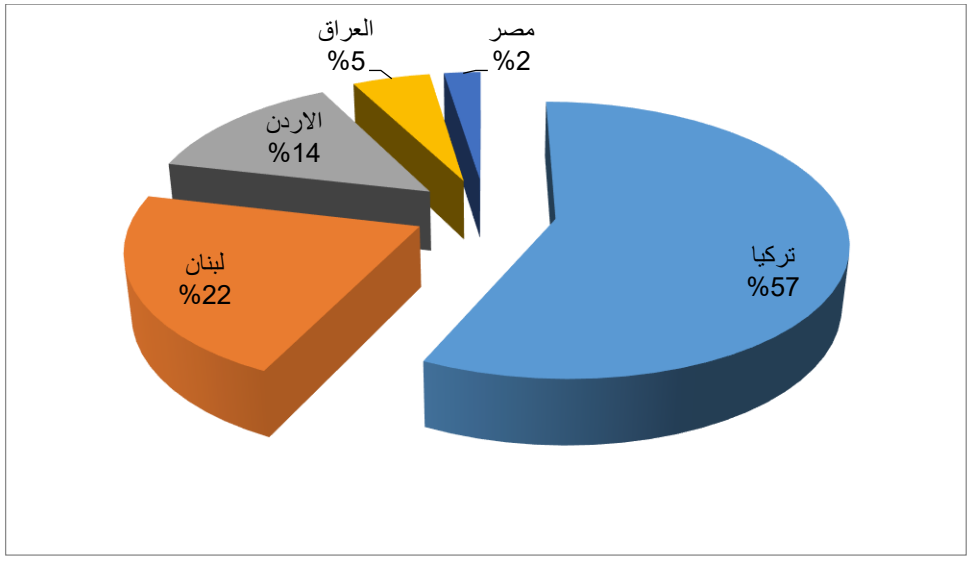

الشكل (2)

نسب توزيع أعداد اللاجئين السوريين في الدول المجاورة حتى تموز/ 2016

فالهجرة القسريّة تمتاز عن الهجرة الطوعيّة بأنها هجرة جماعيّة وأسريّة وبالتالي فإنها تعكس التركيبة النوعية والعمرية للسكان أكثر من الهجرة الطوعيّة، وهذا ما يظهره توزيع اللاجئين حسب النوع الاجتماعي في الشكل رقم (3) حيث يبين نسبة عـدد الـذكور إلى نسبة عدد الإناث من اللاجئين السوريين في الدول المضيفة.

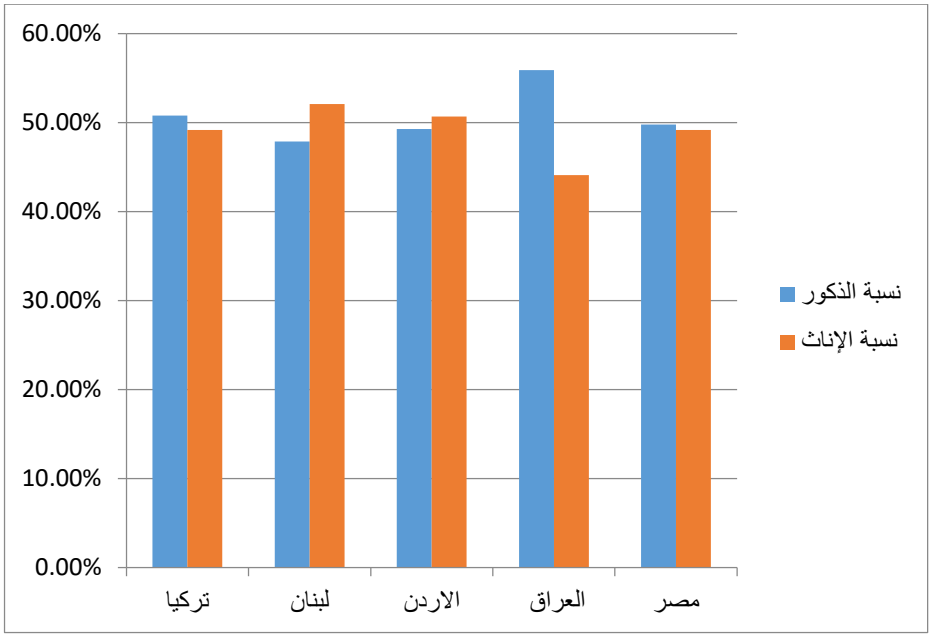

الشكل (3)

نسبة عدد الذكور إلى عدد الإناث من إجمالي عدد اللاجئين السوريين في البلدان المضيفة

بالإضافة إلى اللاجئين الذين توجهوا إلى دول الجوار السالفة الذكر، هناك أعداد من اللاجئين السوريين توجهوا إلى أوروبا عبر برامج التوطين وطلبات اللجوء أو بالهجرة غير الشرعية عبر البحر المتوسط ، حيث يشكل اللاجئون السوريون في أوروبا حوالي 10٪ من أعداد اللاجئين الذين فروا من سوريا، حيث بلغ عدد اللاجئين السوريين في أوروبا حوالي 1,095,097 لاجئًا خلال الفترة ما بين نيسان/ 2011 - حزيران/ 2016، موزعين على 37 دولة أوروبية، و فيما يلي أعداد اللاجئين السوريين في بعض الدول الأوروبية حسب إحصائات المفوضية السامية لشؤون اللاجئين:

ألمانيا: تحتضن أكبر عدد من اللاجئين السوريين بلغ عددهم378,530، تليها صربيا وكوسوفو:314,045، السويد: 108,739، هنغاريا: 75,316، النمسا: 40,311، دنمارك: 19,599، بلغاريا: 18,018، النرويج: 14,092، سويسرا: 13,170، فرنسا:12,142، اليونان:12,138، بريطانيا: 9,810، اسبانيا: 9,216،

قبرص: 3,614، ايطاليا: 2,976، رومانيا:2,623، فلندا: 1,694، مالطا: 1,379، بولندا:787، برتغال: 448، ايرلندا: 193، ألبانيا: 190، آيسلندا: 62،... وغيرها[1].

يبين الشكل (4) رسما بيانيا لأعداد اللاجئين السوريين المتواجدين في عدد من الدول الأوربية في الفترة من 2011-2016

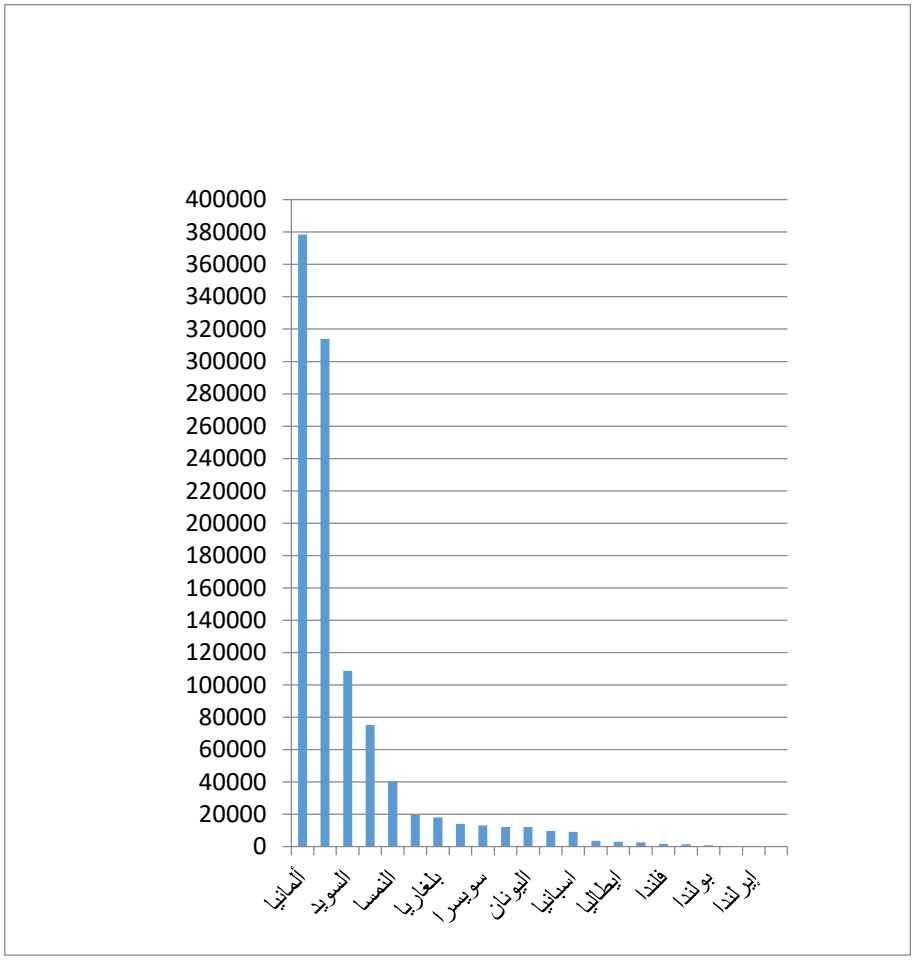

الشكل (4)

أعداد اللاجئين السوريين في بعض الدول الأوروبية

(1) http://data.unhcr.org/syrianrefugees/asylum.php

اللاجئون السوريون في المخيمات الأردنية

لجأ الفارّون من الحرب في سوريا إلى الدول المجاورة "دول الطوق السوري" كالأردن وسوريا والعراق ومصر ولبنان تبعا للعامل الجغرافي والمكاني، وانتهجت بعض هذه الدول سياسة إيواء اللاجئين في مخيمات خاصة بهم، حيث بلغت نسبة اللاجئين الذين يعيشون في المخيمات اللاجئين التابعة للامم المتحدة حوالي 10٪ من إجمالي عدد اللاجئين حيث يعيش حوالي 494,804 لاجئ في مخيمات للاجئين تحت إشراف المفوضية السامية لشؤون اللاجئين[1].

حيث يوجد في الأردن 5 مخيمات للاجئين السوريين يعيش فيها حوالي 20٪ من اللاجئين السوريين في الأردن، وهي:

1) مخيم الزعتري وهو أكبر مخيمات اللاجئين السوريين حيث يوجد في محافظة المفرق، وبلغ عدد اللاجئين فيه 79,326 لاجئًا حتى تاريخ 4/ 6/ 2016، نصفهم من الإناث[2].
2) مخيم الأزرق: يوجد في محافظة الزرقاء، بلغ عدد اللاجئين فيه 59,750 لاجئًا حتى تاريخ 4/ 6/ 2016، وتبلغ نسبة الإناث فيه حوالي 51.2٪ من عدد سكانه[3].
3) المخيم الإماراتي (مريجيب الفهود): يقع في محافظة الزرقاء، بلغ عدد سكانه حتى 4/ 6/ 2016 حوالي 7,108 لاجئ[4].
4) مخيم حدائق الملك عبد الله: يقع في محافظة إربد، لواء الرمثا يضم 820 لاجئا[5].

---

(1) http://data.unhcr.org/syrianrefugees/settlement.php

(2) المرجع السابق نفسه

(3) http://data.unhcr.org/syrianrefugees/settlement.php

(4) المرجع السابق نفسه

(5) www.gerasanews.com

5) مخيم سايبر سيتي : يقع في محافظة إربد، يضم 200 سوري و188 فلسطينيا.[1]

6) مخيم الراجحي : مخيم خاص للمنشقين العسكريين عن الجيش السوري، كان يحوي حوالي 2000 عسكري سوري صدر قرار بإغلاقه أواخر 2014[2]

تبين الخارطة رقم (2) مواقع مخيمات اللاجئين في السوريين الأردن.

(1)حسنين، حنين (2014)" مخيم سايبر سيتي في الأردن"، جريدة حق العودة العدد61، مركزبديل

(2) http://www.orient-news.net/ar/news_show/83365

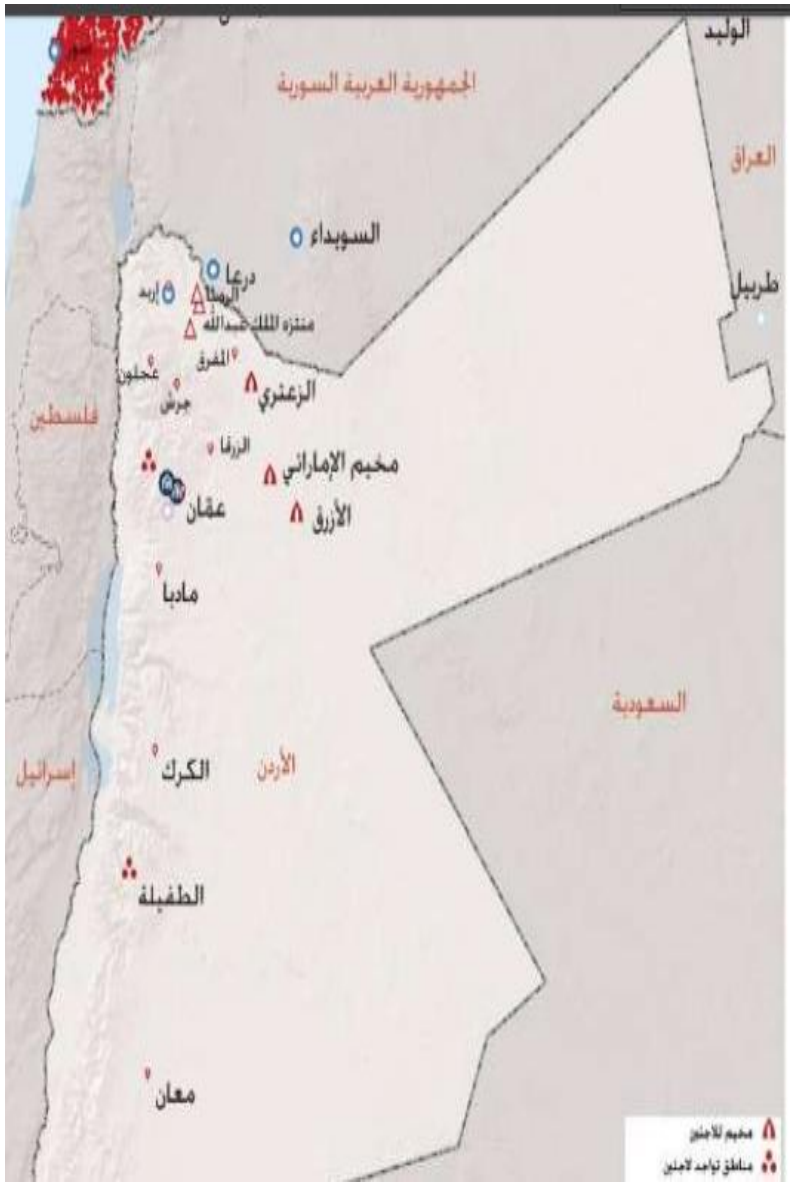

الخارطة (2)

مواقع مخيمات اللاجئين السوريين في الأردن

النظريات المفسِّرة لحالة اللّجوء

يعاني اللّاجئ من مخاطرَ عظيمة قد لا يستطيع تحمّلها في مكان إقامته فيقرر الهجرة تحت وطأة هذه الظروف الصعبة إلى أماكن أكثر أمناً، توفر له قدراً من الأمن والآمان على أمل العودة في أقرب وقت، فيكابد المشقة والصعوبات في بحثه وخلال رحلة مروره للوصول إلى تلك الأماكن الآمنة يعتقد أن المشاكل والمصاعب التي واجهها تنتهي بمجرد وصوله إلى المكان الآمن، غير أنه عند وصوله تتفاقم المشاكل وتبدأ معاناة من نوع جديد، فيجد نفسه في أرض غير أرضه وفي بيئة ثقافية وعلاقات اجتماعية لم يعهدها من قبل، وتحاول كثير من النظريات تفسير هذا الواقع من خلال أطر مفاهيمية سواء أكانت نفسية أو اجتماعية أو ثقافية وغيرها، و من هذه النظريات:

نظرية التكيّف الاجتماعي والنفسي

التكيّف : في اللغة تعني اِنْسَجَمَ ، تَوافَقَ، تكيَّف الشَّخصُ : انسجم وتوافق مع الظروف ، أو جعل ميله أو سلوكه أو طبعه على غرار شيء -: تكيَّف وفق الظروف ، - تكيَّف وفق البيئة الاجتماعيّة، والتكيف الإنساني إدراك الإنسان لموقفه من ناحية الوقت والمكان والناس[1].

وقد استمد مفهوم التكيف من مفهوم التكيف أو الموائمة في علم البيولوجيا والذي كان أساسا لنظرية داروين[2]، التي ترى أن الكائن الحي يحاول أن يتكيف مع الطبيعة المحيطة به والبيئة الي يعيش فيها في صراعه من أجل البقاء، فمن استطاع التلاؤم مع بيئتها الطبيعية استمرَّ في البقاء ومن لا يستطيع التكيّف أو التلاؤم مع بيئته مصيره الفناء[3].

---

(1)معجم اللغة العربية المعاصر.

(2)نظرية النشوء والارتقاء وضعها داروين عام 1859.

(3)جبريل،موسى وأخرون،(2009)،"التكيف ورعاية الصحة النفسية"، ط1، الشركة العربية المتحدة، القاهرة مصر.

فحسب النظرية البيولوجية فالتكيف "تلاؤم الفرد مع الظروف الطبيعية البيئية التي يعيش فيها بقصد البقاء"[1].

يستمر الإنسان بالتكيف مع بيئته والتغيرات الطبيعية من حوله بطريقة اللباس المناسب للجو البرودة أو الحر والأكل والسكن وغيرها كما تتكييف الحيوانات أيضا كالحرباء تغير لونها والسبات الشتوي لبعض الحيوانات...وغيرها . أي أن التكيّف" عمليه ديناميكية مستمرة يهدف بها الشخص إلى أن يغير سلوكه أو يغير مجتمعه ليكون بينه وبين مجتمعه هذا علاقة أكثر توافقا وتكيفا"[2]

التكيف الاجتماعي

الإنسان كائن حيّ اجتماعيّ، في تفاعل دائم مع محيطه نفسيًّا و اجتماعيًّا، فالمجتمع عبارة عن نظام اجتماعي تحكمه العادات والتقاليد والقيم السائدة يتأثر بها الأفراد وتؤثر عليهم في عملية متبادلة، وبما أن المجتمعات في تغير مستمر ثقافيا واقتصاديا فإن الفرد مطالب بالتأقلم مع التغيرات المختلفة التي تحدث من حوله.

ويعرف محمد الهابط التكيّف الاجتماعي على أنه تكيّف الفرد مع بيئته الخارجية المادية والاجتماعية، والبيئة المادية هي كل ما يحيط بالفرد من عوامل مادية كالطقس والنباتات والتكنولوجيا والآلات وغيرها ،أمّا البيئة الاجتماعية فهي ما يسود في المجتمع من عادات وتقاليد وأنظمة اقتصادية وسياسية وعلاقات اجتماعية وأخلاقيات وتراث وقيم الدين...وغيرها وتثير التغيرات المادية والاجتماعية مشكلات لدى الفرد تعرضه لضغط نفسي يتطلب منه تعديل بعض سلوكه أو تغيره لمواجهة هذه التغيرات بالإضافة إلى محاولة إحداث تغيير في بيئته وعدم الاستسلام لها[3].

---

(1)فهمي، مصطفى (بدون سنة)، "التكيف النفسي"، دار الطباعة الحديثة، مصر،ص9.

(2)الهابط،محمد (1983)،"التكيف والصحة النفسية" المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر، ص22.

(3)المرجع السابق نفسه، ص25.

التكيف النفسي

يعرف الرفاعي (1981) التكيف النفسي على أنه تلك العملية المستمرة التي يهدف بها الفرد إلى تغيير سلوكه أو من بنائه النفسي ليحدث علاقة أكثر إيجابية بينه وبين نفسه من جهة وبينه وبين بيئته من جهة أخرى[1].

كما يعرف د. مصطفى فهمي التكيّف النفسي على أنه تلك العملية الديناميكية المستمرة التي يهدف بها الشخص إلى أن يغير سلوكه ليحدث علاقة أكثر توافقاً بينه وبين بيئته، وتكوين العلاقات المرضية (الرضا) بين المرء وبيئته[2].

في ضوء المفاهيم والتعاريف السابقة يمكن أن نضع مفهومًا عامًّا للتكيف الاجتماعي النفسي:

يعبّر التكيّف عن توافق وانسجام الإنسان مع محيطه نفسيا واجتماعيا عبر عمليات واستراتيجيات يضعها الفرد لتحقيق أهدافه وإشباع رغباته دون التصادم مع قيم المجتمع وظروف البيئة التي يعيش، ومحاولة التغيير في بيئته وفي سلوكه بما يتوافق مع المتغيرات المختلفة من حوله، مما يمنحه الشعور بتبادل الرّضا مع مَن حوله والإيجابية اتجاه الآخرين وتقبّل الآخرين له ورضاهم عنه، ورضاه عنهم، مما يحقق استقرار حياة الفرد الاجتماعية والنفسية داخل مجتمعه.

يمكن تصنيف عملية التكيف إلى:

التكيّف الحسن:

هو قدرة الفرد على تعديل سلوكه لتحقيق أهدافه، وإشباع حاجاته ورغباته عبر علاقة رضا بينه وبين نفسه ومحيطه مما يدلُّ على نجاح الفرد بالتكيف[3].

---

(1)نعيم الرفاعي (1981)، "الصحة النفسية: دراسة سيكيولوجية التكيف"، ط4، دمشق.

(2)فهمي، مصطفى، "التكيف النفسي"، ص11.

(3)جبريل،موسى وأخرون،(2009).

مظاهر التكيّف الحسن

1. العلاقة الصحية مع الذات: يتمثل في أن يعرف الفرد نقاط قوته وضعفه ويتقبل ذاته كما هو ولا يرفضه ويسعى إلى تطوير ذاته والتغلب على القصور والضعف.
2. المرونة: يجد البدائل للسلوك الذي يفشل في الوصول إلى الهدف، وقد يتخلى عن الموقف كلّه اذا كان لا يستحق الجهد المبذول فيه.
3. الشعور بالأمن: يواجه المواقف بفاعلية ويسعى إلى إزالة مصادر التهديد ضمن حدود قدرته فيشعر عموماً بالطمائنينة.
4. الإفادة من الخبرة: تعديل السلوك بناء على الخبرات التي يمر بها الفرد.
5. التناسب: عدم المبالغة ومواجهة الموقف بما يقتضيه.
6. الواقعية: في تقدير الأمور، والإدراك المناسب للحقيقة .
7. ضبط الذات: القدرة على التحكّم بسلوكهم وكبح اندفاعاتهم.
8. الإنتاجية والكفاية في العمل: نجاح الفرد في استغلال قدارته في نشاط منتج.
9. القدرة على مواجهة الإحباط: إظهار صلابة وقوة في مواجهة متاعب الحياة والأحداث اليومية، وقدرة الفرد على الصبر والصمود في مواجهة الشدائد والتحديات التي يتعرض لها أثناء تحقيق أهدافه.
10. القدرة على إنشاء علاقات اجتماعية ناجحة: في مختلف الجماعات التي ينتمي إليها في الأسرة، أو المدرسة، أو العمل ويكون مقبولا منهم ويتمتع بالاحترام بينهم.
11. القدرة على العطاء الاجتماعي: يقوم بأداء دوره الاجتماعي على أكمل وجه بما يحقق له ولمجتمعه حياة أفضل.
12. القدرة على اتخاذ القرار وتحمل المسؤولية: قدرة الفرد على تحمل مسؤولية أفعاله واتخاذ القرارات المناسبة التي تتصل بتحقيق أهدافه.

سوء التكيّف

هو فشل الفرد في تحقيق عملية التكيف وعجزه عن إشباع حاجاته ودوافعه بطريقة ترضيه وترضي الآخرين[1].

إن عملية التكيف تعتمد على الدافع الداخلي ، والعوائق التي يشعر الفرد أنها تحدُّ من قدرته على التكيّف، فرغم من محاولاته المتكررة فإنه يفشل في الوصول إلى نتيجة أو الهدف المنشود والشعور بالرّضا عن نفسه مما يسبب له اضطرابًا نفسيًّا يتمثل في التراجع والانسحاب أو الاستسلام والشعور باليأس والخيبة وغيرها من المظاهر التي يسببها سوء التكيّف.

مظاهر سوء التكيف

1. التعاسة الشخصية: من المظاهر الأساسية لسوء التكيّف، ومعيار مهم للاضطراب النفسي .
2. العزلة : تنتج عن إحساس الفرد بالكآبة والحزن وعدم الرضا عن نفسه، وعدم قدرته على التكيف مع الجماعة التي يعيش في إطارها [2]
3. عدم تحمّل المسؤولية: إن الشّعور بالحيرة والارتباك في مواجهة المواقف الطارئة والحاسمة يسبب له التوتر النفسي نتيجة الصراع الناتج عن الحيرة في اتخاذ القرار مما يجعله غير قادر على تحمل المسؤولية واتخاذ القرارات بشكل صائب والاتكالية .
4. الصراع: هي عدم قدرة الفرد على إشباع حاجتين أو إرضاء دافعين معاً، والسبب العراقيل التي يضعها المجتمع أمام دوافع الأفراد، والصراع الدخلي بين دوافع الفرد ورغباته الداخلية.

---

(1)محمد الهابط (1983) مرجع سابق، ص29.

(2) جبريل موسى وأخرون،(2009)، ص64.

5. الإحباط: عملية تتضمن توقّع الفرد لعائق يعوق تحقيق رغباته وإدراكه للشروط التي تقف في إشباع دوافعه مما يجعله يمتنع ذاتيا عن تحقيق هذه الرغبات والحاجات، وقد تكون هذه العوائق داخلية كالأفكار والقيم الراسخة أو الخبرات السابقة، وقد تكون دوافع خارجية مثل عوائق مادية واقتصادية أو اجتماعية كقيم المجتمع وثقافته[1]
6. القلق والخوف : حالة انفعالية تنطوي على التوتر والضغط وشعور الفرد بخطر يهدده مما يدفع الفرد لردة فعل لحماية نفسه ، وتكون أسبابه نفسية أو بيئية؛ حيث تشير الدراسات إلى أن القلق يصيب 80٪ من النساء لتعرضهن لأنواع من الضغوط ترتبط بوضعهن المتدني عن الرجال.
7. العدوانية : أن يعوّض الإنسان عن فشله بالعدوان على شخص أو شيء آخر، كأن يصب الزوج جام غضبه على زوجته بسبب الإحباط.

ومن هنا تبرز أهمية الإرشاد والدعم النفسي والاجتماعي للأفراد لمساعدتهم على سرعة التكيف من جهة أو لتخفيف من صعوبات التكيف باتباع أساليب ونماذج جديدة.

التكيف ومجتمعات اللاجئين

اهتمت الدراسات الاجتماعية بدراسة تكيّف الأقليات في مجتمعات محلية كبيرة تختلف إما في العرق وإما في الدين وإما في اللون والثقافة، ومثال على ذلك دراسة التكيف في مجتمعات اللاجئين، التي تشكّلت داخل المجتمعات المضيفة نتيجة للهجرة القسريّة التي سببتها الحروب والنزاعات المسلحة.

الصّدمة النفسية والتوترات التي تصيب المجموعة اللاجئة غالباً ما تؤثر على سلوكهم وعلى طبيعة تكيفهم في المجتمعات الجديدة لأن حركة الهجرة وخصوصاً القسرية تتم رغما عنهم، وضد إرادتهم، بالأخص إذا كانت نتيجة حروب وصراعات، فالمهاجر يفقد كل شيء في موطنه الأصلي، وهو ومضطر أن يعيش حياة لا يمتلك من مقوماتها

(1)المرجع السابق نفسه ص58.

شيئا، فتنشأ النظرة الدونية إلى نفسه ونظرة عائلته وجماعته إليه، ومن جانب آخر فإن نظرة المجتمع المضيف الدونية إلى اللاجئ تؤثر على مجرى حياته وتكيفه، فالصراعات والحروب تعد من أهم العوامل المسببة للاضطرابات النفسية وبالتالي تحدُّ من قدرة اللاجئ على التكيف مع المجتمع الجديد[1].

فالهجرة القسريّة تعني اقتلاع الفرد (أو الأفراد) بشكل مفاجئ من البيئة التي تكيّف معها تدريجيا، ووضعه في بيئة اجتماعية وطبيعية مختلفة تماماً مما يولّد صراعات نفسية واجتماعية وثقافية واقتصادية كبيرة لدى اللاجئ، فالهجرة القسريّة تعني بأبسط حالاتها تمزيقا للبيئة والعلاقات الاجتماعية وانقطاعا في الموارد الاقتصادية والعمل، وتحطما في البناء الداخلي للفرد والجماعة[2].

لذا تحاول المنظمات والمؤسسات الإنسانية المحلية والدولية تخفيف الآلام والصعوبات التي تواجه الفرد أو الأفراد اللاجئين من خلال تقديم المساعدات والاحتياجات المادية، وتوفير الحد الأدنى من الخدمات الأساسية بالإضافة إلى عمليات الدعم النفسي والاجتماعي التي تساعد مرة أخرى على تكيف الفرد مع نفسه ومع الآخرين، بالإضافة إلى تكيفه مع البيئة الطبيعية الموجودة الجديدة[3].

ومن هذه المنطلقات عملت المنظمات الدولية من خلال اجتماعاتها ولقاءاتها في المؤتمرات على وضع التشريعات والقوانين والمعاهدات التي تحد من معاناة اللاجئين ومساعدتهم على التكيف مع البيئة الجديدة، خشية التطرف وظهور سلوكيات منحرفة لا تنسجم مع واقع اللاجئين ولا مع وضع الدول المضيفة لهم، فالمنظمات الدولية تسعى إلى حل مشكلة اللاجئين عبر إعادة توطينهم وإدماجهم في المجتمعات المضيفة، عبر عملية

---

(1)الخالدي،عطا الله (2009)، "الصحة النفسية وعلاقتها بالتكيف والتوافق"، ط1، دار الصفاء، عمان، اللأردن، ص46.

(2) الخالدي،عطا الله (2009)، "الصحة النفسية وعلاقتها بالتكيف والتوافق"، ط1، دار الصفاء، عمان، الأردن، ص46.

(3) http://www.unhcr.org

الاندماج الاجتماعي، إن نجاح عملية التكيف الاجتماعي للاجىء في المجتمع الجديد المضيف في بلد غير بلده تتطلب توفير بيئة اجتماعية صحية تمكّن اللاجئ من التواصل مع أفراد المجتمع المحلي الذين يعيشون في محيطه، حيث لا تتصادم حاجات اللاجئ ودوافعه مع إشباع حاجات الآخرين ودوافعهم، مما يشعر اللاجئ بالطمائنية والراحة النفسية والرضا عن نفسه والآخرين، كما أن التكيّف النفسي يعتبر سبباً في عملية الاندماج الاجتماعي، حيث يتطلب ذلك أن يظهر اللاجئ أقصى درجات القوة والصلابة والصمود في مواجهة الشدائد والتحديات التي يواجهها بشكل يومي، وكلما كانت المجتمعات التي يعيش فيها اللاجىء متوافقة مع ما ألفه من قيم ومبادئ وعادات في مجتمعه سيدفع اللاجئ إلى التكيف بشكل ناجح، وتصبح عملية الاندماج الاجتماعي أسهل، وهذا يفسّر اتجاه اللاجىء للعيش في البيئة التي تلائمه والمقاربة من حياته الاجتماعية السابقة كما حدث في الحالة السورية، وقد اتجه أغلب اللاجئين من الجنوب السوري إلى المناطق المشابهة لحياتهم الاجتماعية مثلا أغلب اللاجئين في مدينة المفرق هم من درعا والرمثا...التي تتشابه مع طبيعة ونمط معيشتهم والتشكيلات الثقافية والاجتماعية [1].

إن وجود قيم متشابهة وعادات متماثلة بين اللاجئ والمجتمع الجديد، قد يسهّل اندماج اللاجئ في هذه المجتمعات وخلق جو الطمائنية والألفة بين الطرفين مما يؤدي إلى السلام الاجتماعي بين جميع فئات المجتمع.

معوقات الاندماج الاجتماعي والتكيف للاجئ في المجتمعات المضيفة

تواجه اللاجيء معوقات وصعوبات تحد من اندامجه تكيفه في الحياة في المجتمعات الجديدة المضيفة من هذه المعوقات:

(1) الخالدي،عطا الله (2009)، ص40-48 .

1- الوضع الاقتصادي للمجتمع المضيف: فالوضع الاقتصادي المتردي في المجتمعات المضيفة للاجئين وارتفاع نسبة الفقر والبطالة لا يشجع على استقبال اللاجئين الجدد في هذه المجتمعات ويزيد من حدة الرفض لاستقبال اللاجئين[1].

2- تحميل اللاجئين المشاكل التي كان يعاني منها المجتمع المضيف أصلا كارتفاع معدل الجريمة، أو نقص فرص العمل وغلاء الأسعار يحد من تقبل المجتمع المضيف للاجئين[2].

3- عزل اللاجئين في مخيمات خاصة بهم، ومنع اندماجهم في المجتمعات المضيفة، مثل مخيم الزعتري في المفرق الذي يُحتَجز فيه اللاجئون السوريون، بالإضافة إلى فرض قيود على تنقل اللاجئين إلى خارج المخيم إلا بكفالة أو إجازة (تصريح بمدة محددة) وفرض إجراءات قانونية صارمة على المخالفين[3].

4- عزل اللاجئ نفسه عن المجتمع المحيط به يحد من فرصته في التكيف مع وضعه الجديد، فالاندماج الاجتماعي يتطلب بيئة اجتماعية وعلاقات اجتماعية مسبقة[4].

5- رفض اللاجئ للواقع والحياة داخل المخيم بصفته الجديدة كلاجئ يؤدي إلى عدم تكيفه مع الوضع الجديد، وهذا ما حدث لبعض اللاجئين السوريين، فبعد وصولهم إلى مخيم الزعتري واستلامهم للخيام، رفضوا نصب خيامهم والإقامة فيها، فمنهم من فضل الرحيل عن المخيم، ومنهم من رضخ للأمر الواقع وتعايش معه إلى الآن[5].

---

(1) Agier,Michel, "between war and city:Toward Urban Anthropogy of Refugee camps", Ethnography,vol3, (2002), London,p.p319

(2)المرجع السابق نفسه

(3) Alexandra Francis, (2015)," Jordan's Refugee crisis", Carnegie Endowment for International Peace, Washington,USA, page 10, page 32.

(4) جبريل موسى وأخرون،(2009)، ص64

(5) مقابلة مع مدير العلاقات العامة في مخيم الزعتري السيد إياد العمري بتاريخ 16/ 7/ 2014

إن ضخامة موجات الهجرة السورية لم تخلق مشاكل لدول الجوار فقط، وإنما تعداها إلى الدول المتطورة والغربية، فأنظار اللاجئين السوريين كانت تتجه إلى الدول الأوروبية المتطورة نظراً لوجود فرص العمل ولتحقيق طموحاتهم في حياة كريمة في ظلّ أنظمةٍ فعّالةٍ بعيدةٍ عن التحيّز والتمييز ضد اللاجئين، وتتسم بعدالة الاجتماعية، وتطبيق قيم المساواة والحرية، ورغم الكلفة الباهضة لهجرة السوريين إلى أوروبا والخطورة المترتبة عليها والتي أودت بحياة الآلاف غرقاً في البحر أثناء رحلة اللجوء، إلا أن أعداد اللاجئين لأوروبا تزايدت بشكل كبير؛ مما حدا بالدول الأوروبية إلى وضع الاجراءات الأمنية التي من شأنها وقف عمليات الهجرة إليها ؛لأن الأعداد أصبحت أكبر بكثير من قدرة هذه الدول على استيعابها[1].

الهجرة القسريّة والنوّع الاجتماعي

تحوّل الحروب والصراعات الملايين من الناس إلى لاجئين يطوفون البلاد مجبرين للبحث عن ملاذ آمن، وقد ينتهي بهم المطاف في مخيمات الإيواء يفترشون الأرض ويلتحفون السماء، ويعتاشون على المساعدات الإنسانية، ويواجهون مصيرًا مجهولًا ومستقبلًا غامضًا.

أغلب هؤلاء اللاجئين هم من النساء والأطفال وكبار السن، وقد تواجه اللاجئات تحديات خطيرة في ظلّ ظروف الحرب واللجوء، ويمكن إجمال التحديات التي تواجه المرأة اللاجئة تبعا لنوعها الاجتماعي بـ:

- رئاسة الأسرة: تغيّر الأدوار الجندرية وتحمل العبء الاقتصادي والاجتماعي والصدمة النفسية
- العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي: كالاغتصاب والزواج المبكر والعنف الأسري .

(1) الأمم المتحدة(2015) عدد اللاجئين الذين عبروا البحر المتوسط، على موقع الكتروني
http://www.un.org/arabic/news/topstory.asp?month=8&year=2015

رئاسة الأسرة وتغير الأدوار الجندرية في الأسرة

وتشير الدراسات إلى ظاهرة ازدياد عدد الأسر التي ترأسها النساء لأسباب منها، أولاً: غياب الذكور فعليا عن الأسرة، إمّا بسبب انضمامهم إلى صفوف القتال أو لوقوعهم في الأسر والاعتقال أو عدم معرفة مصيرهم، ثانياً: الجرحى من الذكور في العائلة، مع عدم القدرة على إعالة العالة بسبب الإصابة في الحرب، ثالثاً: البطالة وعدم توفر فرص عمل للذكور. إن التخلّي الإجباري للذكور عن واجبهم الاجتماعي اتجاه أسرهم، يخلق وضعا اجتماعيا استثنائيا تتغير فيه الأدوار الجندرية للمرأة والرجل، وتتحمل المرأة مسؤوليات جديدة لم تعهدها من قبل، وتغيير القوانيين الاجتماعية التي تخص المرأة، وتنهار بعض القيم التي كانت سائدة اتجاه المرأة في الأنظمة الاجتماعية المنهارة نتيجة الحرب، وحلول قيم أخرى مكانها أفرزتها حالة اللجوء[1].

إن إعادة بناء هذه الأنظمة الاجتماعية مرة أخرى في مكان اللجوء قد يكون مستحيلا لتفكك النسيج الاجتماعي وانحلال العلاقات الاجتماعية، وتقطّع أواصرها، وتشتّت العائلات في البلاد؛ مما يحرم المرأة من إعادة البناء الاجتماعي والنفسي الحامي لها في ظلّ غياب الحماية القانونية للاجئين في بلد اللجوء، ويجعلها عرضة للاستغلال والعنف القائم على أساس نوعها الاجتماعي كونها امرأة لاجئة، في حين كانت المرأة تسعى جاهدة للتخلص من التمييز القائم ضدها على أساس نوعها الاجتماعي بمختلف أنواعه فإن محنة اللجوء قد أضافت إلى المرأة أعباءً وتحديات جديدة[2].

---

(1)اوكسفام ومركز موارد للمساواة بين الجنسين،(2013) ، "تغير أدوار النوع الاجتماعي بين اللاجئين في لبنان"، موقع الكتروني http//tinyurl.com/Oxfam-ABAAD-shiftingsands-ar

(2)الامم المتحدة (2013) تقرير الأمين العام (14/ 3/ 2013 A/67/792-s/2013/149)"العنف الجنسي في حالات النزاع- الجمهورية العربية السورية" موقع الكتروني http://www.un.org/sexualviolenceinconflict/ar

فبالرغم من أن كلّ من النساء والرجال قد خاضوا تجربة اللجوء في نفس الوقت وتحت نفس الظروف إلا أن النساء تكون أكثر عرضة للتأثر بالتحديات المصاحبة لتجربة اللجوء لأسباب منها:

1. في ظلّ هذه الظروف تجد المرأة نفسها، وقد تكون للمرة الأولى، مضطرة لخوض تجربة رئاسة الأسرة وإعالة أفرادها وتدبير شؤونهم في ظلّ غياب الذكور عن العائلة، أو عجزهم اللاإرادي عن إعالة الاسرة، ويضعها في مواجهة تحديات اقتصادية كبيرة بتوفير دخل مادي للأسرة في ظل انعدام فرص للعمل، مما يعرضها للاستغلال في العمل بأجرٍ متدنٍ أو الانزلاق في خطر الاستغلال الجنسي[1].
2. انهيار النظم الاجتماعية واختلال النظام وغياب سلطة القانون يجعل المرأة في خطر حقيقي، ويعرضها سلامتها البدنية للخطر كتعرضهن للاعتداء والعنف والاغتصاب والاستغلال الجنسي والتحرش.
3. حرمانها من المساعدات والخدمات بناءً على نوعها الاجتماعي كأنثى، كون هذه المساعدات تُصرَف لربِّ الأسرة (الرجل)، وغياب ربّ الأسرة أو الذكور في العائلة يحرم المرأة وأطفالها من هذه المساعدات[2].
4. تعرض المرأة لانتهاكات حقوق الإنسان خلال الحرب وأثناء رحلة اللجوء وبعد الوصول إلى مكان اللجوء[3].

(1) care,(2014),"Syrian Refugees in Urban Jprdan", http://www.care.org?syrian-refugees-urban-jordan

(2)اوكسفام ومركز موارد للمساواة بين الجنسين،(2013) ، "تغير أدوار النوع الاجتماعي بين اللاجئين في لبنان"، موقع الكتروني http//tinyurl.com/Oxfam-ABAAD-shiftingsands-ar

(3)الأمم المتحدة- الجمعية العامة،" مذكرة بشأن بعض جوانب العنف الجنسي ضد اللاجئات" للجنة التنفيذية لبرامج المفوضية السامية، الدورة 44 بتاريخ 12 اكتوبر 1993 ، ص 9

العنف القائم على أساس النوّع الاجتماعي ضد اللّاجئات

يشير مصطلح العنف القائم على اساس النوع الاجتماعي إلى أنه أي عمل مؤذٍ يُرتكب ضد إرادة الشخص ويستند إلى اختلافات منسوبة اجتماعياً من (حيث النوع الاجتماعي) بين الذكور والإناث[1].

تتعرّض النساء في مناطق الصراع والنساء اللواتي يقمن بالفرار من مناطق الصراع نحو المناطق الآمنة وبعد وصولهن إلى مناطق اللجوء، إلى أشكال مختلفة من العنف القائم على أساس نوعهن الاجتماعي، منها: العنف الجنسي كالاغتصاب وغيره، والزواج المبكر، والعنف الأسري .

- العنف الجنسي

يشمل العنف الجنسي حوادث العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي المشتملة على فعل الاغتصاب أو اعتداء جنسي، ويتخذ العنف الجنسي أشكالاً كثير، فممكن أن يشمل الاغتصاب، والختان، والاسترقاق الجنسي، والتحرّش الجنسي المتضمن اتصالاً بدنيا، والاستغلال، أو الاعتداء الجنسي[2].

تؤكد المنظمات الإنسانية على تزايد حالات العنف الجنسي ضد اللاجئات، في أماكن الصراع في ظلّ ظروف الحرب وأثناء رحلة اللجوء وما بعد وصولهن إلى مخيمات اللجوء، ويعد الاغتصاب أخطر اشكال العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي والموجّه ضد المرأة من قبل الرجل لاختلال ميزان القوى لصالح الرجل، لما له من آثار نفسية وجسدية مدمرة على المرأة، بالإضافة إلى النظرة الاجتماعية للمرأة المغتصبة، وتعزو الدراسات ازدياد هذه الظاهرة أثناء الحرب لأسباب منها:

1. غياب القانون وانهيار النظام في مناطق الصراع.

---

(1) Reporting on Gender Based Violence in the Syrain Crisis (UNFPA) A Journalist`s HandBook 2014, page 38.

(2)المرجع السابق نفسه، ص39

2. حالة الضعف الشديد التي تعاني منها المرأة اللاجئة، جسديا ونفسيا، أثناء مسيرة الفرار، حيث إن رحلة اللجوء التي تقوم بها المرأة اللاجئة محفوفة بالمخاطر كونها تهاجر وحيدة بدون حماية غالبا، مما يجعلها فريسة سهلة[1].
3. غياب سلطة القانون والحماية وتدهور الوضع الأمني في تجمعات اللاجئين، وعدم معاقبة الجناة، يشجع على ازدياد هذه الظاهرة، فلا رادع لهذه الممارسات ضد المرأة اللاجئة، كما أن تصميم هذه المخيمات لا يوفر الأمن والأمان للمرأة.
4. اتخاذ الاغتصاب والاعتقال والتعذيب الجسدي للنساء وسيلة إرهاب من قبل أحد أطراف الصراع اتجاه الآخر كنوع من الانتقام أو العقاب، كما حدث في سوريا وحرب البوسنة ورواندا، أو لتخويف الناس ودفعهم للهجرة خارج بلادهم كما حدث في للفلسطينيين[2].

العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي ضد اللاجئات السوريات

لم تبدأ معاناة المرأة اللاجئة مع بداية الصراع والاقتتال، ولكن معاناة المرأة بشكل عام في المجتمعات التقليدية تبدأ منذ ولادتها وتقيدها بالعادات والتقاليد، فتنشئ ضمن إطار اجتماعي وقوانين اجتماعية صارمة تحدد للفتاة ما يتوقع منها من تصرفات وأدوار، ولا يسمح لها بخرقها، وتبقى حبيسة العادات والتقاليد الاجتماعية مدى الحياة مهما تغيرت حالتها الاجتماعية إن كانت عزباء أو متزوجة أو أرملة أو مطلقة، فيوجد في كل حالة من هذه الحالات قوانين وأعراف يجب على المرأة اتباعها والتقيّد بها.

---

(1)الأمم المتحدة- الجمعية العامة،" مذكرة بشأن بعض جوانب العنف الجنسي ضد اللاجئات" للجنة التنفيذية لبرامج المفوضية السامية، الدورة 44 بتاريخ 12 اكتوبر 1993 ، ص 9

(2)كريسب، (1995)،" حالة اللاجئين في العالم"، ط1، مركز الاهرام للترجمة والنشر، القاهرة مصر، ص59

فالمجتمع السوري لا يختلف عن باقي المجتمعات العربية في عاداته وتقاليده ونظامه الاجتماعي الأبوي الذي يميز بين الذكور والإناث، ويمنح الحرية للذكور، في حين يحد من حرية الإناث، ويتم حصرها بالدور الإنجابي وما يتعلق به من وظائف استجابة للعادات والأعراف الاجتماعية التي تلزم المرأة بالتقيّد بها، بالرغم من التقدّم في التعليم والثقافة والاتجاهات نحو تعليم الذكور والإناث إلا أنه ما زال الرجل والمرأة يدوران في فلك أدوارهما الكلاسيكية التقليدية حيث تعاني المرأة من النظرة النمطية المبنية على تكوينها البيولوجي، فحسب العادات والتقاليد في المجتمع السوري يعتبر الذكر (الرجل في العائلة)، وهو المسؤول عن حماية عائلته وتدبير شؤونها، في حين دور المرأة يقتصر على رعاية الأسرة داخل المنزل، والقيام بالأعمال المنزلية بالإضافة إلى القيام بالاقتصاد المنزلي، وتدبير النفقات في سبيل المحافظة على بقاء العائلة بما يتلائم مع الوضع المادي لها، كما أن الإناث في بعض المناطق السورية، وخصوصا الريفية، تترك المدرسة في سنٍّ صغيرة للمساعدة في الأعمال المنزلية، أو لتزويجها في سنٍّ مبكرة، كما أن الذكور لا يكملون دراستهم الثانوية ويلتحقون في سوق العمل للمساهمة في دخل الأسرة[1] .

مع بدأ الأزمة السورية واشتداد القتال في سوريا، أصبحت المرأة السورية في مواجهة أوضاعٍ جديدة لم تعهدها من قبل، فلم تقتصر معاناتها على فقدان الممتلكات أو تدمير منزلها أو الموت أو فقدانها أحد أفراد الأسرة، ونقص المال والطعام بسبب الحرب والصراع، وإنما تعدى ذلك إلى أنها أصبحت مهددة للتعرض لأشكال مختلفة من العنف تشكل خطراً على أمنها الجسدي والنفسي، إن العنف الذي تواجهه المرأة السورية هو الأسوء يتم عبر عمليات ممنهجة. فحتى لو لم تكن مشاركة فعليا في هذا الصراع، ولم تحمل السلاح بيدها، فإنها تعتبر هدفا وسلاحا يستخدمه طرفا القتال في محاربة الآخر. تشير تقارير الأمم المتحدة والمؤسسات الحقوقية الدولية إلى تعرض النساء في سوريا إلى أشكال مختلفة من العنف منها القتل والاعتقال والتعذيب والاغتصاب والخطف من قبل القوات المتصارعة، كون هؤلاء النساء ينتمين إلى طرف من أطراف الصراع، أو اتهمهن

(1) UNHCR (2014),"Syria Regional Response plan- Joradan", page 6

بتقديم معلومات، أو ارتباط هؤلاء النساء ببعض المقاتلين من الأطراف المتصارعة، حيث تعرّضت الكثير من النساء للاغتصاب أو التهديد بالاغتصاب كنوع من الانتقام من قبل أحد طرفي النزاع ضد الآخر، وموروس أيضا كعقاب جماعي اتجاه البلدات والقرى التي عرف عنها معارضتها لأحد الاطراف، كما استخدم كوسيلة تهديد وضغط أثناء التحقيق لانتزاع المعلومات والاعترافات من قبل المعتقلين والمعتقلات من المعارضة. إن استخدام الاغتصاب كسلاح في النزاع يعود إلى الأفكار والمعتقدات الاجتماعية حول (شرف العائلات) حيث إن سلب النساء لشرفهن بالاغتصاب يعتبر نوعا من الإذلال والتحقير لذكور عائلاتهن، وتدميرا لسمعتهم مما ينعكس سلباً على الرجل المقاتل، ويدمر الروح المعنوية له، كنوع من الحرب النفسية ضد المقاتلي في صفوف المعارضة، ومن يفكر بالانضمام لهم مستقبلا [1].

تشير تقارير الشبكة السورية لحقوق الإنسان إلى حدوث حوالي 7672 حادثة عنف جنسي، منهم 428 أنثى قاصر، 7244 أنثى بالغة، تحدث هذه الاعتداءات على النساء أثناء اقتحام المنازل ومداهمتها، وبعد الخطف، وفي السجون ومراكز الاعتقال حيث تم توثيق 850 حالة عنف جنسي داخل مراكز الاعتقال، كما تتم أحيانا هذه الاعتداءات أمام أفراد الأسرة الذكور إمعانا في إهانتهم وإذلالهم، كما استخدم العنف الجنسي بشكل كبير ما بين عامي 2012-2013 لردع الحراك الشعبي وإخضاع المقاومة وإخماد الثورة[2].

إلا أنه من الصعب الجزم بالأعداد الحقيقية للنساء اللواتي تعرضن للعنف الجنسي داخل المناطق السورية بسبب صعوبة الوصول إليهن بسبب الوضع الأمني، والتكتم على

---

(1)الأمم المتحدة (2016) "العنف الجنسي في حالات النزاع- الجمهورية العربية السورية" موقع الكتروني http://www.un.org/sexualviolenceinconflict/ar

(2)تقرير الشبكة السورية لحقوق الإنسان، (2015)، "المرأة السورية في وسط الإعصار" موقع الكتروني http://sn4hr.org/arabic/2015/11/25/5255/

هذه الحوادث من قبل الضحايا وعائلاتهن، واستمرار النزاع والصراع بين الطرفين يعني استمرار هذه الممارسات ضد النساء .

إن ازدياد حالات العنف الجنسي ضد النساء واعتقالهن وتردد صداها، والقصص المروعة التي تداولها الناس عن الممارسات ضد النساء والفتيات، كانت المحرك الرئيسي لنزوح ولجوء السكان عن مناطقهم خوفا من أن تطال هذه الممارسات نساءهم، وخوف النساء على أنفسهن من الاغتصاب أو الاعتقال أو التعذيب خصوصاً عائلات المقاتلين والمعتقلين، أو من عرف عنهم معارضة النظام[1].

أشار تقرير للجنة الإنقاذ الدولية وتقارير الأمم المتحدة إلى أن الاغتصاب يعد السبب الرئيسي وراء هجرة العائلات السورية[2]، وهذا ما أكدته بعض اللاجئات اللواتي قابلتهن الباحثة في مخيم الزعتري حيث إنه بالرغم من القتل والتدمير لم يفكروا في الفرار من بلادهم، إلا بعد سماعهن قصصا عن حالات اغتصاب للنساء، "كلّ شي يهون وما واحدة يصيبها اشي ما حدا برحمها" كما قالت إحدى اللاجئات ، كما أن إحدى النساء رفضت العودة إلى سوريا بناء على طلب زوجها الذي بقي في سوريا ولم يسمح له بالعبور إلى الأردن، وتهديده لها بالزواج من أخرى، وذلك خوفا على نفسها من الاغتصاب، كما قالت "لو يصير معي إشي أول واحد بتخلى عني جوزي وما برحمني".

كما أن هناك فتيات صغيرات تعرضن للاغتصاب، ونساء تعرضن للاعتقال والتعذيب، فضلت عائلاتهن مغادرة بلدهن خوفا من تكرار هذه الممارسات، وهربا من العار الذي لحق بالعائلة في مجتمعهن.

لم يتوقف مسلسل العنف الجنسي ضد المرأة اللاجئة بمجرد خروجها من بلدها طلباً للجوء في مكان آخر آمن، ولكنه يستمر حتى أثناء رحلة فرارها عبر الحدود، ففي

---

(1) كريسب، (1995)،" حالة اللاجئين في العالم"، ط1، مركز الاهرام للترجمة والنشر، القاهرة مصر، ص 60

(2) المرصد السوري لحقوق الانسان (2013) " فتيات سوريا يلجأن إلى دول الجوار هربا من الاغتصاب"تم استرجاعه على الموقع الكتروني http://www.syriahr.com/2013/01/15/

سعيها للهروب من العنف في بلدها هي فعلياً ضاعفت فرصة تعرضها للاغتصاب والعنف الجنسي على يد حراس الحدود وضباط الشرطة والمهربين وحتى السّكان المحليين[1].

إن رحلة اللجوء التي تقوم بها المرأة اللاجئة محفوفة بالمخاطر كونها تهاجر وحيدة بدون حماية غالبا، وتعاني حالة من الضعف الشديد جسديا ونفسيا وعجزها عن الدفاع عن نفسها مما يجعلها فريسة سهلة[2].

بعض اللاجئات السوريات في المخيم اللواتي قابلتهن الباحثة تحدثن عن معاناتهم في رحلة اللجوء حتى وصولهن إلى المخيم، حيث روت إحداهن أنها جاءت إلى المخيم مع أطفالها برفقة أخيها المصاب في ساقه، وزوجته الحامل، وأطفالهم التي تتراوح أعمارهن 3-12 عام، حيث أوصلتهم سيارة الأجرة إلى أقرب نقطة من الحدود الأردنية، وتابعوا سيرهم مشيا على الأقدام في الظلام والجو الماطر حتى وصلوا نقطة العبور على الحدود الأردنية، حيث بقوا هناك لعدة أيام قبل السماح لهم بالمرور.

تمَّ رصد حالات للعنف ضد اللاجئات السوريات أثناء فرارهن، في إحدى هذه الحالات تم اغتصاب وقتل لاجئة سورية وطفليها البالغين من العمر سنة و3 سنوات بالقرب من الحدود الأردنية من قبل سائق السيارة التي كانت تقلهم[3].

هذه الحالات وغيرها الكثير، ويصعب معرفة الأعداد الفعلية للنساء اللواتي تعرضن لاعتداءات وعنف جنسي في سوريا أو أثناء رحلة اللجوء بسبب التكتم الشديد، وعدم بوح الضحية لما تعرّضت له من عنف جنسي، لعدة أسباب منها:

أولاً: تفاديا للنظرة المجتمعية للمغتصبة (الوصمة الاجتماعية)، والعار الذي يلحق بها وبعائلتها ثانياً، وخوف المغتصبة من القتل من قبل عائلتها لغسل العار أو خوف المرأة

---

(1) كريسب (1995) مرجع سابق.

(2) الأمم المتحدة- الجمعية العامة، "مذكرة بشأن بعض جوانب العنف الجنسي ضد اللاجئات" للجنة التنفيذية لبرامج المفوضية السامية، الدورة 44 بتاريخ 12 اكتوبر 1993 ، ص 9.

(3) المرصد السوري لحقوق الإنسان موقع الكتروني sn4hr.org/Arabic.

المتزوجة أن يقوم زوجها بتطليقها أو هجرها، ثالثاً، الخوف من الانتقام من طرف المعتدين[1].

بعد وصول اللاجئة إلى بلد اللجوء تتعرض اللاجئة إلى أشكال من العنف الجنسي القائم على أساس النوع الاجتماعي، وتتعدّ تلك الأشكال ومنها :

أولاً: قد تتعرض لعنف واعتداء جنسي من قبل المسؤولين في مخيمات اللاجئين حيث يستغلون سلطتهم للوصول إلى الفتيات والنساء، أو من قبل العاملين في المنظمات الإنسانية حيث يستغلون حاجتهن للمساعدات والمواد الغذائية، ويتم ابتزاز الفتيات والنساء ومساومتهن للحصول على حصص أكثر من المساعدات مقابل الجنس، حيث إنه أحيانا يقوم الرجال بإرسال زوجاتهم أو بناتهم لاستلام المساعدات كي يحصلن على كمية أكبر مما سيحصل هو عليها[2].

ثانيا: اللاجئة نفسها قد تدفعها الحاجة إلى الانزلاق في خطر الاستغلال الجنسي واستخدام ممارسة الجنس "كآلية للصمود" في سبيل البقاء[3].

ثالثا: وفي بعض الحالات الأخرى قد تتعرض المرأة اللاجئة للاعتداء الجنسي من قبل أفراد مجتمعها(مجتمع اللاجئين أنفسهم) في مخيمات اللاجئين، بسبب انهيار الهياكل الاجتماعية الحامية في هذه التجمعات، واختلال القيم والمعايير السلوكية نتيجة لحالة اللجوء، كما أن تصميم المخيم وظروفه لا توفر بيئة آمنه للنساء، وتعاني من اختلال النظام وعدم معاقبة الجناة[4].

---

(1)تقرير الشبكة السورية لحقوق الانسان (2015)، مرجع سابق.

(2)كريسب (1995) مرجع سابق ص 60.

(3)الأمم المتحدة- الجمعية العامة، "مذكرة بشأن بعض جوانب العنف الجنسي ضد اللاجئات" للجنة التنفيذية لبرامج المفوضية السامية، الدورة 44 بتاريخ 12 اكتوبر 1993 ، ص 9.

(4) جريدة القدس، مقال " ثلاث لاجئين يتناوبون اغتصاب فتاة قاصر في مخيم الزعتري" نشر بتاريخ 25/ 9/ 2013، العدد 15849، ص14.

وللحد من هذه ظاهرة ومنع الإساءة الجنسية للاجئات قامت المنظمات الإنسانية العاملة في مخيم الزعتري بحملة توعية بالعنف الجنسي الممارس ضد اللاجئات السوريات من قبل موظفي الإغاثة والعاملين في المخيم.

الشكل (5)

أحد الملصقات الصادرة عن المنظمات العاملة في مخيم الزعتري عبر حملتها للتوعية بالعنف والاستغلال الجنسي للّاجئات

ويبين الشكل (6) ملصقا آخر ضن هـذه الحملـة يحـوي الإجـراءات المتبعـة لمنـع الاساءة الجنسية للاجئات.

الشكل (6)

ملصق يحوي الإجراءات المتبعة لمنع الإساءة الجنسية للّاجئات

العنف الأسري:

يشير هذا المصطلح إلى العنف الذي يحدث بين الأزواج كما يحدث بين أفراد الأسرة الواحدة، وقد يشمل العنف الأسري على اعتداء جنسي وبدني ونفسي، والاعتداء الزوجي وضرب الزوجات[1].

تتعرض المرأة لأشكال متعددة من العنف الأسري في مجتمعها عموما، ولكن في ظل ظروف الحرب واللجوء كما في الحالة السورية تتزايد نسبة العنف ضد المرأة اللاجئة وتتنوع أشكاله، وهذا ما توكده أغلب المنظمات الإنسانية التي تعنى بحقوق المرأة، حيث أشارت الدراسة التي أجرتها منظمة أوكسفام (2013) إلى زيادة العنف داخل الأسرة السورية اللاجئة ضد النساء والأطفال كالضّرب والإيذاء الجسدي واللفظي والسب والشتم وغيرها، ويعد ذلك لأسباب منها: الحالة النفسية التي يعيشها اللاجىء السوري بسبب ظروف اللجوء واليأس وفقدان الأمل في المستقبل، والبطالة وعدم القدرة على توفير دخل مادي لسد احتياجات الأسرة مما يسبب حالة من الإحباط، فيصبح الرجل سريع الانفعال والغضب لأتفه الأسباب، مما يؤثر على سلوكه اتجاه الآخرين خصوصا اتجاه الزوجة والإناث في العائلة كونهن أنهن الحلقة الأضعف في الأسرة[2].

الزواج المبكر

يعرف الزواج المبكر بأنه : "الزواج من فتى أو فتاة قبل سن 18، وتفضل منظمة اليونسف استخدام مصطلح زواج الأطفال بدلا من الزواج المبكر لأن كلمة مبكر لا تنقل حقيقة أن هذه الممارسة تؤثر على الأطفال الأقل من سن معين"[3].

---

(1) Reporting on Gender Based Violence in the Syrain Crisis (UNFPA) A Journalist`s HandBook 2014, page 38.

(2)أوكسفام ومركز الموارد للمساواة بين الجنسين،(2013)،"تغير أدوار النوع الاجتماعي بين اللاجئين في لبنان" تم استرجاعه على موقع الكتروني -http//tinyurl.com/Oxfam-ABAAD-shiftingsands ar

(3) Reporting on Gender Based Violence in the Syrain Crisis (UNFPA) A Journalist`s HandBook 2014, page 38.

لا تقتصر ظاهرة الزواج المبكر للفتيات على مجتمع دون الآخر، فكثير من المجتمعات، خصوصا الريفية منها، تقوم بتزويج الفتيات في سن صغيرة لأسباب اقتصادية أو دينية أو عادات وتقاليد اجتماعية، ولكن في حالة النزاع واللجوء اتخذت هذه الظاهرة منحىً مختلفاً، فأصبحت تنتشر بشكل كبير في مجتمعات اللاجئين، وهذا ما حدث في الأزمة السورية حيث انتشرت هذه الظاهرة بشكل كبير بين اللاجئين السوريين، ففي مخيم الزعتري مثلا تم تزويج فتيات صغيرات في سن صغيرة جدا لرجال يكبرهن بالسن أضعاف أعمارهن كزوجة ثانية أو زوجة ثالثة ومن جنسيات مختلفة، وذلك لأسباب منها:

1- توفير الحماية للفتيات حيث إن بيئة المخيم غير آمنة لهن، حيث إن زواج الفتاة سيوفر لها السكن اللائق والحياة الكريمة خارج المخيم في ظل الزوج الذي انتقلت إليه مسؤولية رعاية الفتاة وحمايتها.
2- تخفيف الأعباء الاقتصادية على الأسرة وتقليل المصاريف ، فبزواج الفتيات في الأسرة يتم توفير النفقات المأكل والملبس وغيرها.
3- تقليل الازدحام في الوحدات السكنية، بتقليص عدد أفراد الأسرة عبر تزويج االفتيات.
4- تزويج الفتاة بهدف الحصول على مبلغ مالي يساعد الأسرة في الضائقة المادية التي تمر بها .
5- تزويج الفتاة برجل يحمل الجنسية الأردنية بهدف الحصول على كفالة ونقل أسرة الفتاة للإقامة خارج المخيم .
6- رغبة الفتاة نفسها بالزواج كوسيلة للخلاص من الحياة في المخيم، ونيل حريتها التي قيدت بسبب ظروف المخيم.

في الفترة الأولى للجوء في المخيم انتشرت هذه الظاهرة بشكل كبير جداً، حيث كان يتم تزويج الفتيات لرجال يكبروهن بكثير مقابل مبالغ مالية داخل الأردن وخارجه، ولكن أغلب هذه الزيجات لم تكن تستمر سوى بضعة أشهر، وتطلق الفتاة وتعود للعيش

مع أسرتها في المخيم، حيث يتم استغلالها كنوع من زواج المتعة لفترة محددة، مع تكرار هذه الحالات وتزايد نسبة زواج الفتيات والنهاية المأساوية لزواجهن دفع بالمنظمات الإنسانية إلى التوعية بسلبيات ظاهرة الزواج المبكر، كما دفع الكثير من اللاجئات المثقفات والمتعلمات إلى إطلاق حملة ضد هذا الزواج في المخيم عبر مواقع التواصل الاجتماعي في داخل مجتمع المخيم[1]، كما قام أئمة المساجد في المخيم بحملة لتوعية الأهالي بمخاطر هذا الزواج، بالإضافة إلى تشديد الإجراءات من قبل السلطات الأردنية بهذا الموضوع وإنشاء محكمة شرعية داخل المخيم لتوثيق حالات الزواج والطلاق، مما أدى إلى انحصار هذه الظاهرة جزئيا[2].

بالرغم من أن المرأة اللاجئة ضحية لأشكال مختلفة من العنف أثناء الحرب وخصوصا العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي، إلا أن هذا لا يمنع من اعتبارها إنساناً قادراً على مواجهة هذا العنف وتأمين الحماية لها لمواجهة أشكال العنف المختلفة والتعامل معها كإنسانة لها قدرات وتملك طاقات، والتوقف عن معاملتها كضحية يائسة .

إن كانت المرأة في الثقافة المجتمعية السائدة قد سلبت بعض حقوقها كحقها في العمل والتعليم وغيره بناء على نوعها الاجتماعي كأنثى، فإن المرأة اللاجئة في المخيم تم سلبها هذه الحقوق بالإضافة إلى سلبها اختياراتها في أبسط الأشياء كاختيار الأكل والشرب والنوم واللباس والتنقل والسّكن وغيرها، فالمرأة اللّاجئة لا تملك خيارات كغيرها إذا ما قورنت بغير اللاجئة.

---

(1)حملة "لاجئات لا سبايا"

(2)مقابلة مع د. معاذ مدير الشرطة المجتمعية في مخيم الزعتري 18/ 5/ 2016

المخيم والتحديات المستقبلية

تنتهج الدول المضيفة للاجئين بالتعاون مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين سياسة إيواء اللاجئين في مخيمات على شكل حيز مغلق (كمستوطنات معزولة) يعيش فيها اللاجئون أوضاعا طويلة الأمد ويعتمدون على المساعدات الإنسانية. في حين أن هناك من يطالب بحماية اللاجئين هناك من يطالب بحماية نفسه من اللاجئين[1]، كما أن بعض الدول المضيفة لا طاقة لها لاستيعاب اللاجئين، ولا تملك الإمكانات والبنية الأساسية لاستيعابهم مما يسبب مشاكل اقتصادية واجتماعية وأمنية للدولة المضيفة[2].

تعتبر المملكة الاردنية من أكثر الدول استقبالا للاجئين، فقد استقبلت موجات اللاجئين على أراضيها، وأنشأت العديد من المخيمات للاجئين كمخيمات الفلسطينين والعراقيين وحالياً للاجئين السوريين، حيث أنشئت عدة مخيمات لاستقبالهم وتقديم المساعدات والحماية إليهم، ويمكن أن تعزى الأسباب التي دفعت كل من الأردن والمفوضية انتهاج سياسة إنشاء هذه المخيمات وتجميع اللاجئين فيها إلى:

- أسباب أمنية : تتعلق بالأمن واستقرار المجتمع الأردني، فتجميع اللاجئين في مكان مركزي خاضع للسيطرة الأمنية يجعلهم تحت الرقابة الأمنية المستمرة للسلطات المختصة، وسهولة فرض النظام وتنظيم إجراءات دخول وخروج اللاجئين من المخيم [3].
- أسباب اقتصادية : فالسكان المحليون ينظرون إلى هؤلاء اللاجئين بعين الريبة والشك وأنهم يتسببون في تدهور الوضع الاقتصادي وزيادة معدلات البطالة لهم، مما يضع اللاجئين في مواجهة الطبقة العريضة من الفقراء المحليين الذين ينظرون إلى اللاجئين كمنافسين لهم في الأعمال والأشغال يسلبونهم فرص العمل حيث

(1) Agier,Michel, "between war and city:Toward Urban Anthropogy of Refugee camps", Ethnography,vol3, (2002), London,p.p319

(2) Black,Richard, "Putting Refugees in camps", Forced Migration review, vol2, 1998, p.p 4-5.

(3) Agier,Michel, "between war and city:Toward Urban Anthropogy of Refugee camps", Ethnography,vol3, (2002), London,p.p319

يقبل اللاجيء العامل بأجر أقل من العامل المحلي لأنه يحصل على مساعدات إضافية من المنظمات الإنسانية في حين أن العمال المحليين لا يحصلون على هذه المساعدات، وهذا سبب وجيه لرفض المجتمع المحلي لإدماج اللاجئين في المجتمع. مما حدا بالحكومة الأردنية إلى تشديد إجراءات عمل اللاجئين خارج المخيمات، فأصبحت المخيمات أماكن لعزل غير المرغوب فيهم[1].

- أسباب تتعلق بمساعدة اللاجيئن، حيث تجميع اللاجئين في مكان واحد يجعل من السهولة تقديم المساعدات والخدمات والرعاية الصحية لهم، وتسهيل وصول اللاجئ إلى الخدمات، ورصد وضع اللاجئين وما يتلقونه من مساعدات، ومعرفة تكاليف إغاثة اللاجئين وما سيحتاجونه مستقبلا من دعم مادي، كما تعتبر المخيمات وسيلة للمنظمات الإغاثية لتضخيم مسؤوليتها للحصول على الدعم المادي من الدول المانحة، وتسهيل عملها وتنفيذ صلاحياتها الخاصة بمساعدة اللاجئين[2].

التحديات المستقبلية في مخيمات اللاجئين في الأردن

ما زالت تواجه المخيمات تحديات مختلفة تؤثر على حياة اللاجئين فيها، ومنها :

- التحديات الأمنية

يتكون مجتمع اللاجئين في المخيمات من عدة انتماءات اجتماعية وسياسية مختلفة، فقد تجد من اللاجئين من ينحاز إلى أحد طرفي النزاع أو ينتمي إلى فصيل سياسي معين، يتواجدون ويعيشون معا في نفس المكان (المخيم) مما قد يتسبب في صدمات بين اللاجئين أنفسهم أو مع السكان المحليين، مما يؤثر على الوضع الأمني في الدولة المضيفة، تواجه الدولة المضيفة خطر الجماعات المسلحة المؤيدة لأحد أطراف النزاع من اللاجئيين، وقد يستخدمون هذه المخيمات كقواعد عسكرية لهم وتجنيد الشباب للقتال، كما قد تتعرض

(1) Alexandra Francis, (2015)," Jordan's Refugee crisis", Carnegie Endowment for International Peace, Washington,USA, page 9-11

(2) Black,Richard, "Putting Refugees in camps", Forced Migration review, vol2, 1998, p.p 5

الدول المضيفة لهجمات من قبل أطراف النزاع أو المؤيدين لها من اللاجئين، كما حدث في منطقة الركبان الحدودية – وهي نقطة استقبال وعبور للاجئين السوريين على الحدود الأردنية السورية – التي تعرضت لهجوم قتل فيه أفراد من حرس الحدود الأردني[1].

كما تتبع الأردن سياسة صارمة بما يتعلق بأمنها، حيث تشدد الإجراءات الأمنية في المخيمات، حيث يتم إعادة اللاجئين الذين ارتكبوا مخالفات أمنية أو مخالفات قانونية إلى سوريا قسرا مما يزيد التفسخ الاجتماعي والعائلي[2].

- نقص التمويل للبرامج الاغاثية في المخيمات

تعاني المفوضية السامية لشؤون اللاجئين عجزاً مادياً في ميزانيتها حيث قدرت تكاليف تلبية احتياجات اللاجئين السوريين بـ 4.5 مليار لم يتم تلبية سوى 23٪ من الدعم المالي الذي تحتاجه المفوضية للاستمرار بأعمال الإغاثة، مما سيؤدي إلى تقليص الخدمات والمساعدات المقدمة للاجئين في المخيمات، وهذا سيؤثر على مستوى المعيشة للاجيء وقدرته على الصمود في الحياة في المخيم في ظل هذه الظروف. مما حذا بالمفوضية وبإطلاق نداء استغاثة تكميلية لميزنيتها وحملات لدعم اللاجئين السوريين[3].

- امتناع الدول عن استقبال اللاجئين السوريين

توقفت دول عديدة عن استقبال اللاجئين السوريين أو قامت بتحديد أعداد الوافدين من اللاجئين إليها وفرض قيود على الهجرة إلى هذه البلدان مما دفع بالكثير من اللاجئين للهجرة عبر طرق غير شرعية، بواسطة قوارب المهربين عبر البحر مما أدى إلى حوادث غرق مؤلمة، فقد أشارت تقارير المفوضية السامية لشؤون اللاجئين إلى تزايد أعداد اللاجئين الذين يستعينون بمهربين للهجرة إلى الخارج عبر قوارب مكتظة وغير آمنة

---

(1)فيديو يظهر لحظة وقوع هجوم الركبان في الاردن على موقع الكتروني
www.aljazera.net/news/arabic/2016/6/22

(2) Alexandra Francis, (2015)," Jordan's Refugee crisis", Carnegie Endowment for International Peace, Washington,USA, page 30-32

(3)حملة أصوات لأجل اللاجئين (2015) على موقع الكتروني
http://www.unhcr.org/ar/news/latest/2015/6/55927c0b6.html

مما يتسبب في غرقها حيث أشارت إلى أن 300.000 ألف لاجيء عبروا البحر المتوسط الى أوروبا العام الحالي 2016 مقارنة ب 219.000 لاجيء عام 2015، كما تشير أن 2500 لاجئ لقوا حتفهم أو فقدوا في وسط البحر هذا العام مقارنة ب 3500 لاجيء لقوا حتفهم عام 2015، كما أن أعداد الوفيات من المهاجرين غير مؤكد والاعداد الفعلية غير معروف على وجه التحديد[1].

- اتكالية اللاجئ كون أن اللاجئ يعتمد على المساعدات بشكل كبير في استمرار معيشته في المخيم، مما يحد من فرصة تطوره واستقلاله الذاتي، مما يؤثر على تطوير مجتمع اللاجئين في المخيم واستقلاله نحو الأفضل[2].

الاتفاقيات الدولية والإقليمية الخاصة باللاجئين

إن توالي موجات اللجوء وتزايد أعداد اللاجئين حول العالم، دفع بالمجتمع الدولي بإصدار معاهدات دولية تحدد أوضاع اللاجئين وتحمي حقوقهم وإيجاد الحلول لمشاكلهم والحد من معاناتهم، ووضع إطار قانوني شامل للتعامل مع قضاياهم على المستوى الدولي ، كما تم إصدار اتفاقيات تنظم أوضاع اللاجئين على مستوى الدول والأقاليم، من أهم الاتفاقيات الدولية الإقليمية الخاصة باللاجئين ما يلي:

1- اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين وبروتوكول عام 1967 التابع لها

تعتبر هذه الاتفاقية وبروتوكولها من أهم الاتفاقيات التي تنظم التعامل مع اللاجئين، وتحدد الأشخاص الذين ينبغي الاعتراف بهم كلاجئين، حيث نصت الاتفاقية على أن اللاجئ: هو شخص خارج وطنه الأصلي وهو الذي يداخله خوف متأصل من

---

(1)الأمم المتحدة(2015) عدد اللاجئين الذين عبروا البحر المتوسط، على موقع الكتروني
http://www.un.org/arabic/news/topstory.asp?month=8&year=2015

(2)ناجح جرار (1996) ندوة ابعاد الهجرة القسرية-البرنامج الاكاديمي للهجرة القسرية جامعة النجاح، ص19

العودة إلى ذلك الوطن خشية الاضطهاد على خلفية عنصرية أو دينية أو قومية أو بسبب انتمائه لفئة اجتماعية معينة أو بسبب وجهة نظر سياسية أو انتماء سياسي ما.[1]

فعلى الرغم من الاعتراف الدولي بهذه الاتفاقية إلا أنها كانت محددة البعد الزماني اللجوء (قبل الأول من يناير 1951م) والبعد المكاني تخص شعوب أوروبا لذلك جاء تعريف اللاجئ وفقا لهذه المفاهيم فاللاجئ بعد هذا التاريخ لا تشمله الاتفاقية، ولتدارك هذا القصور في الاتفاقية تم إلحاقها بالبروتوكول الخاص باللاجئين الصادر عن الأمم المتحدة عام 1967م ، واعتبر اللاجئ كل من يستوفي باقي الشروط دون تحديد للزمان أو المكان، إلا أنه يلاحظ أن الاتفاقية تنص على الأفراد، وتستثني حالات اللجوء الجماعي.

ومن أبرز الحقوق الممنوحة للاجئ في اتفاقيه عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين وبروتوكول عام 1967 التابع لها وهذه الحقوق هي كالآتي :

- الحق في عدم تعرضه للتمييز بسبب العرق أو الدين أو الموطن، وأن يتمتع بنفس الرعاية الممنوحة لرعايا الدولة من حيث ممارسه الشعائر الدينية والتربية الدينية لأولادهم.
- كما تضمنت الاتفاقية حقوقا متنوعة منها ما يتعلق برعاية اللاجئ من حيث السكن والتعليم وتلقي الإسعاف العام ومنها ما يتعلق بتقديم كافه المساعدات الإدارية المتعلقة بالوثائق والشهادات والإعفاء في حالات معينه من الرسوم وإصدار بطاقات الهوية ..... الخ.

تحدد المواد من 12 إلى 30 من معاهدة اللاجئين الحقوق التي يحق للأفراد التمتع بها حال الاعتراف بهم كلاجئين وفقاً للمعاهدة وهي على النحو التالي :-

(1)كريسب، جيف،(1995)، "حالة اللاجئين في العالم"، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، مصر

يجب منح كافة اللاجئين أوراق إثبات هوية ووثائق سفر تمكنهم من السفر خارج البلد كما يجب معاملة اللاجئين بنفس معاملة مواطني الدولة التي تستقبل اللاجئين من حيث الحقوق التالية:-

- حرية ممارسة الدين والتعليم الديني .
- حرية الوصول إلى القضاء والحصول على المساعدة القضائية .
- الحصول على التعليم الأساسي .
- الحصول على التعليم العالي .
- الحصول على الإغاثة والمساعدة .
- الحماية عن طريق الضمان الاجتماعي .
- الحق بالانتماء إلى اتحاد تجاري .
- الحق بالانتماء لتنظيمات غير سياسية وغير ربحية .
- الحق في الحصول على وظيفة مربحة .
- الحق في تملك عقارات .
- الحق في ممارسة مهنة وعمل خاص به .
- الحصول على السكن .
- الحق في اختيار مكان الإقامة والتنقل بحرية داخل البلد .

والجدير بالذكر أن المملكة الأردنية غير موقعة على هذه الاتفاقية مما يحد من التزاماتها الدولية اتجاه اللاجئين، ومخالفتها لبعض الحقوق الممنوحة للاجئين تبعا لهذه الاتفاقية، ومنها مبدأ عدم الإعادة القسرية، والحقوق المتعلقة بالسكن والصحة والتعليم وحرية التنقل، فالأوضاع المعيشية في مخيم الزعتري للاجئين السوريين في مجملها تخالف ما تمنحه هذه الاتفاقية من حقوق ممنوحة للاجئين[1].

(1) Alexandra Francis, (2015)," Jordan's Refugee crisis", Carnegie Endowment for International Peace, Washington,USA, page 12-13.

2- مذكرة التفاهم بين المملكة الأردنية الهاشمية والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون للاجئين الموقعة عام 1998م والمعدلة عام 2014م

لم توقع المملكة الأردنية الهاشمية على الإتقافية الخاصة بوضع اللاجئين عام 1951 وبروتوكولها لعام 1967، ولكنها قامت بتوقيع مذكرة تفاهم مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين عام 1998 والمعدلة عام 2014 حددت فيها المعايير التي تتعامل فيها مع اللاجئين على أراضيها، وتمكين المفوضية السامية لشؤون اللاجئين من أداء عملها المتعلق بالحماية الدولية للاجئين والمساعدات الإنسانية للاجئين ووضع آلية يتم بموجبها التعامل مع الأمور التالية التي تضمنتها مذكرة التفاهم وهي:

تعريف اللاجئ

عرفت مذكرة التفاهم اللاجي حسب المادة الأولى منها بأنه "هو الشخص الذي لجأ بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعيه معينه أو آرائه السياسية خارج البلد التي يحمل جنسيته ولا يستطيع أو لا يرغب في حماية ذلك البلد بسبب ذلك الخوف أو كل من لا جنسية له وهو خارج بلد إقامته السابقة ولا يستطيع أو لا يرغب بسبب ذلك الخوف في العودة إلى ذلك البلد".

تحديد الأشخاص المعترف بهم كلاجئين ومنح اللاجئ مركز قانوني

حسب المادة 3 و5 و10تقوم المفوضية بتحديد موقفها من ملتمسي اللجوء الذين دخلوا الأردن بطريقة غير شرعية بالرفض أو القبول، ويعمل مكتب المفوضية على إيجاد حلٍّ دائم للاجئ إما بالعودة إلى بلده أو إعادة توطينه في بلد ثالث ، مع ضمان معاملة اللاجئين وفق للمعايير الدولية المعترف بها، كما يتم إعفاء اللاجئين من غرامة تجاوز الإقامة وضريبة المغادرة لتسهيل عودتهم الطوعية إلى بلدهم اوإعادة توطينهم في بلد ثالث.

طرد أو إعادة اللاجئ قسرا

في المادة 2 والمادة 6 من مذكرة التفاهم تم الاتفاق على عدم طرد أو إعادة اللاجئ إلى الحدود والأقاليم التي تكون حياته وحريته مهددتان، ولكن في حال قيام اللاجئ بمخالفة القوانيين والأنظمة والتدابير المتخذة للنظام العام تعمل المفوضية على نقله إلى دولة ثالثة .

الحقوق الممنوحة للاجئ

حدّدت المواد 6 و7 و8 و9 الحقوق التي يحق للأفراد التمتع بها في حال تمَّ الاعتراف بهم كلاجئين وفقا لمذكرة التفاهم على النحو التالي:

- حرية العبادة وأداء الشعائر الدينية بما لا يتعارض مع الدستور الأردني والقوانين والآداب العامة.
- حق اللاجئ بالتقاضي أمام كافة المحاكم والحصول على الدعم القانوني أسوة بمواطني المملكة.
- حق عمل اللاجئ لحسابه بشرط سماح القوانين واللوائح بذلك.
- حق اللاجئ بممارسة المهن الحرة بشرط سماح القوانين واللوائح بذلك.

حالات الطوارئ والتنسيق

وفقا للمادة 12و13 انه في حالات تدفقات كبيرة للاجئين يتم التعاون بين الحكومة الأردنية والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين، لتوفير الغذاء والمياه والصرف الصحي والمآوى ، وتوفير الأمن الجسدي للّاجئين وملتمسي اللجوء، كما يتم التنسيق من خلال مكتب التنسيق لدى وزارة الداخلية ومكتب المفوضية السامية لشؤون اللاجئين لحل المشاكل المتعلقة باللاجئين، كما تقوم المفوضية بإبلاغ الجهات الأمنية بحالات طلب اللجوء من خلال مكتب منسق شؤون اللاجئين لدى وزارة الداخلية.

التزامات اللاجئ نحو المملكة الأردنية

مقابل الحقوق والامتيازات التي تمنح للاجئ فان هناك واجب والتزام ملقًى على عاتق اللاجئ تجاه المملكة الأردنية، فنصت المادة 4 من مذكرة التفاهم على أن كلّ لاجئ أن ينصاع للقوانين والأنظمة وان يتقيد بالتدابير المتخذة للمحافظة على النظام العام وعدم القيام بأي نشاطات تخل بالأمن.

بالرغم التزام المملكة الأردنية باستقبال اللاجئين السوريين الفارين من مناطق الصراع وتوفير الرعاية المساعدة لهم والوفاء بالتزاماتها اتجاههم تبعاً لهذه المذكرة، إلا أنه من الملاحظ عدم التزام المملكة الأردنية بالمادة 2 و7 من هذه المذكرة وهي عدم إعادة اللاجئين إلى المناطق التي تكون حياتهم معرضة فيه للخطر وحصولهم على حق التقاضي والمحاكمة العادلة، حيث يتم طرد اللاجئين السوريين المخالفين للقانون إلى سوريا دون محاكمة أو أمر قضائي خصوصا الرجال، مما يعدُّ خرقاً لمبدأ عدم الإعادة القسرية حسب القانون الدولي " الذي يحضر ترحيل الأفراد الذين لديهم الحق في أن يعترف بهم كالاجئين"، مما يعرض حياة اللاجئين للخطر[1].

وهذا قد يزيد من معاناة الأسرة السورية اللاجئة بسبب تشتت أفرادها وينعكس بشكل سلبي على الأوضاع الاجتماعية والنفسية والاقتصادية للأسرة، وحرمان اللاجئة السورية من معيلها كزوج أو الأب مما يزيد من معاناتها ويزيد من الأسر السورية اللاجئة التي تعولها نساء.

يمكن الاطلاع على بنود مذكرة التفاهم بين المملكة الأردنية الهاشمية والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الملحق (6).

(1) Alexandra Francis, (2015)," Jordan's Refugee crisis", Carnegie Endowment for International Peace, Washington,USA, page 30-31.

الاتفاقيات المتعلقة بحماية المرأة اللاجئة

صدر العديد من المواثيق والمعاهدات الدولية التي تتعلق بحقوق المرأة عموما ومنها من تطرق إلى حقوق المرأة اللاجئة بشكل خاص وحمايتها وتوفير الرعاية لها أثناء فترات الصراع المسلح والحروب ومن هذه المعاهدات والمواثيق الدولية ما يلي:

1- معاهدة جنيف الرابعة 1949، بشان حماية الأشخاص المدنيين وقت الحرب والبرتوكول الأول الاضافي التابع لها عام 1978[1]

حيث نصت المادة 27 -2 على حماية المرأة بصفة خاصة من جميع أعمال التهديد والعنف الجنسي والاعتداء على شرفهن والاغتصاب والإكراه على البغاء، ووفقا للمادة 31 و32 و33 يحظر أي إكراه بدني أو معنوي بهدف استخلاص المعلومات ويحظر القتل أو التعذيب والعقوباب البدنية والعقوبات الجماعية والأعمال الوحشية التي يقوم بها الأفراد العسكريون أو وكلاء مدنيون، ونصت المادة 75 في حال اعتقال النساء يجب مراعاة النوع الاجتماعي للأسيرات وفصلهن عن الرجال وتوفير أماكن نوم منفصلة لهن ومرافق صحية خاصة بهن ويكون المشرفون على هذه الأماكن من النساء[2].

كما حددت المادة 76 في البرتوكول الأول من المعاهدة حماية النساء بشكل خاص، وحمايتهن من الجرائم المتعلقة بالنساء كالاغتصاب والإجبار على العمل بالدعارة أو أي شكل من أشكال خدش الحياء، بالأضافة إلى تجنب إصدار حكم الإعدام على النساء الحوامل، وأمهات الأطفال الصّغار، كما تراعي المادة 16و17 الأوضاع الخاصة للنساء كالحوامل والنفاس وحمايتهم وتقديم الرعاية الطبية لهن[3].

---

(1)مؤسسة الحق ،(2004)، "اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب- الاتفاقية الرابعة"، رام الله، فلسطين

(2)أبو النصر، عبد الرحمن، (2000)،" إتفاقية جنيف الرابعة لحماية المدنيين لعام 1949 وتطبيقها في الأراضي الفلسطينية المحتلة"، ط1، مطابع مركز رشاد الشوا الثقافي، غزة، فلسطين، ص173

(3)المرجع السابق نفسه ، ص172

2- اتفاقية سيداو

نصّت التوصية العامة الخاصة بها رقم 19 عام 1992 على حق المرأة في الحصول على الحماية المتساوية بحسب المعايير الدولية في حالات الصراع والحروب[1]

3- وثيقة "بيان مؤتمر عمل بيكين" لسنة 1995

جاء في بيان عمل بكين أن تلافي الصراعات المسلحة والـتطهير العـرق يسـاهم في حماية حقـوق الإنسـان الخاصـة بالنسـاء والفتيـات، والحـد مـن العنـف ضـدهن وعـدم استخدامهن كسلاح في الحرب[2].

4- الاعلان بشأن حماية النساء والأطفال في حالات النزاع المسلح عام 1974

صـدر بموجـب قـرار الجمعيـة العامـة للامـم المتحـدة رقـم 3318(د-29) في 1974/12/14

يحضر الاعتداء على المدنين بما فيهم النساء والأطفال كونهم الفئات الأضـعف، و يحث على الالتزام بالمعاهدات الدولية المتعلقة باحترام حقوق الإنسان أثناء الحرب والـتي تعتبر ضمانة لحماية النساء والأطفال العُزّل، كما حثّ جميع الأطراف في النـزاع علـى أن تبذل جهدها لحماية النساء والأطفال من الاضطهاد والتعذيب والعنف والمعاملـة المهينـة والقتل والعقاب الجماعي والطرد القسري، كما يجب عدم حرمان النساء والأطفـال مـن المأوى والغذاء أو الرعاية الصحية .

للإطلاع على بنود القرار انظر الملحق (7)

5- قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325 لسنة 2000 م .

اتخذه مجلس الأمن في جلسته 4213 المعقودة في تشرين الأول عام 2000.

هو عبارة عن وثيقة تتضمن 18 بندًا تركز على أربع مواضيع تؤكد أهمية مشاركة النساء في كافة مراكز صنع القرار وحماية حقوق النساء والفتيات زمن النزاعات المسـلحة

---

(1)اتفاقية سيداو- التوصيات العامة على موقع الكتروني
http://www.ohchr.org/AR/HRBodies/cedaw/Pages/Recommendations.aspx
(2)Beijing Declaration of Indgenous Women,
http://www.ipcb.org/resolutions/htmls/dec_beijing.html

وإشراكها في عمليات إحلال السلام، وتعميم منظور النوع الاجتماعي في عمليات حفظ السلام، ويشجع على تحرك وكالات الأمم المتحدة، ومجلس الأمن، والأمين العام، والحكومات وكل الأطراف المشتركة في النزاعات المسلح على إشراك النساء في كل مراحل صنع السلام ويؤكد على دورها الهام قي منع الصراعات وبناء السلام وزيادة دورها في مواقع صنع القرار.

كما يؤكد على حماية حقوق النساء زمن النزاعات المسلحة والفتيات وحمايتهن من العنف القائم على أساس الجنس كالاغتصاب والعنف الجنسي وتطبيق القوانين الدولية التي تحميهن أثناء النزاع المسلح وبعده، ويركز قرار على رفع الحصانة عن الجناة والمتهمين بجرائم العنف الجنسي، وخاصة عند إلقاء المسؤولية على الحكومات و منتسبيها من القوات المسلحة ومحاكمتهم واستثناء جرائم العنف الجنسي من العفو العام.

كما يعترف القرار بالاختلافات الجندرية ويدعو إلى ضرورة تعميم منظور النوع الاجتماعي في عمليات حفظ السلام وتدريب أفراد قوات حفظ السلام على سبل حماية المرأة والطفل وقت الصراعات ومراعاة الاحتياجات الخاصة للنساء لهن. حيث إن احتياجات الحماية للنساء والفتيات تتغير أثناء الانتقال من مرحلة النزاع إلى مرحلة ما بعد النزاع مثل توفير الحماية لهن في مخيمات اللاجئين والنازحين[1] .

يمكن الاطلاع على بنود القرار1235 الملحق (8)

تهدف هذه المعاهدات والقرارت الدولية والإقليمية والمحلية إلى التخفيف من آثار الهجرة القسرية وما يرتبط منها بالمعاناة الإنسانية ، وتحفظ للاجئ حقوقه وتضمن له العيش بكرامة وإنسانية، وبالرغم من التأكيد على هذه المواثيق الدولية إلا أن إلتزام الدول بها لم يرقَ إلى المستوى المطلوب.

(1) Jackie kirk,Suzanne Taylor "UN Security Council Resolution 1325", Forced Migrtion review,FMR27, January 2007,page 13,

المنظمات الإنسانية المحلية والدولية الناشطة في مخيم الزعتري

سيتم استعراض المنظمات الإنسانية الدولية والإقليمة والمحلية الناشطة في مخيم الزعتري التي يبلغ عددها 20 منظمة دولية ومحلية تعمل بالتعاون مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، وأهم المجالات التي تختص بها كل من هذه المنظمات، حيث تقسم هذه المجالات إلى 16 مجالا يتمّ تقدّم فيه المساعدة للاجئين سوريين في المخيم، وهي:(إدارة المخيم، التنسيق، التسجيل والوثائق، التغذية، التعليم، الصحة، الصحة العقلية والدعم النفسي، الصحة الإنجابية، الحماية، حماية الأطفال، التميز القائم على أساس الجنس، المياه والصرف الصحي، خدمات اجتماعية، الأمن الغذائي، المآوى والسكن، مجالات الإغاثة الأساسية)، قد تختص منظمة واحدة بالعمل في مجال واحد أوتتشارك عدة منظمات بالعمل في مجال واحد، كما قد تنشط احدى المنظمات في أكثر من مجال، تركز أغلب هذه المنظمات على مراعاة النوع النوع الاجتماعي في برامجها مما يوفر للاجئة السورية فرص متساوية للنفاذ إلى الموارد والحصول على المساعدة، كما أن العديد من برامج هذه المنظمات تهدف إلى مساعدة اللاجئات السوريات في شتى المجالات الاقتصادية والتعليم والصحة والدعم النفسي والاجتماعي والتوعية والتثقيف مما يساهم في مساعدة اللاجئة على الصمود ومواجهة ظروف الحياة في المخيم، وسيتم تقديم لمحة موجزة عن هذه المنظمات من حيث أهدافها ومجال عملها، كما يلي:

المفوضية السامية لشؤون اللاجئين

United Nations High Commissioner For Refugees

هي إحدى منظمات التابعة للأمم المتحدة تأسست عام 1949 بموجب قرار الجمعية العامة رقم 319(4)، وهي الجهة التي تم تفويضها (المفوضة) دوليا بمسؤولية

ورعاية اللاجئين وتوفير الحماية لهم في جميع أنحاء العالم، هدفها الرئيسي : توفير الحماية الدولية للاجئين وإيجاد الحلول الدائمة لقضاياهم.

في البداية تم إنشاء المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بعد الحرب العالمية الثانية بهدف مساعدة اللاجئين الأوروبيين النازحين نتيجة الصراع، وتأسس مكتب مفوض الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في 24 كانون الأول 1950 من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة لولاية مدتها ثلاث سنوات فقط، ولكن استمرت المنظمة بعملها منذ ذلك الحين حتى الآن بسبب توالي الأزمات والحروب والنزاعات والكوارث التي أنتجت المزيد من اللاجئين حول العالم والحاجة الملحة للمساعدات الإنسانية لهم.

تعتبر اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين هي الأساس القانوني لمساعدة اللاجئين، وتعتبر أيضا النظام الأساسي الناظم لأعمال المفوضية السامية لشؤون اللاجئيين.

واجهت المفوضية العديد من حالات الطوارئ الأنسانية حول العالم كان أولها تدفق اللاجئين نتيجة سحق القوات السوفيتية للثورة المجرية عام 1956، ثم توالت الأزمات المتعددة للاجئين في أفريقيا بعد انتهاء الاستعمار فيها، وأزمات النزوح في آسيا وأمريكا اللاتينية، وموجات جديدة مع نهاية القرن العشرين في أروبا نتيجة حروب البلقان[1]، وأخيرا اللاجئين السوريين نتيجة الأزمة السورية الحالية حيث تعتبر أكبر موجة لجوء في العصر الحالي منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، وحازت المنظمة على جائزة نوبل للسلام مرتين، في عام 1954 لعملها في مساعدة اللاجئين في أوروبا، وفي 1981 لتقديمها المساعدة للاجئين في جميع أنحاء العالم[2].

---

(1) http://www.unhcr.org

(2)جريدة الدستور مقال "العفو الدولية:العالم يشهدأكبر موجة لجوء منذ الحرب العالمية الثانية" بتاريخ 20/ 6/ 2016 تم استرجاعه بتاريخ 1/ 8/ 2016 على الموقع الكتروني http://www.dostor.org/1099287

تعمل المفوضية في 123 بلدا في العالم، ويبلغ عـدد موظفيهـا مـا يقـارب 7,190 موظف محلي ودولي، يوجد أكثر من 43 مليون لاجئ ونازح حول العـالم. يقـع حـوالي 36.4مليون تحت رعاية المفوضية منهم 15.6 مليون نازح داخلياً و 10.4 مليون لاجـئ و2.5 مليون عائد و 6.5 مليون شـخص مـن عـديمي الجنسـية وأكثـر مـن 980,000 شخص من طالبي اللجوء و400,000 شخص آخر ممن يقعون في دائرة اهتمامها[1].

مهام المفوضية السامية لشؤون اللاجئين

تضطلع المفوضية بمهام عديدة تتعلق باللاجئين وهي:

- تهتم بالبيئة والـتغيرات المناخيـة: تهـتم المفوضـية بالنـازحين نتيجـة الكـوارث الطبيعية، وبتغيرات المناخ التي قد تؤدي إلى النـزوح، والحـد مـن الأثـر البيئـي الناتج عن عملية اللجوء.
- اللجوء والهجـرة: معالجـة مشـكلة الهجـرة في كـل مـن بلـدان المنشـأ والعبـور والمقصد، للاجئين والنازحين وعديمي الجنسية
- توفير الحماية: توفير الحماية للاجئين الفارين من الحرب وضمان عدم عـودتهم قسرا إلى أي بلد يعرضون فيه للاضطهاد.
- تقديم المساعدة الطارئة المنقذة للحياة من خلال توفير الطعام والغذاء، والصحة العامة، والمياة والنظافة، والتعليم،وتوفير المآوى، وتسجيل وتحديث المعلومـات حول الأشخاص الذين ترعاهم المفوضية.
- تقييم الاحتياجات العالمية: لتحديد الاحتياجـات الحقيقـة للاجـئين والنـازحين لتخطيط عملياتها وتوفير الدعم من الدول المانحة لما هو مطلوب .
- حشد الدعم: التأيد في حالات النزوح القسري للتأثير على الحكومات والـرأي العام لتوفير الحماية للاجئين .

(1) http://www.unhcr.org

- الاستجابة للطوارئ: بما تملكه من كوادر وموارد متأهبين في حالات الطوارئ كالحروب والكوارث الطبيعية لتقديم العون والمساعدة .
-الحلول الدائمة: تساعد المفوضية اللاجئين على ايجاد حلول دائمة لإعادة بناء حياة كريمة، إما بالعودة الطوعية إلى الوطن أو الاندماج المحلي أو اعادة التوطين.
- بناء القدرات: مساعدة اللاجئين على الإكتفاء الذاتي من خلال برامج كسب الرزق .
- جمع التبرعات: يعتمد تمويل المفوضية على التبرعات المباشرة والطوعية لكامل ميزانيتها السنوية وتطلق نداءات تكميلية في حالات الطوارئ كما في الحالة السورية حيث تعاني عجز مالي لخطة الاستجابة للأزمة السورية[1].

المفوضية السامية لشؤون اللّاجئين والنساء اللّاجئات.

تعمل المفوضية ضمن استراتيجية وضعتها لمساعدة النساء اللاجئات تعمل من خلالها على تمكين المرأة والقضاء على العنف الجنسي والعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي الناتجين عن التميز بين الجنسين، بهدف تعزيز مبدأ المساواة، وتهدف هذه الاستراتيجية إلى تفعيل دور جميع الأشخاص الذين يقعون ضمن اهتمام المفوضية ومشاركتهم في عمليات التخطيط والمراقبة والتنفيذ والتقييم التي تقوم بها بما فيهم النساء مما سيجعل النساء اللاجئات أكثر تحكما في حياتهن، حيث تشكل النساء ما نسبته 50٪ من أي مجتمع للاجئين، وتكون المرأة اللاجئة في أضعف حالاتها نتيجة لفقدانها ممتلكاتها وأفراد أسرتها وتعاني المشقة والإرهاق أثناء رحلة الفرار إلى بلد اللجوء وفقدانها لحماية حكومتها كما تعاني اللاجئات تشتت أسرهن وانهيار هياكلهن الاجتماعية الحامية لهن. هذا يؤدي إلى تعرضهن للتحرش والاعتداءات الجنسية وغيرها من الممارسات حتى بعد وصولهن بر الآمان، بالإضافة إلى معاناة المرأة اللاجئة من العنف والاضطهاد القائم على

(1) http://www.unhcr.org

اساس النوع الاجتماعي بأشكاله، تصبح المسؤولة والمعيلة لأسرتها بسبب غياب رب الأسرة، وتعاني نقصا في الخدمات الاساسية وتقيد الوصول للموارد والخدمات، كما تعاني من مشاكل الصحة الانجابية وصحة الأمّ، وانخفاض مستوى التعليم ونفص التدريب مما يسبب لها صدمة نفسية[1].

نظرا لهذه الأوضاع التي تعاني منها المرأة اللاجئة تقوم المفوضية بالعمل ضمن سلسة من البرامج خاصة بالنساء اللاجئات لضمان حصولهن على الحماية والرعاية والخدمات الأساسية كالماء النظيف والغذاء والصحة والتعليم وغيرها من الخدمات التي تساعد النساء اللاجئات وأطفالهن على الاستمرار بالحياة.

كما تولي المفوضية اهتمام كبير بالحالات الخاصة كالنساء الحوامل والمرضعات والمسنات والنساء المعيلات لأسرهن وتوفير مصدر كسب رزق لهن، حتى لا تضطر المرأة اللاجئة للانزلاق في خطر الاستغلال الجنسي والبغاء في صراعهن من أجل البقاء.

وإيمانا من المفوضية بقدرات النساء واعتبارهن عناصر إيجابية وفاعلة قادرات على التغير عندما تتاح لهن الفرصة، تدعم المفوضية إشراكهن في إدارة المخيم وقيادة اللجان والهياكل المجتمعية فيه، كما توفر الموارد المناسبة للنساء اللاجئات لتحسين حياتهن وحياة أسرهن ومجتمعاتهن، وتبذل جهدها لمنع حوادث العنف الجنسي والاضطهاد القائم على اساس النوع الاجتماعي ضد المرأة وتوفير الحماية القانونية للنساء الناجيات، كما تولي أهمية لمشاركة الرجال والفتيان في برامجها مما سيساعد في الحد من العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي وتعزيز المساواة بين الجنسين.

ولتحقيق أهدافها على الوجه الأكمل ومساعدة أكبر عدد من النساء حول العالم تقوم المفوضية بالعمل والتعاون والتنسيق مع المنظمات الأخرى التي تعمل في مجال مساعدة النساء في كافة مناطق العالم حيث تشارك المفوضية في عدد من المحافل المشتركة بين الوكالات التي تعالج قضايا النوع الاجتماعي والعنف الجنسي، مثل:

* عمل الأمم المتحدة لمناهضة العنف الجنسي في حالات الصراع.

(1) http://www.unhcr.org

*الفريق العامل الفرعي بشأن نوع الجنس التابع للجنة الدائمة بين الوكالات.
* تم إنشاء »عمل الأمم المتحدة لمناهضة العنف الجنسي في حالات الصراع، والذي يجمع بين المفوضية ووكالات أخرى من الأمم المتحدة، من أجل تسليط الضوء وخلق الوعي بشأن الانتهاكات المرتكبة ضد النساء، من أجل وضع حد للعنف الجنسي، وجعل العالم أكثر أمنا للنساء والفتيات[1].

المفوضية في مخيم الزعتري

مع بدأ الأزمة السورية وتدفق اللاجئين إلى دول الجوار تقوم المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بمهمة رعاية اللاجئين السوريين وتوفير الخدمات الاساسية لهم لضمان استمرار حياتهم أينما وجدوا، كما أنيطت بها مهمة إدارة مخيمات اللاجئين السوريين في أي مكان ، ففي الأردن تقوم المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بإدارة أكبر مخيمات للاجئين السوريين على الإطلاق وهو مخيم الزعتري في مدينة المفرق منذ إنشائه عام 2012، حيث تقوم بتطبيق رؤيتها وأداء رسالتها اتجاه اللاجئين ورعايتهم وحمايتهم مع محاولات دؤبة لتطوير بيئة المخيم البدائية إلى بيئة صالحة للحياة البشرية وتوفير سبل العيش لحياة كريمة للاجئين.

تقوم المفوضية حالياً بمهمة إدارة مخيم الزعتري وبالتعاون مع السلطات الأردنية التي تشرف على المهام الأمنية داخل المخيم، بالإضافة إلى ذلك تقوم المفوضية بمهام رئيسية في المخيم، أولا، العمل على تنسيق النشاطات بين المنظمات الإنسانية العاملة داخل المخيم، ثانيا: التسجيل والتوثيق حيث تقوم بتسجيل اللاجئين واستخراج وثائق خاصة بهم وتجديدها، جمع المعلومات والبيانات وتوثيقها، ثالثا: التغذية والتزود بالغذاء ومنح كبونات للاجئين وتوفير مراكز لتوزيع الغذاء على اللاجئين، كما تضطلع المفوضية بمهام أخرى في المجالات التالية: في مجال التعليم، ومجال الصحة، ومجال الأمن الغذائي، ومجالات الإغاثة الأساسية، توفير المآوى والسكن، ومجال المياه والصرف الصحي،

(1) http://www.unhcr.org

وخدمات المجتمع، ومجال الحماية حماية الأسرة والطفولة، ومجال التميز القائم على أساس النوع الاجتماعي، وتتشارك في هذا العمل مع المنظمات الإنسانية الأخرى العاملة في المخيم[1] .

الهيئة الخيرية الأردنية الهاشمية

Jordan Hashemite Charity Organization(JHCO)

الهيئة الخيرية الأردنية الهاشمية للإغاثة والتنمية والتعاون العربي والإسلامي، تأسست في كانون الثاني عام 1990 كمؤسسة وطنية لعمل الخير متعددة النشاطات، تنسق الفعاليات الخيرية والتطوعية داخل الأردن وخارجه، تسعى مشاريعها الخيرية إلى إيجاد فرص عيش كريمة وتعزيز مبدأ العدالة والتكافؤ على المستوى الوطنى والعربي والإسلامي والدولي.

تقدم الهيئة الخيرية الأردنية الهاشمية المساعدات في حالات الطوارئ والكوارث ومساعدة المناطق المنكوبة وإيواء اللاجئين حول العالم بالتعاون مع المنظمات الإنسانية الأخرى، وتملك القدرة على إنشاء مخيمات اللاجئين وإدارتها وإقامة المدارس والمراكز الصحية بالتنسيق مع الجهات المانحة والممولة لهذه البرامج، تتمثل رؤيتها في "مد يد العون والمساعدة لكل محتاج لها داخل الوطن وخارجه والمبادرة الى تقديم المساعدة وإرسال مواد إغاثة متنوعة الى الدول والشعوب التي تتعرض للكوارث أياً كان نوعها وتقديم كل ما يمكن من مساعدات إنسانية طارئة و عاجلة لمنكوبين حول العالم"[2].

تعد الهيئة الجهة الرسمية الوحيدة المسؤولة عن تلقي المساعدات العينية من المنظمات والمؤسسات المحلية والعربية والعالمية وتقديمها إلى اللاجئين السوريين سواء كانت داخل أو خارج المخيمات بهدف تحقيق العدالة في التوزيع، كما يوجد لدى الهيئة ست مستودعات في محافظة الزرقاء والمفرق للتبرعات لصالح اللاجئين السوريين، تقوم

(1) http://data.unhcr.org/syrianrefugees/settlement.php
(2) http://www.jhco.org.jo/default.aspx

الهيئة حسب الصلاحيات الممنوحة لها من قبل الحكومة بإعفاء جميع المواد الغذائية والإغاثية من الجمارك وإعفائها أيضا من ضريبة المبيعات البالغة 16٪ في حال تم شرائها من السوق المحلي[1].

مع بداية الازمة السورية في أذار 2011 قامت الهيئة الخيرية الأردنية الهاشمية بتقديم المساعدات العينية للاجئين السوريين الذين تدفقوا إلى المملكة، وإنشاء قاعدة بيانات للأسر اللاجئة الموجودة في المملكة بالتعاون مع منظمات انسانية أخرى، كما قامت بإنشاء مخيمات مؤقتة عند نقاط استقبال اللاجئين على الحدود الأردنية مثل مخيم رباع السرحان، ثم بسبب تزايد أعداد اللاجئين قامت وبتكليف من الحكومة الأردنية بإنشاء مخيم الزعتري في مدينة المفرق بتاريخ 29/ 7/ 2012 وتجهيزه بالخيام وتزويده بالمياه وتقديم المساعدات العينية والطعام للاجئين فيه وبالتعاون مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، حيث يعتبر أكبر تجمع للاجئين السوريين في المملكة. كما قامت في 25/ 11/ 2012 بافتتاح المجمع العلمي البحريني بناءً على مذكرة تفاهم بين الهيئة والمؤسسة الخيرية الملكية البحرينة في 10/ 9/ 2012 التي قامت بتمويل المشروع، الذي يتسع لأربعة آلاف طالب ويعمل بنظام الفترتين[2]، كما قامت بإنشاء مخيم حديقة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين في الرمثا وهو أول مخيم أنشأته الهيئة للاجئين السوريين[3].

هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

(UN Woman) United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women

تم إنشاؤها من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة للمرأة في تموز 2010، لتحقيق أهداف المنظمة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. والتصدي للتحديات التي تعيق

(1) http://www.jhco.org.jo/SubDefault.aspx?PageId=186&MenuId=50
(2) http://www.jhco.org.jo/SubDefault.aspx?PageId=186&MenuId=50
(3)المرجع السابق نفسه

المساواة بين الجنسين على مستوى العالم، ترتكز رؤيتها على المساواة بهدف القضاء على التمييز ضد النساء والفتيات، تمكين المرأة، تحقيق المساواة بين المرأة والرجل كشركاء والمستفيدين من التنمية وحقوق الإنسان والعمل الإنساني والسلام والأمن.

كما تضطلع بالأدوار الرئيسية لها:

-دعم الهيئات الحكومية الدولية، مثل لجنة وضع المرأة، في صياغتها للسياسات والمعايير والأعراف العالمية.

- مساعدة الدول الأعضاء على تنفيذ هذه المعايير، و الاستعداد لتقديم الدعم الفني والمالي المناسب للدول التي تطلب ذلك وإقامة شراكة فعالة مع المجتمع المدني.

- قيادة وتنسيق عمل منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين، فضلا عن تعزيز المساءلة، من خلال الرصد المنتظم للتقدم المحرز على نطاق المنظومة[1].

في مخيم الزعتري أنشئت عدة مشاريع نسائية بهدف التمكين الاقتصادي اللاجئة السورية وزيادة دخلها وتحقيق عائد مادي للأسرة من هذه المشاريع: واحة المرأة والفتاة التي تعتبر تجمع لنشاطات وورشات عمل منها مشاغل خياطة وhand craft وتطريز وحياكة و صالون تجميل وحضانة وروضة أطفال، كما تقوم بدورات تثقيفية للاجئات السوريات حول العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي والمساواة بين الجنسين وتقديم الدعم النفسي والاستشاري لهن[2]، والتدريب المهني بالإضافة إلى المساعدات العينية والمادية، كما تعمل في مجال حماية المرأة وإنهاء العنف ضدها القائم على أساس النوع الاجتماعي[3].

(1) http://www.unwomen.org/

(2) http://data.unhcr.org/syrianrefugees/settlement.php?id=176&country=107&region=77

(3) UN Women Cash for Programming Monitoring Za'atari Refugee Camp(2015) http://data.unhcr.org/syrianrefugees/partner.php?OrgId=119

الهيئة الطبية الدولية

International Medical Corps(IMC)

تأسست الهيئة في عام 1984 من قبل الأطباء والممرضين المتطوعين ، وهي منظمة إنسانية، خاصة، تطوعية، غير سياسية، غير طائفية، غير ربحية عالمية تكرس جهودها لإنقاذ الأرواح وتخفيف المعاناة من خلال التدريب والرعاية الصحية وبرامج الإغاثة والتنمية، وتتمثل مهمتها في تحسين نوعية الحياة من خلال التدخلات الصحية، ويتضمن عملها الاستجابة السريعة لحالات الطوارئ، وتعزيز النظم الصحية وتوفير الخدمات، والصحة العقلية والدعم النفسي وصحة الأم والطفل وحمايتهم، وتمكين المرأة، وتنمية المجتمع، وتوفير المياه، والصرف الصحي، والنظافة، تعمل بالتعاون والشراكة مع الوزرات والمجتمع المحلي[1].

يرتكز عملها في مخيم الزعتري بشكل رئيسي في المجال الصحي ويشمل تقديم خدمات في: الرعاية الصحية، والصحة العقلية، والدعم النفسي، بالإضافة إلى مجال الحماية : حماية النساء وحماية الأطفال[2].

□

(1) http://internationalmedicalcorps.org
(2) http://data.unhcr.org/syrianrefugees/settlement.php?id=176&country=107&region=77

المعونة الكنيسة الفلندية

Finnland Church Aid (FCA)

تشكلت في عام 1947، وهي اليوم أكبر منظمة غير حكومية في فنلندا، تعمل في مجال التعاون الإنمائي، وثاني أكبر منظمة في المساعدة الإنسانية،.وتعمل مع الأشخاص الأكثر فقرا وضعفا، بغض النظر عن معتقداتهم الدينية وخلفيتهم العرقية أو توجهاتهم السياسية، ويستند عملها على ثلاثة مواضيع مترابطة بشكل وثيق وهي: سبل العيش المستدامة، استقرار المجتمعات، والحقوق والمشاركة . كما تقوم على تعزيز المساواة بين الجنسين[1]، ويشمل عملها في مخيم الزعتري المجالات التالية: التعليم، حماية الأطفال[2].

فيلق الرحمة

Mercy Corps

مهمتها هي تخفيف المعاناة والفقر والقهر من خلال مساعدة الناس على بناء مجتمعات آمنة ومنتجة في جميع أنحاء العالم . لديها رؤية للتغيير، استنادا إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وهي أن المجتمعات الآمنة تتواجد عندما تكون قطاعات المجتمع الخاصة والعامة والمدنية قادرة على التفاعل والتواصل مع بعضها والمشاركة الشاملة والعمل معا عبر آليات التغيير السلمي[3].

يشمل عملها في مخيم الزّعتري المجالات التالية: التعليم، الحماية، حماية الطفل[4].

(1) https://www.kirkonulkomaanapu.fi/en
(2) http://data.unhcr.org/syrianrefugees/settlement.php?id=176&country=107&region=77
(3) http://www.mercycorps.org/
(4) http://data.unhcr.org/syrianrefugees/settlement.php?id=176&country=107&region=77

أطباء العالم

Médecins du Monde (MdM)

أطباء العالم هي منظمة إنسانية دولية تقدم الرعاية الطبية للسكان المتضررين من جراء الحروب والكوارث الطبيعية والمرض والمجاعة والفقر أو الاستبعاد، منذ 30 عاما و منظمة أطباء العالم تقوم بعلاج السكان الأكثر ضعفا في جميع القارات، تحديد العقبات التي تعيق الوصول إلى الرعاية الصحية، العمل على إدخال تحسينات مستدامة في السياسات الصحية والممارسات الطبية وذلك لتحقيق المساواة في الحصول على الرعاية الصحية للجميع[1] .

يرتكز عملها في مخيم الزعتري بشكل أساسي على المجال الصحي[2].

أطفال بدون حدود

Children without borders (Kokyyo naki Kodomotachi)

تم تأسيسها في اليابان عام 1997، تنبثق فلسفتها في مساعدة الشباب المحرومين والعمل على تثقيف الجيل الناشيء، تنشطت في اليابان وفي 10 دول أخرى من العالم،بالإضافة إلى الشباب المحرومين والقصر الذين يجبرون للانظمام إلى صفوف المقاتلين تعمل على منع أطفال الشوارع والضحايا من الاستغلال الجنسي، تركز على دعم النشئ وهذا يشمل الشباب المجبرين على العمل، والمصابين جراء الكوارث الطبيعية، والقاصرين الذين يجبرون للانظمام إلى صفوف المقاتلين، وأطفال الشوارع والأطفال ضحايا الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي، و توفير الهيئة برامج للتأهيل والتعليم المهني للشباب والأطفال لتوفير حياة كريمة لهم وتوجيههم ليكونوا عناصر فاعلة في المجتمع(3) ، ويرتكز عملها في مخيم الزعتري في مجال التعليم.[4]

---

(1) http://www.medecinsdumonde.org/
(2) http://data.unhcr.org/syrianrefugees/settlement.php?id=176&country=107&region=77
(3) http://knk.or.jp/knk
(4) http://data.unhcr.org/syrianrefugees/settlement.php?id=176&country=107&region=77

صندوق الامم المتحدة للسكان

United Nations Population Fund (UNPFA)

تأسس عام 1969 تحت اسم United Nations Fund for Population Activitiesثم تغير الاسم عام 1987، إلى وكالة إنمائية تعزز حقوق كل النساء والرجال والأطفال في التمتع بحياة تتسم بالصحة والفرص المتساوية، كما أنه ويدعم البلدان في استخدامها للبيانات السكانية اللازمة لوضع السياسات وبرامج الحد من الفقر، وان يكون كل حمل مرغوبا به وكل ولادة آمنة، وكل شاب وشابة خاليا من فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، ومعاملة كل فتاة وامرأة بكرامة واحترام.[1]

في مخيم الزعتري ينفرد UNPFA بالعمل في مجال الصحة الإنجابية، بالإضافة إلى المشاركة في مجال حماية الطفولة ومجال التميز القائم على أساس النوع الاجتماعي[2].

لجنة الإنقاذ الدولية

International Rescue Committee (IRC)

تعتبر لجنة الإنقاذ الدولية واحدة من الوكالات الإنسانية والإنمائية الرائدة في تقديم المساعدات في مرحلة ما بعد الصراع، حيث تقدم الإغاثة والتأهيل والدعم لإعادة إعمار المجتمعات المحلية المتضررة من الحروب والكوارث الطبيعية في أكثر من 40 بلدا[3].

يشمل عملها في مخيم الزعتري على المجالات التالية: الصحة، والحماية، ومجال التميز القائم على أساس النوع الإجتماعي.[4]

(1) http://www.unfpa.org/
(2) http://data.unhcr.org/syrianrefugees/settlement.php?id=176&country=107&region=77
(3) https://www.rescue.org/
(4) http://data.unhcr.org/syrianrefugees/settlement.php?id=176&country=107&region=77

منظمة الإغاثة والتنمية الدولية

International Relief & Development (IRD)

هي منظمة غير حكومية لا تهدف للربح تحمل على عاتقها مسؤولية تنفيذ برامج الإغاثة، وتحقيق الاستقرار، والتنمية في جميع أنحاء العالم، مهمتها الحد من معاناة الفئات الضعيفة وتوفير الأدوات والموارد اللازمة لزيادة قدرتها على الاكتفاء الذاتي، كما أنها متخصصة في تلبية احتياجات المجتمعات الخارجة من النزاعات أو الكوارث الطبيعية. وتعمل في تقديم الخدمات في سبعة مجالات رئيسية هي : استقرار المجتمع، والبنية التحتية، والصحة، والزراعة، والديمقراطية والحكم، والإغاثة، والخدمات اللوجستية[1].

يشمل عملها في مخيم الزعتري المجالات التالية: الصحة، التعليم، الحماية،ومجالات الإغاثة الأساسية.[2]

منظمة الطوارئ اليابانية

Japan Emergency NGO (JEN)

منذ تأسيسها عام 1994 انخرطت في أنشطة لمساعدة ضحايا الحروب والنزاعات الداخلية، والكوارث الطبيعية والذين يعيشون حياة قاسية، تحت شعار "الاعتماد على الذات"، لإعادة بناء ذاتهم ومجتمعهم والمساهمة في تحقيق السلام والسلم العالمي منطلقة من القيم الإنسانية التي تركز على المساواة والاحترام والتفاهم المتبادل[3].

يرتكز عملها في مخيم الزعتري في المجالات التالية: المياه والصرف الصحي، ومجالات الإغاثة الأساسية، النظافة والتخلص من النفايات وإعادة التدوير .[4]

(1) http://www.ird.org/
(2) http://data.unhcr.org/syrianrefugees/settlement.php?id=176&country=107&region=77
(3) http://www.jen-npo.org/
(4) http://data.unhcr.org/syrianrefugees/settlement.php?id=176&country=107&region=77

جمعية العون الصحي الأردنية

Jordan Health Aid Society (JHAS)

هي منظمة محلية غير حكومية غير ربحية، تأسست بمرسوم من وزارة الداخلية في 20 تموز 2005، وبدأت نشطاتها على الفور منذ ذلك الحين إلى هذه اللحظة، لديها أكثر من 50عضوا، بما في ذلك الأطباء والمهندسين والمحامين والصيادلة والممرضين والذين يعملون في المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص وأعضاء هيئة التدريس في الجامعات، والناشطين في مجال البيئة.

تقدم خدمات صحية أولية شاملة للاجئين من خلال عياداتها المتنقلة والثابتة والتي يبلغ عددها ست عيادات بالتعاون مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين والهيئة الطبية الدولية، تشمل خدمات ما بعد الولادة، وتنظيم الأسرة، والتثقيف الصحي، والتطعيم، وإرشادات طبية للحوامل، واجراء فحوصات مخبرية، بالإضافة إلى الخدمات الطبية الثانوية كتحويل المرضى إلى المستشفيات الاردنية، والخدمات الطبية المتقدمة مثل عمليات القلب المفتوح وعلاج مرضى التلاسيميا والفشل الكلوي والسرطان، كما تقدم الرعاية الصحة النفسية وتوفير الأدوية اللازمة لها، كما تقدم خدمات الصحة الإنجابية بالتعاون مع UNCHR والهيئة الطبية الدولية وصندوق الأمم المتحدة للسكان، يتكون الكادر الطبي من خمس أطباء نسائية وخمس قابلات قانونية[1].

الاتحاد اللوثري العالمي

Lutheran World Federation - World Service(LWF)

يساعد الاتحاد اللوثري إعادة التأهيل والتنمية في أكثر من 30 بلدا، بؤرة اهتمامه الفقراء والمهمشون الفقراء المهمشين والضعفاء المهددون من آثار الكوارث الطبيعية والبشرية، ويولي اهتمام متزايد بالاجئين والنازحين، وتقدم خدماتها دون تمييز على

(1) http://www.jordanhealthaid.org/

أساس ديني أو عرقي أو جنسي أو سياسي.[1] يرتكز عمله في مخيم الزعتري في مجال الحماية.[2]

مؤسسة نور الحسين

Noor Al Hussein Foundation (NHF Jordan)

هي منظمة غير حكومية غير ربحية، تأسست بموجب المرسوم الملكي في عام 1985 .وتتمثل مهمتها في تسهيل التغيير الدائم في المجتمعات المحرومة من خلال خلق الفرص الاقتصادية وبناء القدرات من أجل الاعتماد على الذات . وتهدف إلى العمل على تعزيز العدالة الاجتماعية والتمكين الاجتماعي الاقتصادي لأجل تحقيق الأمن الإنساني من خلال: المساهمة في التخفيف من حدة الفقر وخلق فرص العمل، تمكين المرأة، الصحة الاسرية، التنمية المجتمعية المستدامة، توفير القروض الصغيرة[3].

يرتكز عملها في مخيم الزعتري في المجالات التالية: مجال التميز القائم على أساس النوع الاجتماعي، مجال الصحة ، والصحة العقلية والدعم النفسي، وحماية الطفل، والخدمات الاجتماعية.

اوكسفام

Oxfam

أوكسفام هو اتحاد دولي يضم 17منظمة تعمل في أكثر من 90 بلدا في جميع أنحاء العالم لإيجاد حلول دائمة للفقر والظلم ، تعمل مع شركائها والمجتمعات المحلية على حشد قوة الشعب ضد الفقر. ففي جميع أنحاء العالم تعمل منظمة أوكسفام على إيجاد سبل عملية ومبتكرة للناس لانتشال أنفسهم من الفقر وتحقيق التنمية. وتنقذ الأرواح وتساعد في

(1) https://www.lutheranworld.org/
(2) http://data.unhcr.org/syrianrefugees/settlement.php?id=176&country=107&region=77
(3) http://www.nooralhusseinfoundation.org/

إعادة بناء وتأمين سبل العيش عند وقوع الأزمات، كما تشارك المهمشين من الرجال والنساء لوضع حد لأوجه الظلم التي تسبب الفقر[1].

يرتكز عملها في مخيم الزعتري في مجال المياه والصرف الصحي.[2]

الإغاثة الدولية

Relief International (RI)

الإغاثة الدولية هي وكالة غير ربحية إنسانية تقدم الإغاثة في حالات الطوارئ وإعادة التأهيل، والمساعدة الإنمائية، وبرنامج خدمات للمجتمعات الضعيفة في جميع أنحاء العالم، تتخصص في الحد من المعاناة الإنسانية والاستجابة للكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ الإنسانية والفقر المزمن. هي غير طائفية وغير سياسية في مهامها. تتبع نهج يدعى "RI way" يؤكد على المشاركة المحلية وتكامل الخدمات والشراكة الاستراتيجية، والتركيز على المهارات المدنية، بهذه الطريقة تعمل على تمكين المجتمعات وتصميم وتنفيذ الحلول لصالحهم وصالح الأجيال القادمة[3]، يرتكز عملها في مخيم الزعتري في مجال التعليم[4].

إنقاذ الطفولة

Save the Children (SC)

هي منظمة مستقلة رائدة لخلق تغيير دائم في حياة الأطفال المحتاجين في جميع أنحاء العالم، تعرف بالالتزام والابتكار والتعاون، عملها من قلب المجتمعات، حيث تساعد الأطفال والأسر على مساعدة أنفسهم، كما تعمل لحل المشاكل التي يواجهها الأطفال كل يوم، وتحقيق نتائج مستدامة، و تعمل مؤسسة انقاذ الطفل عبر خمس مبادرات رئيسية

(1) http//www.oxfam.org.uk
(2) http://data.unhcr.org/syrianrefugees/settlement.php?id=176&country=107&region=77
(3) http://www.ri.org/index.php
(4) http://data.unhcr.org/syrianrefugees/settlement.php?id=176&country=107&region=77

تهدف للتغيير في حياة الأطفال؛ منها: حماية الطفل، حقوق الطفل، التعليم والتغذية والاستجابة لحالات الطوارئ[1].

يشمل عملها في مخيم على الزعتري المجالات التالية: الصحة والتعليم والأمن الغذائي.[2]

منظمة الأمم المتحدة للطفولة

United Nations Children's Fund (unicef)

أنشئت اليونسيف بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية من قبل الأمم المتحدة في كانون الأول 1946 لتوفير الغذاء والكساء والرعاية الصحية للأطفال الأوروبين المهددين بخطر المجاعة، منحت اليونسف جائزة نوبل للسلام لعام 1956 لتعزيزها "مبدأ الأخوة بين الدول"، يتركز عمل اليونسف في المجالات التالية: حماية الطفل والاندماج الاجتماعي (حماية الطفل من العنف والاستغلال والإساءة)، بقاء الطفل ونمائه (كالتغذية والبيئة، مكافحة الإيدز،الصحة والتطعيم والتحصين)، المساعدات في حالات الطوارئ[3]

تعمل اليونسيف في مخيم الزعتري في المجالات التالية: التعليم، والصحة، ومجال الحد من التميز القائم على أساس النوع الاجتماعي، حماية الطفولة، والمياه والصرف الصحي، [4]

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

(UNOPS)United Nations Office for Project Services

يقدم خدمات في مجال البنية التحتية المستدامة وإدارة المشاريع المستدامة، بالإضافة إلى المشاريع التي تتراوح بين بناء المدارس والطرق والجسور والمستشفيات إلى شراء السلع والخدمات وتدريب الموظفين المحليين[5].

(1) http://www.savethechildren.org
(2) http://data.unhcr.org/syrianrefugees/settlement.php?id=176&country=107&region=77
(3) http://www.unicef.org
(4) http://data.unhcr.org/syrianrefugees/settlement.php?id=176&country=107&region=77
(5) http://www.unops.org

في مخيم الزعتري يقوم UNOPS حاليا بالتعاون مع UNHCRعلى مشروع إعادة هيكلة وتنظيم مخيم الزعتري (Zaatari Camp Restructure Project) من أهداف المشروع تنظيم الوحدات السكنية وإعادة توزيعها في قطاعات المخيم بشكل متوازن)[1].

برنامج الغذاء العالمي

World Food Programme (WFP)

هدف الرئيسي مكافحة الجوع في العالم، يعمل في المناطق التي تنتشر فيها المجعات وفي حالات الطوارئ وإنقاذ الأرواح عن طريق توفير الغذاء للجوعى والمستضعفين، كما يقوم البرنامج بالعديد من المشاريع ذات الصلة بتوفير الغذاء من أجل توفير الأمن الغذائي، كمشروع الغذاء مقابل التدريب يمنع الفرصة للفقراء على تعلم المهارات للمحافظة على وضعهم الاقتصادي.

تعتمد العائلات اللاجئة السورية بشكل متزايد على المساعدات الإنسانية ويمثل الغذاء أولوية لهذه الأسر، حيث بدأ برنامج الغذاء العالمي عملية الطوارئ الإقليمية تحت قيادة المفوضية السامية لشؤون اللاجئينUNHCR وبالتعاون مع منظمات الأخرى، بتوفير المساعدات الغذائية لتغطية الاحتياجات الغذائية للاجئين، ساعد ما يقارب 1.2 مليون لاجئ 90٪ منهم تم مساعدتهم من خلال برنامج القسائم الغذائية (الكبونات)(2)

يرتكز عملها في مخيم الزعتري في مجال الأمن الغذائي [3]

وكالة التعاون التقني والتنمية

(ACTED) Agency for Technical Cooperation and Development

منظمة فرنسية غير حكومية، غير سياسية، غير ربحية ملتزمة بدعم الفئات الضعيفة من تشكلت عام 1993، رسالتها " تقديم المساعدة الإنسانية العاجلة لدعم المحتاجين، والمشاركة في خلق فرص طويلة الأمد لتحقيق النمو المستدام "، تقدم المساعدة خلال

(1) Za'atari Camp Restructure Project, www.unhcr.org@barakatg
(2) http://www.wfp.org/
(3) http://data.unhcr.org/syrianrefugees/settlement.php?id=176&country=107&region=77

الأزمات الإنسانية لتعزيز صمود المتضريين؛ والمشاركة في دعم المجتمع المدني من خلال مشاريع التنميو المستدامة[1].

يتركز نشاطها في مخيم الزعتري في مجال المياه والصرف الصحي، حيث تقوم بتوفير المياه الصالحة للشرب للمخيم بالتعاون مع المنظمات الأخرى.[2]

المجلس النرويجي للاجئين

Norwegian Refugee Council(NRC)

المجلس النرويجي للاجئين (NRC)هي منظمة مستقلة إنسانية، غير ربحية، منظمة و غير حكومية ، تقدم المساعدة والحماية وإيجاد حلول دائمة للاجئين والمشردين داخليا وتوفر الحماية والدعم للاشخاص المهجرين قسرا، حيث توفر المساعدات الغذائية، والمياه النظيفة، والمأوي، والمساعدة القانونية، والتعليم[3].

تنشط في مخيم الزعتري في المجالات التالية : مجال الإغاثة الأساسية، مجال المأوى والسكن، التعليم[4].

بالرغم من تعدد المنظمات الأنسانية العاملة في المخيم وتنوع تخصصاتها في مجال الإغاثة الإنسانية المقدمة للاجئين السوريين إلا أن مشكلة اللاجئين السوريين تتفاقم بشكل يفوق قدرة هذه المنظمات ومواردها، وحيث أن المرأة تعتبر اكثر الفئات تضررا من حالة اللجوء، يجعل معاناتها تتزايد والتحديات التي تواجهها تصبح أكثر خطورة، بالرغم من أغلب المنظمات الإنسانية سالفة الذكر تتضمن برامجها إدماج النوع الاجتماعي وتشجيع المساواة بين الجنسين إلا أنها في الواقع تتعامل مع المرأة كمستفيدة من برامج الاغاثة وكضحية ضعيفة بحاجة إلى رعاية في تجاهل تام لقدرات المرأة وعدم استغلال امكانات وخبرات النساء لإدارة الموارد وتحقيق السلم والوصول بهن إلى مواقع صنع

(1) www.acted.org
(2) http://data.unhcr.org/syrianrefugees/settlement.php?id=176&country=107&region=77
(3) https://www.nrc.no/
(4) data.unhcr.org/syrianrefugees/settlement.php?id=176&country=107&region=77

القرار لأنهن أكثر قدرة على إيصال معاناتهن بشكل أوضح إلى الجهات المعنية، مما سيخفف معانتهن، ويحسن أوضاعهن المعيشية في المخيم[1].

تبين الخريطة رقم (3) مراكز المنظمات العاملة في المخيم السالفة الذكر، وتوزيعها في قطاعات المخيم الأثنى عشر، ويلاحظ سوء توزيع مراكز المنظمات وعدم انتشارها بشكل متساوٍ في القطاعات مما يؤدي إلى تمركز الخدمات في بعض القطاعات وحرمان القطاعات الأخرى من هذه الخدمات، ويسبب بعد المسافة من صعوبة الوصول إلى هذه المراكز والمشقّة الكبيرة خصوصا على النساء في ظل عدم توفر وسائل النقل، مما يحرمهن من الاستفادة من الخِدمات والبرامج التي تقدمها هذه المنظمات.

خريطة (3)

مواقع مراكز المنظمات العاملة في مخيم الزعتري وتوزيعها في قطاعات المخيم الاثني عشر

(1)الشمري،عماد(2016) مرجع سابق ص517

الفصل الثالث

مخيم الزّعتري

الموقع والطبوغرافيا

عن مخيم الزّعتري

نشأة المخيّم

التّوزيع الديموغرافي

التّغيرات التي أثّرت على حياة اللّاجئات السّوريات في المخيم

مشاكل السّكن

التّعليم

الوضع الاقتصادي

الخِدمات الصّحية

□

خريطة رقم (4)

صورة جوية لمخيم الزعتري

الفصل الثالث

مخيم الزّعتري

يتناول هذا الفصل الجوانب التالية لمخيم الزعتري (الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والسكنية والصحية) بالإضافة إلى الموقع ونشأت المخيم. مع أن هذه الدراسة تقتصر على مخيم الزعتري إلا أن هذه الأوضاع تتشابه في أغلب مخيمات اللاجئين السوريين، وسوف تعتمد الباحثة في هذا الفصل على الملاحظة المباشرة وغير المباشرة المبنية على المعرفة بالمخيّم والاحتكاك بسكانه، بالإضافة إلى بعض البيانات والمعلومات التي تم جمعها من التقارير المختلفة للمؤسسات العاملة في المخيم، كما تمّ الاستعانة ببعض المعلومات والبيانات التي تم جمعها من خلال العمل الميداني في تطبيق استمارة البحث على عينة الدراسة، ومن خلال استعراض هذه النواحي المختلفة للمخيم تم الإجابة على السؤال الأول في هذه الدراسة وهو:

ما التغيرات (السكنية، والتعليمية، والاقتصادية، والصحية) التي أثرت على وضع اللاجئة السورية في مخيم الزعتري بسبب ظروف الهجرة القسرية؟

الموقع والطبوغرافيا

يقع مخيم الزعتري للّاجئين السوريين شمال شرق المملكة الأردنية، ضمن محافظة المفرق، ويبعد عن مدينة المفرق حوالي 20 كم باتجاه الشرق، ويبعد المخيم عن الحدود السّورية الأردنية حوالي 10-12كم وهي منطقة أمنة بعيدة عن مجريات الحرب الأهلية التي تتخطى قذائفها أحيانا الحدود، يقع المخيم في منطقة سهلية منبسطة ضمن الأراضي الصحراوية شرقي المملكة[1]، وتمتاز تلك المنطقة بقلّة الأمطار والتباين في درجات الحرارة، حيث يصل معدل درجة الحرارة نهارا في شهر الصيف إلى 45 درجة ، بينما تنخفض ليلا إلى 10درجة مئوية، بسبب قلّة الأمطار فإن تلك المنطقة بما فيها مدينة المفرق

(1) https://ar.wikipedia.org/wiki/

تعاني من مشكلات المياه خصوصا مياه الشرب والذي انعكس على المخيم أيضا، وبسبب الظروف المناخية وطبيعة التربة الصحراوية فإن الغطاء النباتي في تلك المنطقة شبه معدوم[1].

مخيم الزعتري

المخيم عبارة عن تجمع للوحدات السّكنية وهي عبارة عن كرفانات وخيام يسكنها اللاجئون السوريون، على قطعة أرض شاسعة مكشوفة ، محاط بعضه بجدار (كتل اسمنتية) وأسلاك شائكة، كما أنه محاط بسواتر ترابية وخندق بعمق حوالي المترين منعا للتسلل، يتخلله شوارع رئيسية وطرق فرعية، يوجد فيه سوق تجاري وأبار مياه وشبكة كهرباء والعمل جارٍ لإنشاء شبكة مجاري وتتوافر فيه بعض الخدمات الصحية والمدارس والمراكز الاجتماعية .

يوجد للمخيم بوابة رئيسية (البوابة الأولى) عليها حراسة من قوات الدرك الأردني مهمتها ضبط حدود المخيم، فلا يسمح بالدخول إليه لغير السوريين المقيمن في المخيم، أو لمن لا يحمل تصريحا رسميا من وزارة الداخلية، بعد عبور البوابة الأولى يوجد شارع (طرق معبدة) في نهايتها أيضا بوابة أخرى (البوابة الثانية) عليها حراسة وغرفة تفتيش وجهاز إلكتروني لتفتيش الحقائب، ويتم تفتيش الداخليين إلى المخيم والتدقيق في هواياتهم حفاظاً على الأمن، تبعد البوابة الأولى عن البوابة الثانية حوالي الكيلومتر، ويوجد سيارات نقل (بكم) لنقل الناس من البوابة الأولى إلى الثانية بأجرة كما يوجد أطفال يجرون عربات لنقل الأمتعة بأجرة.

(1) موسسة نهر الاردن، "محافظة المفرق"، تم استرجاعه بتاريخ 15/ 8/ 2016 على موقع الكتروني www.jordanriver.jo/?q=ar/content/jrcep

صورة (1)

بوابة الرئيسية لمخيم الزعتري (البوابة الأولى)

بعد عبور البوابة إلى اليسار يمتد شارع الدرك يوجد على طرفه الأيمن جدار من الكتل الاسمنتية مزينة برسومات وصور عند نهاية السور حيث توجد منطقة مسيجة لها بوابة عليها حارس يطلق عليها اسم (Base Camp) التي تحوي مكاتب المفوضية السامية لشؤون اللاجئين ومكاتب المنظمات الانسانية العاملة في المخيم لا يسمح لمن ليس له عمل رسمي الدخول إليها، انظر الصورة رقم (2)، كما يوجد في هذا الشارع أيضا إدارة المخيم ومقر الأجهزة الأمنية الأردنية والدفاع المدني .

صورة (2)

منطقة Base Camp في مخيم الزعتري

يبدأ المخيم بعد عبور البوابة الثانية إلى الامام بالشارع الرئيسي في المخيم يطلق عليه للتندر"شارع الشانزليزيه" وهو العصب الرئيسي في المخيم حيث يحوي السوق التجاري وتمتد المحلات التجارية المتنوعة على طرفي الشارع ، ويتفرع منه إلى جهة اليسار شارع السوق وهذان الشارعان يعتبران السوق التجاري للمخيم، يتكون السوق من محال تجارية متواضعة مصنوعة من الواح الزينكو والأخشاب وقماش الخيام، متراصة بجانب بعضها على طرفي الطريق تعلوها يافتات بأسماء المحلات يقدر عدد المحلات التجارية بثلاثة محل تجاري ، يشتري منها سكان المخيم حاجياتهم حيث يوجد محال تجارية متنوعة تبيع مختلف البضائع من مواد غذائية وخضار ولحوم ودواجن وبقالة ومواد تموينية وأدوات منزلية كما يتوفر محلات الملابس بأنواعها ومحلات لبدلات العرائس وكوافيرات نسائية ومحلات الحلاقة الرجالية والمطاعم الحمص والفلافل والوجبات السريعة ومحال لبيع الأجهزة الكهربائية والبلفونات وكروت الشحن والاتصالات....وغيرها[1].

(1)أورينت نت ،"الشانزليزيه: السوق الرئيسي في المخيم" تاريخ النشر 18/ 9/ 2014، تم استرجاعه بتاريخ 23/ 6/ 2016 على موقع الكتروني -http://www.orient news.net/ar/news_show/81285

صورة رقم (3)

شارع الشانزليزيه

المخيم مقسم إلى مربعات (قطاعات) القطاع يسمى باسم الدولة التي تشرف على تأمين الخدمات والبنية التحتية لساكنيه مثلا هناك القطاع السعودي والعماني والكويتي، كما يطلق على القطاع أسماء متعارف عليها بين اللاجئين أنفسهم ، مثلا القطاع الأول يطلق عليه اسم (القطاع الترابي)، ويطلق على القطاع رقم 1 و 2 اسم (المخيم القديم) وهو المنطقة الأكثر اكتضاضاً بالسكان ويتميز بقربه من الخدمات المختلفة، والقطاع مؤلف من عدة شوارع يسكن في الشارع حوالي 200 عائلة ، ويقسم إلى حارات وأحياء اصطلح على تسميتها بأسماء متعارف عليها من قبل اللاجئين مثل حارة السكّة، شارع بردى، شارع التقوى، شارع الأبرار وهكذا، ويجري إعادة هيكلة المخيم وتنظيم الوحدات السكنية فيه وترقيمها وتسمية الأحياء والحارات والشوارع في المخيم عبر مشروع

Zaatari Camp Restructure Project الذي تقوم به UNOPS بالتعاون مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين UNHCR، حيث تمَّ وضع نظام للترقيم وللتسمية بأحرف مختصرة وأرقام انظر الشكل رقم (4) يبين صورة إحدى الكرفانات التي تم ترقيمها بـ (ق3 ح 13 م06)،حيث تشير الأحرف (ق: القطاع)، (ح: الحارة)، (م: المنزل) وتكتب على أعلى الطرف الأيسر الخارجي للوحدة السكنية (الكرفان)، ويتم دهن الكرفان من الخارج بألوان زاهية ورسومات جلية لإعطاء صورة جمالية للحي وإضفاء نوع من البهجة لحياة السكان[1].

صورة (4)

كرفان تم ترقيمه وتزينه بصور وألوان زاهية

التركيب الاجتماعي في المخيم أقرب إلى تركيبة الأحياء في المدينة ويرتكز تكوينه على البلد الأصلي والعائلة، فقد أعاد اللاجئين تجميع أنفسهم حسب انتمائهم إلى القرية أو المدينة التي لجؤوا منها أو حسب صلة القرابة بينهم أو معرفة سابقة، قد تجد في المخيم أحياء وشوارع كاملة في المخيم تنتمي إلى نفس العائلة أو من نفس القرية جميعهم أقارب،

(1) Zaatari Camp Restructure Project, www.unchr.org@barakatg

كما تسعى المفوضية إلى تجميع اللاجئين الذين ينحدرون من نفس المدينة أو القرية أو العائلة معاً في نفس المنطقة بهدف تعزيز إحساس الانتماء الاجتماعي[1].

ويختار الناس رئيس للشارع يكون شخص ذو مكانة واحترام وقد يكون من الأشخاص المعروفين بين الناس من ذو النفوذ سابقا في مدينته أو قريته، وغالبا ما يكون من كبار السن، ومهام رئيس الشارع (كالمختار) يقوم برعاية الناس والاهتمام بشؤونهم والسعي للحصول على أكبر قدر من المساعدات والمعونات لسكان الشارع المسؤول عنه ويتولى توزيعها عليهم ويعتبر كمندوب عن السكان لاستلام المساعدات وتوزيعها بعدل ومساواة بين سكان الحي، ومن الملاحظ أن رئيس الشارع له نفوذ مطلق على شارعه في جميع النواحي وخاصة الاجتماعية فيلجأ إليه الناس لحل مشاكلهم، ويتدخل لحلّ النزاعات بين السكان وتهدئة الأوضاع، ويعتبر رئيس الشارع حلقة الوصل بين السكان وإدارة المخيم فيما يتعلق بحل الأمور القانونية والجنائية والأوراق الرسمية والتوسط لحل المشاكل وتيسير أمور اللاجئين لدى إدارة المخيم، مثلا في إحدى المرات قام رئيس الشارع بالتدخل لحل نزاع عائلي بين أحد اللاجئين وأقاربه، والتوسط لدى إدارة المخيم ليتم نقل هذا اللاجئ إلى مخيم أخر بناء على تقدم به سابقا، كما قام بعض رؤساء الشوارع بمساعدة الباحثة أثناء إجراء هذه الدراسة وتعريفها بالمكان والسكان وتسهيل مهمة الباحثة في إلتقاط الصور وإجراء المقابلات والحوارات التسجيلية مع النساء اللاجئات، ، وكلما كان رئيس الشارع قويا ويملك نفوذاً وذو أخلاق حميدة كلما كانت أوضاع ساكني الشارع أفضل والعكس صحيح تماما[2].

يقع المخيم تحت إشراف المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، ويدار بشكل مشترك مع الحكومة الأردنية حيث تقوم السلطات الأردنية على إدارة المخيم أمنيا والمحافظة على الآمن وتعمل المفوضية السامية لشؤون اللاجئين على توفير السكن واللباس والغذاء

(1)المرجع السابق

(2)مقابلة مع مدير العلاقات العامة في مخيم الزعتري السيد إياد العمري بتاريخ 13/ 7/ 2014

والماء وخدمات الصرف الصحي والنظافة والرعاية الصحية والتعليم والتثقيف بالإضافة إلى عدد من المنظمات والمؤسسات الإنسانية الدولية والإقليمية التي تقدم الخدمات والمساعدات للاجئين السوريين داخل المخيم، سيتم ذكرها بالتفصيل لاحقا.

نشأة المخيم

خلال الحرب السورية وتدخل أطراف جديدة من الدول المجاورة وغيرها من دول العالم، حيث تعدى الصراع المواطنين السوريين والسبب انتشار وتمدد رقعة الحرب في سوريا ليشمل جميع المناطق دون استثناء، فقد فرَّ الكثير من السوريين من مناطق النزاع والتوتر إلى مناطق أكثر أمنا أو اضطروا في كثير من الأحيان اجتياز الحدود القريبة منهم سواء إلى الأردن أو تركيا أو لبنان أو العراق بحثا عن الأمن والاستقرار، وقد تزايدت موجات اللاجئين مع ازدياد القتال واستخدام الأسلحة التدميرية في تدمير البيوت وارتفاع عدد الضحايا من المدنيين وتدمير المؤسسات الخدمية والبنية التحتية. وكان الدافع الرئيسي لهجرة الأسر السورية هو البحث عن ملاذ آمن خوفا من انتهاكات حقوق الإنسان من قبل القوى المتصارعة، حيث رصدت المؤسسات الدولية انتهاكات كبيرة لحقوق الإنسان في مناطق القتال، مما ولد الرعب لدى السكان المدنيين وجعلهم يفرون بأقصى سرعة إلى مناطق أخرى ويشمل ذلك النساء والأطفال والشيوخ والعجزة.

مع بدأ الأزمة السورية عام 2011، تدفق الآلاف من اللاجئين السوريين – خصوصا من المناطق الجنوبية والمحاذية للحدود- إلى الحدود الأردنية يوميا إلى المدن القريبة من الحدود مثل الرمثا والمفرق. حيث يزيد طول الحدود السورية الأردنية عن 375كم يتخللها العشرات من نقاط عبور غير شرعية ينفذ منها اللاجئون السوريون إلى الأراضي الأردنية[1].

وتم استقبال اللاجئين السوريين من قبل السلطات الأردنية في 45 نقطة حدودية منها الرقبان والدحلات ورباع السرحان وغيرها، في 2012 تم إنشاء مركز لاستقبال

(1)مقابلة مع مدير مخيم الزعتري عبد الرحمن العموش

اللاجئين في منطقة رباع السرحان في مدينة المفرق القريبة من الحدود الشمالية[1]، ثم قامت الهيئة الأردنية الخيرية بإنشاء مخيم للاجئين قي المنطقة سمي "مخيم رباع السرحان" على قطعة أرض مستأجرة من أحد المواطنين، تبلغ مساحتها 30 دونما وأحيط بأسلاك شائكة، ولكن هذا المخيم أصبح فيما بعد عاجزا عن استيعاب الأعداد من اللاجئين التي كانت تتوافد إلى المخيم بالآلاف يوميا، كما أن قربه من الحدود والمعارك الدائرة بالقرب من الحدود كان يعرّض حياة العائلات الموجودة فيه للخطر. مما اضطر السلطات الأردنية إلى إنشاء مخيم أخر يبعد عن رباع السرحان مسافة 17كم بالقرب من قرية الزعتري أطلق عليه اسم "مخيم الزعتري"، وتم نقل العائلات السورية إليه على عجل" كما أشار مدير المخيم المقدم عبد الرحمن العموش.

التوزيع الديموغرافي

أنشئ المخيم عام 2012 بعد اندلاع الأزمة السورية وتم افتتاحه واستقبال اللاجئين فيه بتاريخ 18\7\ 2012، تبلغ مساحته 3.3كم، صمم في البداية لاستيعاب 60,000 كحد اقصى،لكن توسع لتصل القدرة الاستيعابية للمخيم إلى 113.000 (2) ، ويعتبر ثاني أكبر مخيم في العالم يقع تحت رعاية المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بعد مخيم داداب للصوماليين في كينيا[3].

يضم المخيم اللاجئين من الجنسية السورية فقط، ولا يضم اللاجئين السوريين الذين لجؤوا إلى الأردن قبل 21\7\2012 أو اللاجئين الذين عبروا الحدود بالطرق

---

(1)مقال بعنوان "مخيم رباع السرحان تجسيد لرمزية اللجوء إلى الأردن"(تاريخ المقال 4\3\2012) تم استرجاعه بتاريخ 9\7\2015 على الموقع لالكتروني
www.alqabas.com.kw\Articles.aspx?ArticleID=775444&catID=687

(2)تقرير(بعد عام على تأسيسه مخيم الزعتري يتحول إلى شبه مدينة "(تاريخ 13\7\2013)تم استرجاعه بتاريخ 9\7\2015 على الموقع الكتروني unhcr-arabic.org

(3)مخيم داداب في كينيا تأسس عام 1991 بعد سقوط الحكومة المركزية في الصومال، بلغ عدد سكانه 329.811 لاجئا حتى 1\2016 غالبيتهم من الصوماليين

الشرعية بعد ذلك التاريخ، معظم ساكنيه من محافظات درعا والقنيطرة ودمشق وريفها وحمص، وذلك بسبب التقارب الجغرافي والثقافي وعلاقات القرابة بين الأردنيين والسوريين على طرفي الحدود[1].

بلغت نسبة الإناث في مخيم الزعتري 50٪ حسب إحصائيات المفوضية السامية لشؤون اللاجئين حتى تاريخ 16/ 5/ 2016، ويبين الجدول التالي نسب عدد الإناث مقارنة بنسب عدد الذكور في مخيم الزعتري حسب العمر، وفقاً لإحصائيات المفوضية السامية لشؤون اللاجئين وهي كما يلي[2]:

الجدول (1)

نسبة عدد الذكور وعدد الإناث في مخيم الزعتري

العمر	الذكور	الإناث
0-4	9.8%	9.2%
5-11	11.5%	10.8%
12-17	7.5%	7.1%
18-59	20.1%	21.2%
60+	1.2%	1.6%

ويبين الشكل (7) رسم بياني لنسبة عدد الإناث إلى عدد الذكور في مخيم الزعتري حسب المفوضية السامية لشؤون اللاجئين حتى تاريخ 16/ 5/ 2016[3]:

(1) https:\\ar.wikipedia.org\wiki
(2) http://data.unhcr.org/syrianrefugees/regional.php

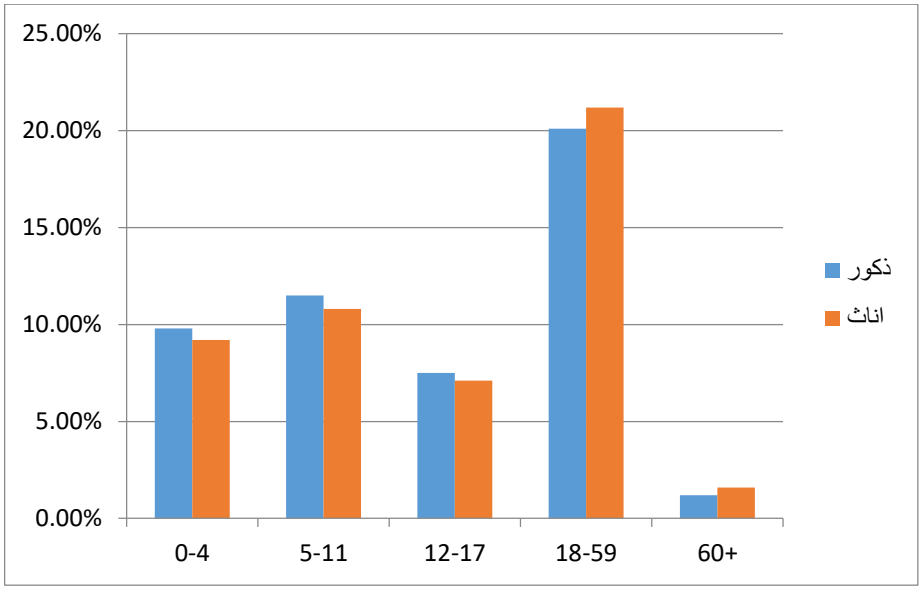

الشكل (7)

نسبة عدد الاناث وعدد الذكور في مخيم الزعتري

عدد اللاجئين في مخيم الزعتري

يبين الجدول التالي أعداد اللاجئين في مخيم الزعتري حسب احصـائيات المفوضـية السامية لشؤون اللاجئين، وهي كما يلي[1]:

(1) http://data.unhcr.org/syrianrefugees/regional.php

الجدول (2)

أعداد اللاجئين السوريين في مخيم الزعتري في الفترة ما بين 2012-2016

عدد اللاجئين	الفترة الزمنية
15,000	201227/8/
45,000	201229/11/
56,666	201314/1/
116,983	201317/2/
164,365	201317/3/
202,993	201325/4/
152,422	20139/5/
173,107	19/5/2013
147,287	20133/6/
144,622	10/7/2013
131,389	1/8/2013
122,673	201328/8/
110,439	320133/11/
124,105	201331/12/
129,783	201410/2/
101,150	13/2/2014
106,073	30/3/2014
91,120	201430/5/
84,983	/6/20148
79,071	01429/9/2
84,615	30/12/2014
84,786	4/1/2015
81,405	201517/6/
79,253	17/12/2015
79,357	19/1/2016
79,225	16/5/2016

في الأشهر الأولى من إنشاء المخيم تزايدت أعـداد اللاجـئين بـاطراد حتـى بلغـت ذروتها بتاريخ 4/ 2013 حيث بلغت أعداد اللاجئين 203,993 ألف لاجئ (أي بعد 9 أشهر من إنشاء المخيم)، وثم انخفضت بشكل ملحوظ واستمرت بالتذبذب بين الزيادة

أحيانا والنقصان ، لكن منذ شهر حزيران سنة 2014 إلى شهر آب 2015 تراوح عدد السكان مابين 84-80 ألف لاجئ، ومنذ أيلول 2015 إلى الآن استقر عدد اللاجئين في المخيم إلى حوالي 79 ألف لاجئ. وتعود أسباب تذبذب أعداد اللاجئين في المخيم لأسباب منها:

1- التطوع: في الأشهر ألأولى من إنشاء المخيم تدفق الآلاف من اللاجئين إلى المخيم بسبب اشتداد المعارك بحثا عن الأمن وتوفر الخدمات والغذاء، ولكن المخيم في بداياته لم يكن مهيأً للحياة البشرية، كانت الحياة فيه شبه بدائية، ولا تتوفر فيه الخدمات الرئيسة كالماء والكهرباء وأماكن الطبخ وإنما كان يتم توزيع الوجبات المجانية والماء على اللاجئين، ولم يكن مضاءً حيث إن الكهرباء لم تصل إلى المخيم إلّا بعد حوالي السنة من إنشائه، كما كان يشكو المخيم من سوء الأحوال الصحية والنظافة وانتشار الأمراض بسبب قلة المرافق الصحية وقلة نظافتها، وكان اللاجئون يسكنون الخيام التي لم تصمد في مواجهة الظروف الجوية من عواصف ثلجية وأمطار وعواصف رملية .....في ظل هذه الظروف اتخذت أعداد كبيرة من اللاجئين قرار العودة إلى سوريا وهو ما أطلق عليه (التطوع) وهو العودة الاختيارية للاجئين السوريين إلى سوريا فكثير من اللاجئين لم يستطع تحمل قسوة الحياة في المخيم وفضل الرجوع إلى بلده رغم الحرب والمخاطر تحت شعار "الموت ولا الحياة في الزعتري"، وأطلق على العائد إلى بلده لقب (المتطوع)، كما أن البعض قرر العودة إلى بلده بعد أن أصبحت من المناطق الآمنة في سوريا وتوقف القتال فيها، والجدير بالذكر أن لقب المتطوع أطلق في بادئ الأمر على من كان يعود إلى سوريا للتطوع في صفوف المقاتلين[1].

(1)الجزيرة نت،" العودة لسوريا ولا اللجوء في الزعتري " تاريخ النشر 13/ 2/ 2016 تم استرجاعه بتاريخ 24/ 5/ 2106على موقع الكتروني /www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2012/12/13

الصورة (5)

أطفال يرفعون شعاراً ضد الحياة في مخيم الزعتري

2- في الفترة الأولى من المخيم كان الوضع فوضويا، بعض اللاجئين يرسلون عائلاتهم (الزوجة والأبناء) إلى المخيم لحمايتهم ، ويبقون في سوريا لمزاولة أعمالهم أو رعاية مصالحهم وممتلكاتهم، كما كان بعض اللاجئين في المخيم يتردّدون ذهابا وإيابا من مناطقهم في سوريا إلى المخيم كلما سنحت الفرصة للاطمئنان على ممتلكاتهم ومزارعهم أو لتهريب البضائع، إلّا أن السلطات الأردنية شدّدت من إجراءات العبور على النقاط الحدودية وتنظيمها مما قلّل من هذه الظاهرة[1].

3- الهجرة للخارج وإعادة التوطين: حيث قامت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بفتح باب طلبات الهجرة للّاجئين السوريين الراغبين بالهجرة إلى أوروبا أو أمريكا وكندا وغيرها، وقامت بتسهيل أمور سفرهم وإقامتهم في البلد المهجر هم وعائلاتهم مما حدا بالكثير من اللاجئين للهجرة وترك المخيم [2].

---

(1)المرجع السابق

(2)مركز الأمم المتحدة للاعلام،" المنظمة الدولية للهجرة تبدأ عمليات إعادة التوطين للاجئيين السوريين في كندا"، تاريخ النشر3/ 2/ 2016 موقع الكتروني http://www.unic-eg.org/17092

4- ترك بعض اللّاجئين المخيم لحصولهم على كفالات قانونية تمكنهم من العيش خارج المخيم.

5- قانون القذف: هو إعادة اللاجيء إلى سوريا قسراً "إجبارياً" من قبل السلطات الأردنية لمخالفته القوانين الإردنية كالقيام بجناية أو الإخلال بالأمن والنظام في المخيم، أو خروجه من المخيم بدون كفالة أو إجازة، أو العمل خارج المخيم دون تصريح[1].

6- توقف السلطات الأردنية عن استقبال اللاجئين السوريين في مخيم الزعتري منذ 2014 بسبب اكتظاظه، إلّا في الحالات الإنسانية ولمّ شمل العائلات، كما أن افتتاح مخيم الأزرق وتحويل اللاجئيين الجدد إليه أدى إلى استقرار أعداد اللاجئين في مخيم الزعتري، كما أن بعض اللاجئين في مخيم الزعتري طلبوا نقلهم إلى مخيم الازرق للالتحاق بعائلاتهم وأقربائهم أو لتوفر فيه خدمات أفضل مما يوجد في مخيم الزعتري[2].

يشير الرسم البياني إلى عدد سكان مخيم الزعتري في الفترة ما بين 2012- 2016 ، حسب إحصائيات المفوضية السامية لشؤون اللاجئين[3]:

(1) Alexandra Francis, (2015)," Jordan's Refugee crisis", Carnegie Endowment for International Peace, Washington,USA, page 30-31

(2)المرجع السابق

(3) http://data.unhcr.org/syrianrefugees/regional.php

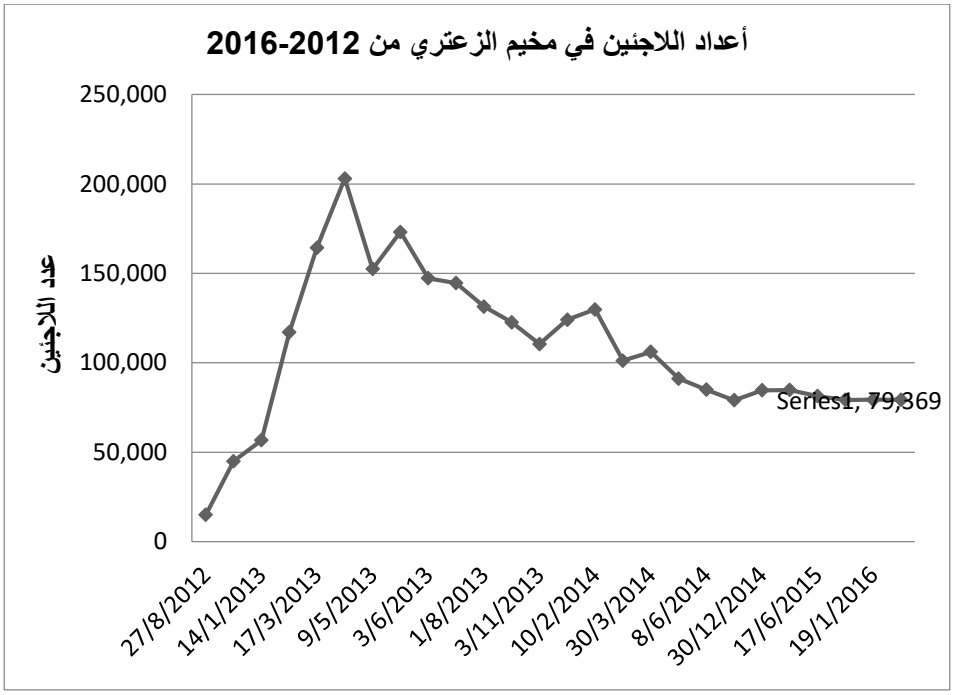

الشكل (8)

رسم بياني لأعداد اللاجئين في مخيم الزعتري في الفترة ما بين 2012–2016

التغيرات التي أثرت على حياة اللاجئات السوريات في المخيم

تمَّ في هذا الجزء من الفصل استعراض أهم التغيرات التي صاحبت لجوء السوريين إلى المخيم وانعكاساتها على أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية والنفسية، والتي تجيب على السؤال الأول من هذه الدراسة وهو ما التغيرات (السكنية، والتعليمية، والاقتصادية، والصحية) التي أثرت على وضع اللاجئة السورية في مخيم الزعتري بسبب ظروف الهجرة القسرية؟ أبرز هذه التغيرات:

1 - الأوضاع السكنية

اعتبر البعض مخيم الزعتري "كمحطة مؤقتة" ولكن مع الوقت وغياب أفق حلّ الأزمة السورية وحل مشكلة اللاجئين السوريين بدأت تتشكل ملامح المخيم وسط الصحراء القاحلة حيث تنتشر الخيام على مدِّ البصر.

في المراحل العمرانية الأولى لمخيم سكن اللاجئين الخيام، وفي تطور لهذه المرحلة قام بعض أصحاب المخيم بتطوير شكل الخيمة من الشكل المخروطي إلى الشكل المربع، بعمل هيكل خشبي مربع الشكل ثم وضع الخيمة عليه وتثبيته بأسلاك ومسامير بهدف توسيع الخيمة وجعلها أكثر ثباتا وقربا لشكل غرف المنزل المعتادة، وقد استخدم أكثر من خيمة لتوسيعها بهذا الشكل كما يظهر في الصورة .

الصورة (6)

تطور شكل الخيام في مخيّم الزّعتري

أما التطور الثاني هو استبدال الخيمة بكرفان، فالكرفان عبارة عن شكل مستطيل مصنوع من الألمنيوم والخشب تتراوح مساحته مابين 15م^2- 18م^2، حيث يوجد في المخيم 30000 وحدة سكنية (كرفان)[1]، وغالبية اللاجئين التي حصلت على كرفان لم تستغنِ عن الخيمة نهائيا وإنما استخدمت الخيمة كمرفق إضافي للكرفان يستخدم كمكان لاستقبال الضيوف صيفا أو قعدة أو مكان للخزين أو مكان يلعب فيه الأطفال.

في البدايات كان غالبية اللاجئين يسكنون الخيام والبعض سكن الكرفانات، قامت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بتوفير مآوي "كرفانات" للاجئين، حيث كانت توزع الكرفانات على الحالات الإنسانية كالعائلات التي يوجد فيها معاقين أو عجزة وغيرهم،

(1)مقال "The Zaatari Refugee camp" على موقع الكتروني livedproject.org

حيث إن أعداد الكرفانات قليلة جدًا مقارنة بعدد الأسر اللاجئة في المخيم، ولأن الخيمة غير مناسبة للسكن خاصة في فصل الشتاء وغير آمنة[1]، سعى اللاجئون بكل الطرق للحصول على كرفانان، وأحيانا كانت بعض الأسر السورية اللاجئة تشتري كرفانات من مالها الخاص، مما أدى إلى ظهور ما يسمى "تجارة الكرفانات" بيع وشراء كرفانات من والى اللاجئين، حيث بلغ سعر الكرفان الواحد او ما يطلق عليه " الجسد الواحد" 160 دينارًا أردنيّا للكرفان بعرض 3م وطول 5م ، وسعر 220 دينارًا للكرفان بعرض 3م وطول 6م . وأحيانا تضطر الأسرة شراء كرفان إضافي لتوسيع رقعة السكن، كما تم إرسال كرفانات إلى المخيم كمساعدات من دول مختلفة كالسعودية والكويت وعمان وكوريا، حاليا أصبح جميع اللاجئين تقريبا يسكنون كرفانات حيث يتم تسليم كرفان واحد لكل أسرة لاجئة في المخيم يبلغ عدد أفرادها 6، وكرفانين لكل أسرة لاجئة يبلغ عدد أفرادها أكثر من 6 أفراد من إدارة المخيم، يبلغ عدد الكرفانات في المخيم حوالي 25 ألف كرفان[2].

وتشير بيانات المسح الميداني التي قامت به الباحثة في منتصف عام 2016 إلى أن 86٪ من اللاجئين يسكنون في كرفانات، بينما هناك حوالي 13٪ من اللاجئين يعيشون في في كرفانات إضافة إلى الخيام، ومازال هناك 1٪ من سكان المخيم يعيشون في خيام وزعت عليهم. ومن الجدير بالذكر أنه وبسبب الفقر الشديد لبعض الأسر تلجأ إلى بيع الكرفان التابع لها إلى شخص ميسور الحال أو إلى أحد التجار.

كما بينت الدراسة إلى أن أكثر من نصف سكان المخيم يعيشون في مساكن (كرفانات) تبلغ مساحتها من 50-30 م^2 في حين أن نسبة قليلة جداً لا تزيد عن 5٪ يعيشون في مساكن تزيد مساحتها عن 50 م، بينما 41٪ يعيشون في مساكن (كرفانات) مساحتها أقل من 30 م^2، تبرز هنا مشكلة يعاني منها السكان فيمكن أن تتخيل طبيعة السكن في كرفان تبلغ مساحته 50م^2 تعيش فيه عائلة مكونة من 5 أفراد أو أكثر، ومما يزيد من حدة المشكلة هو أن تلك المساحة تقسم في المسكن الواحد إلى غرف للأولاد

(1)UNHCR,(2016), " Syria Regional Response Plan 2014" page7

(2)مقابلة مدير الشرطة المجتمعية في مخيم الزعتري د.معاذ ربايعة بتاريخ 16/ 5/ 2016

والبنات والزوجين والمرافق الضرورية كالحمام والمطبخ، إن اكتظاظ هذه المساكن بأفراد العائلة يحرم أفرادها من خصوصيتهم من جهة ويزيد من المشكلات الاجتماعية والسلوكية لهؤلاء الأفراد.

غالبية سكان مخيم الزعتري هم من البيئة الريفية حيث تشكل نسبة الريفيين حوالي الثلثين بينما يشكل سكان الحضر حوالي الثلث المتبقي، إن صعوبة التأقلم ما بين حياة الريف والحضر والمخيم كبيرة جداً وتعتبر إحدى التحديات التي تواجه اللاجئين وخصوصا النساء، حيث اعتاد السكان على السكن في بيوت من الحجر والطين ويعيشون في مساحات واسعة سواء كان المسكن أو المنطقة المجاورة للسكن، ومن خلال مقارنة الأوضاع السكنية قبل اللجوء وبعده نجد أن معظم العائلات التي تسكن في مساكن أقل من 50م^2 كانت تعيش في بيوت أكبر وأوسع مما هي عليه الآن، فبالنظر إلى المسح الميداني تبين أن 86٪ من العائلات كانت تعيش في بيوت تزيد مساحتها عن 120م^2، منهم 37٪ كانت تعيش في بيوت تزيد مساحتها عن 200م^2.

إن التحول المفاجئ في تغيير نمط السكن وطبيعته ومساحته خلقت مشاكل كثيرة للأسرة وخصوصاً الإناث التي تقضي معظم أوقاتها في المسكن كجزء من الثقافة العربية السائدة، إن معاناة اللاجئة السورية في العيش في هكذا سكن أكبر بكثير من معاناة الرجل، وتعتبر إحدى أكبر التحديات التي تواجه اللاجئات السوريات بشكل عام، ناهيك عن المعاناة بوضع السكن في ظل ظروف جوية صحراوية شديدة الحرارة نهاراً وشديدة البرودة ليلاً وجوٍّ مغبّر صيفاً وفيضانات شتاءً، بالإضافة إلى احتياجات السكن إلى الطرق والفراغات، وقلة الخصوصية بسبب تلاصق الوحدات السكنية.

ويظهر الجدول رقم (6) بعض البيانات التي تعكس الأوضاع السكنية في مخيم الزعتري.

□

الجدول (3)

توزيع عينة الدراسة حسب البيانات المتعلقة بالحالة السكنية للمرأة اللاجئة

المتغير	التصنيف	التكرار	النسبة المئوية ٪
نوع الوحدة السكنية	خيمة	2	.9
	كرافان	188	85.5
	خيمة وكرافان	28	12.7
	غير ذلك	2	.9
عدد الأشخاص المقيمين في الوحدة السكنية	أقل من 5	70	31.8
	5 وأقل من 8 أشخاص	114	51.8
	8 فأكثر	36	16.4
مساحة الوحدة السكنية	أقل من 30 م	90	40.9
	30 - 50 م مربع	121	55.0
	أكثر من 50 م مربع	9	4.1
مكان الإقامة قبل اللجوء	ريف	135	61.4
	مدينة	74	33.6
	بادية	1	.5
	مخيم	10	4.5
مساحة المنزل السابق قبل اللجوء	100 م مربع فأقل	32	14.5
	120-150 م مربع	53	24.1
	أكثر من 150 وأقل من 200 م مربع	54	24.5
	200-300 م مربع	47	21.4
	أكثر من 300 م مربع	34	15.5
المجموع			100.0

2 - المرافق السكنية في المخيّم ومشكلاتها

2 . 1 . البنية التحتية

يعتبر عدم وجود بنية تحتية للمخيم هي أكبر التحديات لاستمرار الحياة في المخيم وصلاحية المخيم للحياة البشرية، تم إنشاء المخيم على عجل ومرتجل وبشكل مؤقت ولعدد محدود من السكان ولكن بسب الظروف السياسية واستمرار الأزمة السورية وتدفق المزيد من اللاجئين إلى المخيم بشكل غير متوقع تشكل وتوسع المخيم في فترة زمنية قصيرة وازدادت أعداد السكان فيه، دون أن يكون هناك مخططات مسبقة لاستيعاب هذه الأعداد من اللاجئين أو إنشاء خدمات وبنية تحتية بشكل مسبق ومدروس، فلم يكن يوجد في المخيم شبكة صرف صحي أو شبكة كهرباء أو شبكة ماء، ولاحقا كان هناك محاولات من قبل إدارة المخيم لإيجاد بدائل وحلول لهذه المشكلات، وتوفير الخدمات الأساسية للسكان لاستمرار الحياة في المخيم بشكل يليق بالحياة الإنسانية الكريمة، من المشكلات المتعلقة بالنواحي السكنية في المخيم :

1. المراحيض وأماكن الاستحمام

كانت الحمامات "التواليت" جماعية، حمامات عامة خاصة بالنساء وأخرى للرجال، وأماكن الاستحمام "شور" أيضا عامة حيث كانت تتوزع في جميع أنحاء المخيم. وهذا كان فيه مشقة وحرج على النساء بالخروج ليلا ولا تراعي الاحتياجات الخاصة للنساء، وينافي العادات والتقاليد الاجتماعية لدى اللاجئين، مما حذا ببعض الأسر إنشاء حمامات أو أماكن استحمام ملاصقة للخيمة او الكرفان، ولعدم توفر شبكة صرف صحي في المخيم، فإن مياه المجاري كانت تنساب إلى الشوارع والطرقات، وتسبب الروائح الكريهة وتكاثر البعوض والذباب والحشرات، كما كانت المياه العادمة تنتشر في الأماكن العامة حيث يلعب الأطفال مما يؤدي إلى تفشي الأمراض مما دفع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين إلى تنفيذ مشروع مياه الصرف الصحي هدفه الحد من انتشار المياه العادمة والاستفادة منها كاستخدامها في ري النباتات حول الخيام والكرفانات ، وتم تدريب الأفراد

والمتطوعين في قطاعات المخيم الاثنى عشر على طريقة استخدام وسيلة الترشيح بالحصى وعمل حفرة امتصاصية خاصة لكل كرفان، وهي كما يلي :

- حفر خندق عميق يمتد موازيا لمكان السكن وقرب المياه العادمة القادمة من الوحدة السكنية (الخيمة أو الكرفان) .
- يملأ الخندق بالحصى وإضافة بعض المواد العضوية .
- يغطى بالتراب وتزرع نباتات للزينة لإعطاء منظر جميل وتلطيف الجو في المخيم، مع مراعاة عدم زرع نباتات الصالحة للأكل. كما هو في الصورة رقم(7)[1].

الصورة (7): حفرة امتصاصية بطريقة الترشيح

وحاليا العمل جارٍ بمشروع إنشاء شبكة صرف صحي في المخيم يهدف إلى "إنشاء نظام صرف صحي مناسب مع توفير خزان مياه مخصص لتجميع المياه الفائضة واستخدامها في الأنشطة الزراعية"، حيث سينفذ هذا المشروع على مرحلتين، في المرحلة الأولي سيتم بناء خزانات ووحدات تجميع كبيرة في كل منطقة وتوصيل مياه الصرف

(1)مقال المياه العادمة، مجلة مخيم الزعتري الطريق، العدد الثالث، حزيران 2014، ص6

الصحي الخاصة بكل وحدة سكنية إليها عبر خط أنابيب موصول بالخزان. ثم يتم سحب محتويات الخزانات ونقلها إلى خارج المخيم بواسطة صهاريج نضخ.

أما المرحلة الثانية سيتم نقل مياه الصرف الصحي من نقاط التجميع (الخزانات) عبر شبكة أنابيب إلى محطة لمعالجة مياه الصرف الصحي، حيث سيتم إنشاء محطة معالجة للمياه العادمة للاستفادة من مياه الصرف الصحي للري ووقف هدر المياه، ورفع مستوى الصحة العامة للاجئين في المخيم، والمحافظة على البيئة من التلوث وحماية السكان من الأمراض التي تنقلها الحشرات والقوارض[1].

تبين الصورة التالية بعض الحمامات العامة الخاصة بالنساء واحدى المراحيض الخاصة التابعة لإحدى الوحدات السكنية .

الصورة (8)

حمامات عامة خاصة بالنساء و حمام تابع للوحدة السكنية

2 . أماكن الطهي (المطابخ)

بدايةً الطبخ لم يكن مسموحاً في الخيم خوفاً من اشتعالها وكان يتم توزيع الوجبات الجاهزة على اللاجئين ومع تزايد أعداد اللاجئين أصبح ذلك مستحيلا لذا تمّ إنشاء مطابخ عامة مشتركة حوالي 200 مطبخ انتشرت في جميع قطاعات المخيم تحوي على غاز وأنبوبة غاز وطاولة،وتم تعين مشرفة لكل غرفة مطبخ، ولكن النساء نادرا ما كانت تذهب للطبخ فيها بسبب المشقة في حمل الأغراض وبعد المسافة عن السكن ومخالفة

(1)"استمرار العمل بمشروع المياه والصرف الصحي في مخيم الزعتري للاجئين بتمويل اماراتي" تاريخ النشر 16\8\2015 تم استرجاعه بتاريخ 10\6\2016 على الموقع الكتروني
http://www.unhcr.org/ar/news/latest/2015/8/55d083996.html

العادات والتقاليد، مما دفع النساء للطبخ داخل الخيمة باستعمال النار أو البابور أو غاز صغير، مما تسبب بحوادث حرق كثير للخيام ووفاة للنساء والأطفال، لاحقا عندما تم استبدال الخيام بكرفانات عكفت النساء على اقتطاع جزء من الكرفان وجعله مطبخ أو شراء كرفان آخر وإلحاقه بالمنزل كمطبخ وأحيانا استعمال الخيمة القديمة كمطبخ خارج الكرفان. وبكل الأحوال وضع المطبخ وطريقة إعداد الطعام بهذه الطريقة غير آمنة وتشكل خطراً حقيقيا على حياة المرأة التي تقوم بالطهي بسبب ضيق مساحة مكان الطهي ورداءة وسائل الطبخ المستعملة وبدائيتها أحيانا (كالنار والبابور) وطهي الطعام على الأرض يقلل من مستويات نظافة الطعام، وعدم انفصال المطبخ عن مكان النوم والجلوس فلا يوجد له باب وإنما يتم فصله بقطعة قماش (ستارة، برداية) في بعض الحالات مما يشكل خطرا على الأم والأطفال الصغار لعدم توفر أدنى مستويات الأمان في المطبخ كما يجب.

تبين الصور التالية مطبخ تابع لإحدى الوحدات السكنية وهوعبارة عن خيمة ملحقة بالكرفان.

الصورة (9)

مطبخ تابع لإحدى الوحدات السكنية في مخيم الزعتري

3. الماء

تعتبر الأردن من الدول الفقيرة بالمياه وتعاني نقصًا بالمياه، وازدادت هـذه المشـكلة تفاقما مع اندلاع الأزمة السورية وتدفق أكثر من مليون لاجئ سوري إلى الأردن مما أدى الى ازدياد الطلب على المياه، فمشكلة المياه الصالحة للشرب هي إحدى المشاكل الرئيسـية التي تواجه اللاجئين المقيمين داخل مخيم الزعتري، بالتوازي مع أزمة المياه التي تعاني منها المملكة الأردنيـة عمومـا ومحافظـة المفـرق خصوصـا بعـد تـدفق الآلاف مـن اللاجـئين السوريين إليها والسكن فيها، لا يتوفر في مخيم الزعتري شبكة مياه رسميـة، حيـث تقـوم المفوضية السامية لشؤون اللاجئين وبعـض المنظمـات المنظويـة تحـت جناحهـا كمنظمـة اليونسف والاكتد وأوكسفام بتوفير المياه للمخيم.

في بداية إنشاء المخيم قامت بتزويد المياه للمخيم عن طريق شراء المياه مـن الآبـار الارتوازية الخاصة بالمواطنين خارج المخيم ونقلـها إلى داخـل المخـيم بصـهاريج، حيـث يقوم 250 صهريجاً بنقل المياه من ستة آبار ارتوازية في المنطقـة إلى داخـل المخـيم يوميـا، وتوزيعها على خزانات التزويد المنتشرة في المخيم، حيث يوجد ثلاثة ألف خـزان تتـوزع على 12 قطاعات، ثم يقوم اللاجئون بتعبئة المياه مـن هـذه الخزانـات بواسـطة الأوعيـة البلاستيكية والدلاء ونقلها إلى الوحدة السكنية، ممـا كـان يسـبب المشـاكل بـين السـكان والشجار على المياه، بالإضافة أن مهمة البحث عن الماء ونقله كانت غالباً ما كانت تقـوم بها النساء مما يسبب لهن مشقة كبيرة حيث كن يجبن المخيم للبحث عن خزانات التوزيـع الممتلئة بالماء وينقلنه مشياً على الأقدام لمسافات طويلة إلى السكن مما يسبب لهـن التعـب والإرهاق، وكما أن الصهاريج نقل الماء تسببت في دهس الأطفال وأزمة مرورية. لاحقا تم إنشاء محطة مياه بدعم أمريكي تحـوي بئـرين ارتـوازيين بسـعة الأول 50م^3/ السـاعة والثاني (65-70)م^3/ الساعة، ينقل إليها المياه بواسطة صهاريج لعدم توفر أنابيب لنقـل

المياه. تزود المخيم ب 4 ملايين لتر من الماء يوميا ، توفر هذه الآبار ما نسبته 65٪ من احتياجات المخيم من المياه وما نسبته 35٪ يتم التزود بها من خارج المخيم [1].

ثم قامت منظمة مرسي كور بدعم من اليونسف بإنشاء بئر ثالث للمياه للمساعدة في سد احتياجات المخيم من المياه مما يقلل استخدام الصهاريج لنقل المياه من خارج المخيم. وتشير اليونسف إلى أن حصة اللاجيء يوميا من المياه تبلغ حوالي 35 لترا، فيما تقدر احتياجه من المياه يوميا ب 40 لترا تزداد في فصل الصيف[2].

حاليا يجري العمل على مشروع إنشاء شبكة توزيع مياه في مخيم الزعتري برعاية اليونسف ومنظمات أخرى مثل الاكتد وأوكسفام وجين اليابانية، وهو على مرحلتين :

* مرحلة الأولى بناء خزنات التجميع للمياه وضخ مياه من الآبار الثلاثة إليها حيث يبلغ عدد خزانات التجميع 8 خزانات موزعة على قطاعات المخيم .
* في المرحلة الثانية يتم توصيل المياه عبر أنابيب من خزانات التجميع إلى الوحدات السكنية (الكرفانات)[3].

مما يساهم في حل مشكلة نقص المياه وهدرها في المخيم، فالسكان يعانون نقصا حادًا في المياه خصوصا في فصل الصيف، ففي الوقت الحالي يوجد خزان ماء بلاستيكي

---

(1)مقال جريدة الرأي الاردنية " ارتفاع كميات المياه المستهلكة في الزعتري إلى 5 ملايين لتر يوميا " تاريخ النشر 9\6\2013تم استرجاعه بتاريخ 10\6\2016 على الموقع الكتروني www.alrai.com/article/589917.html

(2) موقع وزارة المياه والري الأردنية تقريراليونسيف: 35 لترا حصة اللاجئ في الزعتري من المياه يوميا "(تاريخ النشر 7/ 4/ 2016) تم استرجاعه بتاريخ 10/ 6/ 2016 على الموقع الكتروني www.waterjo.mwi.gov.jo/.../NewsCenter

(2)موقع وزارة المياه والري الأردنية تقريراليونسيف:اليونسف تنفذ مشروع شبكة مياه وصرف صحي بالزعتري (تاريخ النشر 28/ 9/ 2015)تم استرجاعه بتاريخ 10/ 6/ 2016 على الموقع الكتروني/www.waterjo.mwi.gov.jo/.../NewsCenter

UNHCR,(2015-2016), " 3RPP progress Report",p.p(33)

خاص لكل وحدة سكنية (كرفان) يتم تعبئته من قبل منظمة الاكتيد مرة واحدة يوميا، لا يسد احتياجات الأسرة اللاجئة من المياه.

الصورة (10)

خزان مياه تابع للوحدة السكنية خزنات توزيع مياه عامة

4. الكهرباء

في بداية المخيم لم يكن تتوافر فيه كهرباء بتاتا، وكان السكان يعيشون في ظلمة حالكة ليلا، وكان يتم توزيع مصباح كهروشمسي على اللاجئين للإنارة ليلا بعد وصولهم إلى المخيم بفترة وليس بشكل مباشر، بعد حوالي السنة من إنشاء المخيم تم إيصال الكهرباء إليه، وتمّت إنارة الشوارع الرئيسة ومحيط المخيم بأعمدة الإنارة ولكن لم يتم إيصال الكهرباء إلى الوحدات السكنية، مما حدا بالسكان إلى استعمال الشمع للإنارة ومدِّ تيار كهربائي إلى مساكنهم من أعمدة الكهرباء العامة في الشوارع بشكل غير قانوني، مما تسبب ذلك بعواقب خطيرة كحدوث تماس كهربائي و صواعق وحرائق خصوصا في فصل الشتاء، فعند المشي في المخيم يمكن ملاحظة الأسلاك المنتشرة في سماء وأرض المخيم الموصولة من أعمدة الكهرباء إلى الوحدات السكنية بشكل عشوائي وخطير دون مراعاة أدنى مستويات السلامة.

ومع تكرار حوادث التماس "contact" والصعقات الكهربائية وارتفاع معدلها خصوصا في فصل الشتاء قامت إدارة المخيم بتوصيل الكهرباء إلى الوحدات السكنية بشكل رسمي، وتقوم المفوضية بشراء الكهرباء من شركة الكهرباء الأردنية (شركة كهرباء إربد)، ويقوم موظفو الشركة بصيانة المحولات داخل المخيم والتخلص من الوصلات غير الشرعية والتي تشكل خطرا على السكان[1]، حاليا يتم توصيل الكهرباء إلى كل الوحدات السكنية تقريبا وتقوم الشركة بإيصال الكهرباء7ساعات فقط يوميا من الساعة 5مساءاً إلى الساعة12 ليلاً، هذا الانقطاع في التيار الكهربائي يرجع لأسباب منها: أولاً، ارتفاع تكاليف استهلاك الكهرباء وعجز المفوضية عن دفع فاتورة الكهرباء التي تجاوزت 450ألف دولار شهريا متجاوزة بذلك السقف الأعلى للفاتورة المحددة بـ300 ألف دولار شهرياً، ثانيا، ارتفاع معدل استهلاك الكهرباء في المخيم، حيث إن المحولات الموجودة في المخيم البالغ عددها 6 محولات تزود المخيم بالكهرباء أصبحت غير كافية وعاجزة عن سد احتياجات استهلاك المخيم من الكهرباء، لحلّ هذه المشكلة يجري العمل حاليا على تنفيذ مشروع لتطوير الكهرباء في مخيم الزعتري حيث سيتم تركيب محولات كهربائية خاصة بكل قطاع من قطاعات المخيم الاثني عشر، وعمل حملة توعية لترشيد استهلاك الكهرباء واستعمالها بشكل مقنن، مما سيخفض فاتورة الكهرباء الشهرية وبالتالي زيادة عدد ساعات إيصال الكهرباء اليومية في المخيم[2]، هذه الفترة التي يوصل بها التيار قليلة جدا مما يدفع السكان لشراء محولات كهرباء خاصة بمنازلهم تدار بالوقود مما يسبب عبئا ماديا إضافيا على كاهل اللاجئ، كما إن انقطاع الكهرباء طوال النهار يسبب للاجئة السورية مشقة كبيرة، حيث لا تستطيع استخدام الأدوات الكهربائية

(1)"فصل الكهرباء عن الزعتري"،26/ 5/ 2015، تم استرجاعه بتاريخ 22/ 6/ 2016على الموقع الكتروني www.ammonnews.net/artical/231308

(2)شركة كهرباء اربد "تمديد ايصال الكهرباء للمخيم لـ 9 ساعات لتلطيف أجواء رمضان" تم استرجاعه بتاريخ 22/ 6/ 2016على الموقع الكتروني www.ideco.com.jo/portal/WebForms/Default.aspx

الضرورية في العمل المنزلي كالغسالة والثلاجة والمكواة وغيرها أثناء النهار، مما يدفعها إلى العمل بشكل يدوي أو الانتظار إلى فترة إيصال الكهرباء والتي غالبا ما تكون ليلاً، فتقوم بالأعمال المنزلية ليلاً مما يحرمها من النوم ويسبب لها الإرهاق.

الصورة (11)

أسلاك كهربائية تمَّ توصيلها من أعمدة الكهرباء إلى الكرفانات بطريقة غير قانونية

5 . شبكة الاتصالات

يتوفر في المخيم شبكة اتصالات خلوية، وخدمة الانترنت، ولكن عدم توفر الكهرباء باستمرار يعيق عمل الأجهزة الخلوية والأجهزة التي تتصل بالانترنت بسبب حاجتها إلى الشحن بالكهرباء، ويشتري اللاجئون الأجهزة الخلوية وبطاقات الشحن باستمرار ويعتبرونها من الضروريات بسبب حاجتهم لها للاتصال بأقاربهم في سوريا للاطمئنان عليهم والسؤال عن أحوالهم.

أغلب اللاجئات السوريات تحرص على حمل الأجهزة الخلوية (الجوال) باستمرار خصوصا النساء التي تعيش لوحدها أو مع أطفالها في ظلّ غياب الزوج أو ربّ الأسرة، وفي حال حدوث طارئ في أي وقت، أو للتواصل مع زوجها الذي بقي في سوريا أو مسافر، أو للاطمئنان على باقي أفراد أسرتها مما لم تسمح لهم الظروف بالهجرة من سوريا .

ولكن هناك قلّة في الأجهزة التي تشغل الأنترنت مثل الكمبيوتر والتابلت وتجد القليل من السكان من يمتلكها لارتفاع أسعارها وحاجتها إلى الصيانة وعدم قدرتهم المادية على الاشتراك بخدمة الأنترنت شهرياً.

هناك مخطط لتنفيذ مشروع توفير الأنترنت والطاقة الشمسية في المخيم من قبل شركة SES وشركة SolarKiosk مما سيسهم في سهولة التواصل مع الآخرين بكلفة أقل كاستخدام مواقع التواصل الاجتماعي وسيجعل السكان داخل المخيم غير منعزلين عن خارجه، كما سيسهم في رفع المستوى التعليمي لطلاب المدارس باستخدام التكنولوجيا والانترنت في التعليم، وتوفير الكهرباء لأجهزة التواصل والاتصالات كالكمبيوتر والجوالات وغيرها بكلفة أقلّ مما سيزيد من استخدام تكنولوجيا الاتصالات[1].

هذا التطور في خدمة الانترنت سيسمح للاجئة السورية باستخدام الانترنت من منزلها والتواصل عبر مواقع التواصل الاجتماعي، والتعبير عما يدور في خاطرها ومشاركة تجربتها ومعاناة النساء اللاجئات مع الآخرين حول العالم عبر هذه المواقع.

6 . المواصلات

بالرغم من اتساع رقعة المخيم، وترامي أطرافه وعدد سكانه الكبير الذين يعدّون بالآلاف إلّا أنه لا يوجد في المخيم شبكة مواصلات رسمية او سرفيس أو حافلات نقل أو حتى تكسيات كما هو خارج المخيم، وإنما يتوفر في المخيم عدد محدود من سيارات أجرة من نوع (بك آب) وهي مرخصة من قبل إدارة المخيم للعمل في المخيم وتعود ملكيتها لمواطنين أردنيين فقط ، ولكن أجرتها مرتفعة جدا بالنسبة لمستوى الدخل المادي للاجئين في المخيم ، حيث لا يوجد تسعيرة رسمية لأجرة النقل ويتحكم السائقين أصحاب السيارات (البك أب) بسعر أجرة النقل، حيث يصل الحد الأدنى للأجرة دينارين مهما كانت المسافة قصيرة، والحد الأعلى مفتوح.

---

(1)إس إي إس وسولار كيوسك ستجلبان الطاقة الكهربائية والإنترنت لمراكز التعليم في مخيم اللاجئين في الأردن، 19/ 6/ 2016، تم استرجاعه بتاريخ 30/ 6/ 2016 على الموقع الكتروني -www .me newswire.net/ar/news

هذا الواقع يدفع اللاجئين إلى عدم استخدام المواصلات إلا فيما ندر كالحالات الاضطرارية كنقل المرضى أو كبار السن أو نقل الأمتعة والحاجيات، كما حذا باللاجئين إلى ابتكار وسائل نقل أخرى، كالعربات التي تجرها الحمير(الحنطور)، وتهيأتها بالشكل المناسب لنقل الناس والبضائع في أرجاء المخيم، والحنطور يعتبر وسيلة النقل الشائعة داخل المخيم لأنها أجرتها رخيصة تتناسب مع الوضع المادي للاجئين كما توفّر عائد مادي لأصحابها من اللاجئين السوريين داخل المخيم. كما يستخدم اللاجئون عربات حديدية بعجل واحد لنقل الحاجيات من السوق إلى المسكن، هناك أطفال صغار يجوبون الطرقات بهذه العربات بهدف إيصال الحاجيات مقابل أجرة نقدية تتراوح مابين ربع دينار أردني إلى دينار أردني حسب المسافة.

كما أصبح شائعاً استخدام الدرجات الهوائية (البسكليت) في التنقل بشكل كبير، حيث يسعى أغلب اللاجئين لشراء بسكليت لسهولة التنقل فيه في أزقة المخيم ، كما أنه غير مكلف ويمكن تأجيره فيعود على صاحبه بعائد مادي. تظهر الصورة رقم (10) عربة تمّ صنعها في المخيم لنقل الأمتعة والأشخاص.

الصورة (12)

بعض وسائل نقل في مخيم الزعتري

إن استخدام هذه الوسائل في التنقل داخل المخيم يقتصر على الذكور من الرجال والشبان، حيث غالبا تتحرج الإناث ركوب الدراجة الهوائية أو ركوب الحنطور مما

يضطرها إلى التنقل مشيا أو استخدام هذه الوسائل لنقل حاجياتها من السوق إلى المسكن وهي تتابع طريقها إلى المنزل مشيا على الأقدام، مما يسبب لها الإرهاق والتعب والمرض خصوصا في الجو الماطر والبارد شتاءً أو الشديد الحراة صيفاً، فغالبا ما تتنقل النساء مشيا على الأقدام ونادرا ما ترى إمرأة تركب عربة (حنطور)، كما لا يوجد مواصلات مؤمنة لنقل الطلاب من وإلى المدرسة في الأحوال الجوية السيئة مما يسبب لهم المرض.

وتجدر الإشارة أنه توجد شركة نرويجية تستأجر سيارات البك آب لنقل اللاجئون مجاناً مقابل دفع أجرة يومية لصاحب البك آب مقدارها 20 دينار أردني، ولكن بعض أصحاب هذه البكمات لا يلتزمون بالنقل المجاني ويأخذون أجرة نقل من اللاجئين في استغلال واضح كون أنهم الوحيدين المحتكريين لقطاع النقل في المخيم.

مشاكل السكن

تعاني مساكن المخيم من مشاكل جمة نظراً لعدم وجود أو ضعف الخدمات الملحقة بالسكن، فقد كشفت الدراسة الميدانية إلى أن هناك حوالي 6.5٪ من المساكن لا توجد بها مراحيض خاصة، وتضطرها الحاجة إلى استخدام المراحيض العامة والتي لا تليق بالاستخدام الآدمي وتسبب حرجاً كبيراً للنساء بشكل خاص. كما أن هناك مساكن يوجد بها مراحيض خاصة أوضاعها سيئة أو سيئة جداً، وقد بلغت نسبتها حوالي 17٪ وهذا يعني أن ربع المساكن تفتقر إلى وجود مراحيض خاصة بالوحدة السكنية أو بحاجة إلى إجراء تحسينات عليها كي تفي بالحاجة المطلوبة.

بالإضافة إلى المراحيض هناك 7٪ من المساكن لا يوجد فيها أماكن للاستحمام وأن هناك 15.5٪ من المساكن توجد بها أماكن استحمام بصورة سيئة وغالبا ما يكون مكان الاستحمام جزء من الكرفان غالباً يسترها قطعة قماش، ويتم تسخين الماء على مصدر حراري (البابور غالبا) وينقل الماء بأوعية للاستحمام، وتشكل هذه الطريقة مشقة وحرجا كبيرا للمرأة والإناث في السكن، خصوصا إذا كان في البيت أولاد بالغين أو مراهقين.

هناك حوالي نصف اللاجئات السوريات أشرنَ في المسح إلى أن المراحيض الخاصة وأماكن الاستحمام جيدة، وهذا يعني أن هناك إمكانية لمساعدة الأسر لتطور تلك الخدمات للبيوت التي تفتقر إليها أو الخدمات السيئة، وهذا يتطلب من الهيئات المحلية والدولية الموجودة في المخيم توفير الحد الأدنى من مستلزمات البيت الاساسية، إلا أن المتتبع لتطور الأوضاع السكنية خلال فترة قصيرة يلاحظ الجهد المبذول لتوفير الحد الأدنى من المتطلبات والاحتياجات السكنية في ظل انسداد الأفق السياسي للحل واستمرار الحرب والصراع في سوريا.

في ظل صغر مساحة المسكن فإن العائلة غالباً ما تنام مع بعضها البعض فلا يوجد غرف خاصة لنوم الأطفال (الذكور والإناث). وتتفاقم المشكلة مع ازدياد أعمار الأطفال، لقد أشارت نتائج الدراسة الميدانية للباحثة إلى أن 50٪ من المساكن لا يوجد فيها غرف خاصة للأطفال في العائلة، وأن هناك 20٪ يوجد فيها أماكن خاصة لنوم الأطفال بصورة سيئة وسيئة جداً، حيث يتم تقسيم الغرف بقطعة قماش (ستارة أو برداية) وغالبا ما يؤثر ذلك على سلوكيات الأطفال وتوفير الجو المريح للنوم، كما يؤثر على علاقة المرأة بزوجها فتتوتر العلاقة بينهما بسبب انعدام الخصوصية وعدم توفرمكان خاص لهما كغرفة نوم للزوجين.

أشارت أكثر من ثلث اللاجئات السوريات إلى عدم تواجد أماكن وساحات للمنزل للجلوس أو لعب الأطفال، ويأتي ذلك بسبب تراص الوحدات السكنية (خيم وكرفانات) من ناحية وصغر مساحة المخيم نسبة إلى عدد السكان وعدم تنظيمه من ناحية أخرى، وقد تكون الكرفانات الواقعة على أطراف الطرق الواصلة أو الشوارع الرئيسية أفضل حالا من غيرها .

أما الخدمات المساندة في البيت فهناك نقص كبير فيها بالإضافة إلى أن حالتها في معظم الأحيان سيئة وسيئة جداً، ويأتي ذلك بسبب الأوضاع الاقتصادية للعائلات في المخيم، فمثلا أكثر من ثلث العائلات اللاجئة لا يوجد بها أثاث منزلي مثل أسرة للنوم

أو خزائن للملابس أو مستلزمات المطبخ وغيرها، وأشار فقط 5٪ من اللاجئين إلى توافر أثاث جيد في المنزل.

كما تبين من الدراسة أن ثلث السكان لا يمتلكون أدوات كهربائية خاصة في المنزل وتتمثل تلك الأجهزة الكهربائية بوجود ثلاجة أو غسالة أو غاز للطهي أو فرن مقابل ذلك هناك ثلث آخر تتوافر لديه مثل هذه الأجهزة وهي بحالة سيئة أو سيئة جداً، وبالتالي تستخدم النار للطهي أو البابور الذي يعمل بالكاز خصوصا في فصل الشتاء، مما يسبب للاجئة السورية المشقة والاختناق والحروق أثناء الطبخ ويهدد حياتها لعدم خبرتها في الطبخ بهذه الطريقة، وغير معتادة على الطبخ بالطرق القديمة.

تقوم أغلب اللاجئات السوريات بغسل الملابس بالطرق التقليدية بالأيدي في أواني معينة خصصتها للغسيل (وعاء غسيل ودلو للماء)، نتيجة لعدم توفر غسالة كهربائية والانقطاع المتكرر للكهرباء، كما إن عدم وجود ثلاجة في المنزل يحرم العائلات من الماء البارد صيفاً أو حفظ الطعام وهذا ينعكس على مستويات معيشة الأسرة ومستويات التغذية والمرض.

إن درجات الحرارة المتطرفة في منطقة المخيم والذي يقع في منطقة شبه صحراوية قاحلة، يحتاج إلى وسائل تدفئة شتاءً و وسائل تبريد صيفاً وبدون هذه الأجهزة تصبح الحياة شبه مستحيلة، فقد أشار المسح إلى أن 22٪ من العائلات لا تمتلك أي وسيلة تدفئة شتاءً ، بينما هناك حوالي 26٪ من العائلات تمتلك وسائل تدفئة سيئة جداً، إن من الخطورة استخدام الوسائل التقليدية في التدفئة مثل إشعال الحطب او استخدام وسائل تدفئة سيئة يعرض الساكن إلى مخاطر كثيرة مثل الاختناق شتاءً أو نشوب الحرائق وخاصة أن الوحدات السكنية (الكرفان أو الخيمة) سريعة الاشتعال، وقد كان للمخيم تجارب مؤلمة في هذا المضمار.

كما أن هناك توافرا في أجهزة الهواتف الخلوية و شبكة الاتصالات الخلوية والانترنت، حيث أشارت الدراسة إلى أن نصف السكان تتوفر لديهم شبكة اتصال خلوي سيئة وسيئة جداً،حيث أشار 28.2٪منهم أن شبكة الاتصالات الخلوية سيئة

جداً، في حين أفاد حوالي 11٪ من السكان أنه لايتوفر لديهم شبكة اتصال، في حين أن حوالي 40٪ اشاروا إلى أنها جيدة أو متوسطة، مما يوحي بأن هناك امكانية لتحسين شبكة الاتصالات الخلوية، لأهميتها للاجئ وحتى لا يبقى المخيم منعزلا عن محيطه.

يظهر الجدول رقم (7) مستوى توافر الخدمات والوسائل الضرورية والاحتياجات الأساسية للسكن فيمخيم الزعتري.

الجدول(4)

توزيع استجابات عينة الدراسة حسب مشاكل السكن

المتغير	التصنيف	التكرار	النسبة المئوية ٪
توافر مياه صالحة للشرب	لا يوجد	49	22.3
	سيئة جداً	25	11.4
	سيئة	20	9.1
	متوسطة	93	42.3
	جيدة	33	15.0
توافر شبكة كهرباء	لا يوجد	26	11.8
	سيئة جداً	82	37.3
	سيئة	66	30.0
	متوسطة	38	17.3
	جيدة	8	3.6
المتغير	التصنيف	التكرار	النسبة المئوية ٪
توافر شبكة اتصال خلوي	لا يوجد	24	10.9
	سيئة جداً	62	28.2
	سيئة	46	20.9
	متوسطة	56	25.5
	جيدة	32	14.5

تـوافر مـراحيض خاصـة بالوحدة السكنية	لا يوجد	14	6.4
	سيئة جداً	14	6.4
	سيئة	22	10.0
	متوسطة	51	23.2
	جيدة	119	54.1
تـوافر أمـاكن اسـتحمام خاصة بالوحدة السكنية	لا يوجد	15	6.8
	سيئة جداً	13	5.9
	سيئة	21	9.5
	متوسطة	53	24.1
	جيدة	118	53.6
توافر شبكة صرف صحي أو حفـــرة امتصاصـــية صحية	لا يوجد	9	4.1
	سيئة جداً	13	5.9
	سيئة	24	10.9
	متوسطة	43	19.5
	جيدة	131	59.5
توافر ساحات حول المنزل	لا يوجد	78	35.5
	سيئة جداً	18	8.2
	سيئة	25	11.4
	متوسطة	70	31.8
	جيدة	29	13.2
تـــوافر غـــرف خاصـــة بالأطفال	لا يوجد	109	49.5
	سيئة جداً	21	9.5
	سيئة	18	8.2

	متوسطة	45	20.5
	جيدة	27	12.3
المتغير	التصنيف	التكرار	النسبة المئوية ٪
توفر أثاث منزلي	لا يوجد	77	35.0
	سيئة جداً	21	9.5
	سيئة	26	11.8
	متوسطة	85	38.6
	جيدة	11	5.0
توفر أجهزة كهربائية	لا يوجد	73	33.2
	سيئة جداً	28	12.7
	سيئة	34	15.5
	متوسطة	76	34.5
	جيدة	9	4.1
توفر وسائل تدفئة شتاءً	لا يوجد	47	21.4
	سيئة جداً	26	11.8
	سيئة	31	14.1
	متوسطة	70	31.8
	جيدة	46	20.9
توفر وسائل تهوية وتبريد صيفاً	لا يوجد	82	37.3
	سيئة جداً	33	15.0
	سيئة	39	17.7
	متوسطة	53	24.1
	جيدة	13	5.9

توفر أماكن لعب للأطفال	لا يوجد	63	28.6
	سيئة جداً	27	12.3
	سيئة	23	10.5
	متوسطة	71	32.3
	جيدة	36	16.4
المجموع		220	100.0

التعليم

يعتبر التعليم من أهم الاحتياجات الأساسية في حياة الإنسان، ويقاس تقدم الشعوب بمدى اهتمامها بالعلم والتعليم، ولكن في ظروف الحرب واللجوء كما في حالة اللاجئين في المخيمات ينصب اهتمام اللاجيء بالدرجة الأولى على تأمين القوت اليومي وإعطاء الأولوية لتأمين احتياجات الأسرة التي تبقيهم على قيد الحياة على حساب التحصيل العلمي للأبناء ويتمّ إهمال تعليم الأطفال بقصد أو بدون قصد وذلك بسبب الخوف على الأبناء لعدم الأمان في المخيم، ووجود قناعة بعدم جدوى التعليم في هذه الظروف، هذا الأمر أدى لإنتشار عمالة الأطفال في مخيم، حيث يعتبر عمل الأبناء إحدى مصادر دخل الأسرة خصوصا في حال غياب الأب.

في بداية تشكيل مخيم الزعتري كان القطاع التعليمي في تخبط واضح ولم يحظ القطاع التعليمي بأولوية المؤسسات واللاجئين حيث انصب اهتمام المنظمات الإنسانية على إنقاذ حياة الناس وتوفير سبل الحياة لهم، وكان التعليم عبارة عن جهود فردية من قبل اللاجئين أنفسهم، حيث عكف المتعلمين منهم على تعليم الأطفال داخل خيمة خصصت لهذا الغرض.

لاحقا قامت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين والمنظمات التابعة لها كاليونسف وبالتعاون مع التربية والتعليم الأردنية بإنشاء مدارس نظامية في المخيم للذكور والإناث وانتظمت الدراسة في المخيم بدءً من العام الدراسي 2013/ 2014. كما تمّ التبرع

بمدارس متنقلة من قبل البحرين وقطر والكويت وتمّ إنشاء القرية الكويتية التي تتسع لـ2400 طالب.

حيث بلغ عدد الطلاب حوالي 22 ألف طالب، ويبلغ عدد المدارس في المخيم 22 مدرسة أساسية وثانوية، يدرس فيها 600 معلّم ومعلّمة من أردنيي الجنسية بالإضافة إلى مساعدي معلم من الجنسية السورية[1].

تتبع مدارس مخيم الزعتري للواء البادية الغربية، وتشرف عليها وزارة التربية والتعليم الأردنية ويدرس فيها المناهج الأردنية وتخضع لقوانين وأنظمة التربية والتعليم الأردنية فقط، انظر ملحق (9) كما تدار هذه المدارس بنظام الفترتين[2]:

1. فترة صباحية تمتد من الساعة 7:30 صباحا إلى الساعة 11:30 وهي مخصصة للإناث.
2. فترة مسائية تمتد من الساعة 11:30 إلى الساعة 3:30 وهي مخصصة للذكور.

تقوم المفوضية السامية لشؤون اللاجئين واليونسف بدفع رواتب المعلمين الذين يدرسون في هذه المدارس وتأمين بعض اللوازم المدرسية للطلاب كالدفاتر والكتب وتوزع عليهم الحقائب المدرسية وغيرها .

تشير إحصائيات الأمم المتحدة إلى أن حوالي 49.7٪ من اللاجئين هم تحت سن 18 وأن حوالي 37٪ منهم في سن المدرسة[3]، أي أن أكثر من ثلث اللاجئين في المخيم أطفال في سنّ الدراسة مما يستدعي توافر قطاع تعليمي متكامل وتهيئة مدارس ملائمة للتدريس وجو تعليمي للطلاب وتوفير كتب و وسائل تعليمية وهيئة تدريسية ذات كفاءة لضمان عملية تعليمية تربوية على مستوى من الجودة تحمي مستقبل الأطفال في المخيم.

---

(1)مقال بعنوان" مدير مخيم الزعتري: الكويت أبرز الداعمين لأوضاع اللاجئين السورين" تاريخ المقال 1/ 12/ 2015 جريدة الرأي العام تم استرجاعه بتاريخ6/ 7/ 2016 على الموقع الكتروني http://alrayalaam.com/60676

(2) مقابلة مع مدير الشرطة المجتمعية الدكتور معاذ الربايعة بتاريخ 13/ 5/ 2016

(3) http://data.unhcr.org/syrianrefugees/settlement.php?id=176&country=107&region=77

كشفت الدراسة الميدانية التي قامت بها الباحثة في المخيم إلى 60.9٪ من اللاجئات السوريات أشرن إلى أن لديهن أبناء ذكور يذهبون إلى المدرسة في حين أشارت 58.6٪ من اللاجئات السوريات أن لديهن بنات إناث يذهبن إلى المدرسة، كما أشارت نسبة كبيرة منهن بلغت 93.6٪ أن أبناءهن (ذكورا وإناثا) ومن هم في سن الدراسة الجامعية لا يذهبون إلى الجامعة، وقد يعود السبب إلى تكاليف الباهضة لمصاريف الدراسة الجامعية التي تفوق القدرة المادية لمعظم الأسر في المخيم، بالإضافة إلى أن الدراسة خارج المخيم يحتاج إلى تصريح من قبل إدارة المخيم، كما بلغت نسبة الذكور الذين يذهبون إلى المدرسة 49٪ في حين بلغت نسبة الإناث 47.18٪ أي أن الذكور يلتحقون بالدراسة أكثر من الإناث وذلك يعود إلى العادات والتقاليد في المجتمع السوري سابقا، حيث من التقليد أن تحرم الفتاة من التعليم وتزوج في عمر مبكر والذكور لا يكملون دراستهم الثانوية ويلتحقون بسوق العمل، استمر هذا التقليد بعد اللجوء وأصبح الوضع أكثر تعقيدا بسبب ظروف المخيم والخوف على الفتيات الذهاب لوحدهن إلى المدرسة لعدم الآمان في المخيم[1]، وبلغت نسبة الأبناء الذين يدرسون في الجامعة من كلا الجنسين 3.82٪، حيث لم يوجد أكثر من ثلاثة أبناء، وأحيانا لا يوجد أبناء ملتحقين بالجامعة أبدا في العائلة، أي أن عدد الأبناء الملتحقين بالدراسة الجامعية أقل بكثير من عدد الأبناء الملتحقين بالمدرسة ، مما يشير إلى تدني نسبة التحاق الأبناء بالدراسة الجامعية وقد يرجع ذلك إلى تدهور الوضع الاقتصادي للعائلات في المخيم، وعدم قدرتهم على تكاليف الدراسة الجامعية لأبنائهم، والتحاق الأبناء بالعمل للمساهمة في دخل الأسرة توافقا مع العادات التي كانت سائدة في المجتمع السوري[2] .

يشير الجدول رقم (8) إلى البيانات التعليمية المتعلقة بالطلبة في المدارس والجامعات ونوعهم الاجتماعي وعددهم:

□

(1) UNCHR,(2014)"Syrai Regional Response Plan" page(6)

(2)المرجع السابق نفسه

الجدول (5)

توزيع استجابات عينة الدراسة حسب البيانات المتعلقة بالتغيرات التعليمية

المتغير	التصنيف	التكرار	النسبة المئوية ٪
هل يوجد أبناء ذكور في المدارس ؟	نعم	134	60.9
	لا	86	39.1
هل يوجد بنات إناث في المدارس ؟	نعم	129	58.6
	لا	91	41.4
هل يوجد أبناء ذكور أو إناث في الجامعات ؟	نعم	14	6.4
	لا	206	93.6
المجموع			100.0

الجدول (6)

توزيع استجابات عينة الدراسة حسب أعداد الأبناء والبنات الطلبة في المدارس والجامعات في الأسرة

العدد	أقل عدد	اكبر عدد	المجموع	النسبة
عدد الأبناء الذكور في المدارس	0	4	244	٪49
عدد البنات الإناث في المدارس	0	5	235	٪47.18
عدد الأبناء الذكور والاناث في الجامعات	0	3	19	٪3.82
المجموع			498	٪100

يعاني الوضع التعليمي و المدارس الحالية في المخيم مشكلات عديدة حيث بينت الدراسة إلى أن حوالي 56٪ من اللاجئات السوريات أشرن إلى هذه المدارس غير ملائمة للتدريس فيها، لأنها غير مبنية من الطوب وهي عبارة عن كرفانات مصطفة بجانب بعضها، تفتقر إلى التهوية والتبريد صيفاً وإلى التدفئة شتاءً.

أما من ناحية جودة التعليم والمناهج الدراسية وكفاءة المدرسين أفاد أكثر من نصف اللاجئات السوريات إلى أنها نفس الشيء لا تختلف كثيرا عن الوضع في مدارس أبنائهم السابقة في بلدهم ولكن هناك حوالي 40٪ من اللاجئات السوريات أشرنَ إلى عدم كفاءة المعلمين كما أن وجود معلم أردني ومساعد معلم سوري يسبب الإرباك للطالب وتضارب في المعلومات.

كما أن 33.6 ٪ منهن أشرن إلى عدم ملائمة المناهج الدراسية لأنّ المناهج الأردنيّة تختلف عن المناهج السّورية والطلاب غير معتادين عليها، مما يؤثر على التحصيل العلمي للطلاب ويزيد من درجة التسرب من الدارس، لاقتناعهم بعدم استفادة أبنائهم من هذا النوع من التعليم.

أكثر من ثلثي اللاجئات السوريات أشرن إلى تسرب أبنائهن أو أبناء أقربائهن من المدرسة مما يشير إلى أن درجة تسرّب الطلاب من المدارس كبيرة جدًا، وأنها أسوء بكثير من درجة التسرب مقارنة بالمدارس في البلد الأصلي وعزوا السبب إلى تدهور الوضع الاقتصادي، وعدم جدوى التعليم هذه الظروف.

أوضحت الدراسة إلى أن 68.2٪ من اللاجئات السوريات أفدْنَ أنَّ المدارس تعاني من اكتضاض في الصفوف ؛ حيث عدد الطلاب في الصفوف كبير مما يقلل من استيعاب الطلاب ففي بعض الصفوف وصل عدد الطلاب أكثر من 60 طالب في أحسن الأحوال وأنه في السابق كان يصل عدد الطلاب في الصف الواحد أكثر من مئة لعدم توافر مدارس تستوعب الأعداد الكبيرة من الطلاب وهذا الوضع أسوأ بكثير مما كان عليه الوضع في بلهم الأصلي.

أشارت نصف اللاجئات السوريات تقريبا إلى أن المسافة بين البيت والمدرسة لا تختلف كثير عن المدرسة في بلدهم الأصلي في حين أشارت حوالي 36.3٪ منهن إلى أن المسافة بعيدة ويجد أبنائهن صعوبة في الوصول إلى المدرسة صيفا بسبب ارتفاع الحرارة أو شتاءً بسبب الأمطار والبرد مشياً على الأقدام مما يسبب لهم التعب والإرهاق لعدم توفر

مواصلات داخل المخيم وأن توفرت فهي مكلفة جدا، مما يدل على التوزيع غير العادل للمدارس في قطاعات المخيم والحاجة إلى المزيد من المدارس .

وهذه النتائج تتوافق مع نتائج دراسة اليونسيف (2014) حيث أشارت إلى أن بعد المسافة عن المدرسة يشكل أحد عوائق الانتظام في الدراسة وسبب في التسرب من المدرسة

يبين الجدول التالي الوضع التعليمي في المخيم مقارنة بالوضع التعليمي في البلد الأصلي كما يلي:

الجدول (7)

توزيع استجابات عينة الدراسة حسب مقارنة الوضع التعليمي في المخيم بالوضع التعليمي في البلد الأصلي

الوضع التعليمي	التصنيف	التكرار	النسبة المئوية ٪
بعد المسافة بين المدرسة والبيت	أسوأ بكثير	26	11.8
	أسوأ	54	24.5
	نفس الشيء	102	46.4
	أفضل	34	15.5
	أفضل بكثير	4	1.8
كفاءة المدرسين في التعليم	أسوأ بكثير	26	11.8
	أسوأ	61	27.7
	نفس الشيء	112	50.9
	أفضل	18	8.2
	أفضل بكثير	3	1.4
عدد الطلاب في الصفوف	أسوأ بكثير	67	30.5
	أسوأ	83	37.7
	نفس الشيء	55	25.0

	أفضل	14	6.4
	أفضل بكثير	1	.5
جودة التعليم والمناهج الدراسية	أسوأ بكثير	22	10.0
	أسوأ	52	23.6
	نفس الشيء	126	57.3
	أفضل	18	8.2
	أفضل بكثير	2	.9
درجة تسرب الطلاب من المدارس	أسوأ بكثير	86	39.1
	أسوأ	70	31.8
	نفس الشيء	55	25.0
	أفضل	7	3.2
	أفضل بكثير	2	.9
ملائمة المدرسة للتدريس	أسوأ بكثير	43	19.5
	أسوأ	80	36.4
	نفس الشيء	78	35.5
	أفضل	16	7.3
	أفضل بكثير	3	1.4
المجموع			100.0

الوضع الاقتصادي

الدخل هو أحد المؤشرات الرئيسية للحالة الاقتصادية، حيث تبين من المسح الميداني الذي أجرته الباحثة إلى أن دخل الأسرة السورية قد انخفض بشكل ملحوظ، حيث بلغ متوسط دخل الأسرة قبل اللجوء ما يعادل 240.66 دينارًا أردنياً، في حين بلغ متوسط دخل الأسرة بعد اللجوء إلى المخيم 163.92 دينارًا أردنيًّا ، ويعتبر الدخل بمقدار

240 دينارًا أردنيًّا دخلا مرتفعا في سوريا عند تحويل العملة إلى الليرة السورية... كما أن أغلب اللاجئين من المناطق الريفية الذين يمتلكون الأراضي الزراعية ويربّون الماشية، ويعتاشون من العمل الزراعي وتجارة المواشي الذي يدرّ عليهم دخلًا مرتفعا ويوفر لهم حياة كريمة.

ولكن بعد اللجوء إلى المخيم انخفض مستوى الدخل عند أغلب اللاجئين بسبب فقدانهم لمصادر رزقهم وأملاكهم وبيوتهم نتيجة الحرب، فحتى الأموال التي حملوها معهم وهي غالبا بالعملة السورية "الليرة السورية" تكون قيمتها أقل عند تحويلها إلى الدينار الأردني بسبب مستوى المعيشي المرتفع في الأردن وغلاء الأسعار نسبة إلى المستوى المعيشي في سوريا، فمبلغ 163.93 دينارًا أردنيًّا لا يسد الاحتياجات الأساسية لأي أسرة تعيش في الأردن كما أن هذا الدخل أغلبه يأتي على شكل كبونات توزع على اللاجئين، بعدد أفراد الأسرة، حيث تبلغ قيمة الكابون 20 دينارًا أردنيًّا للفرد الواحد في الأسرة.

يبين الجدول التالي متوسط دخل الأسرة قبل اللجوء مقارنة بدخل الأسرة بعد اللجوء:

الجدول (8)

توزيع استجابة عينة الدراسة حسب مقارنة الدخل قبل اللجوء بالدخل و بعد اللجوء

المتغير	أقل دخل	اكبر دخل	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
الدخل قبل اللجوء	30.00	1000.00	6240.6	177.5
الدخل بعد اللجوء	20.00	700.00	163.92	88.3

كما كشفت الدراسة أنه بمقارنة طبيعة العمل قبل اللجوء مع طبيعة العمل بعد اللجوء تبين أن نصف اللاجئات السوريات قبل اللجوء لم يكن يعملنَ وكُنَّ ربّات بيوت، وأن نسبة صغيرة منهن تبلغ 15.5٪ كن سابقاً يعملن كموظفات وذلك يرجع إلى أن

حوالي 65٪ من اللاجئات السوريات في المخيم ينحدرن من المناطق الريفية والبادية التي تقيّد عمل المرأة حسب العادات والتقاليد، في حين أن باقي اللاجئات السوريات كن قد عملن في أعمال مختلفة مهنية وغير مهنية مثل العمل الزراعي ، وتربية الدواجن، والإنتاج المنزلي (كمنتوجات الألبان جبنة، لبنة..)، والخياطة والتطريز وحياكة الصوف، كما عملت بعض اللاجئات السوريات كوافيرة وكانت تملك صالون للسيدات وبعضهن كُنَّ يعملن في التجارة بأنواعها(كبيع الملابس ومساحيق التجميل) ويملكن محال تجارية أو يعملن في محال تجارية وغير ذلك من الأعمال الحرة والخدماتية.

أما بعد اللجوء وجدت الدراسة أن 60٪ من اللاجئات السوريات لا يعملن، في حين أن نسبة ضئيلة تبلغ 10.9٪ من اللاجئات السوريات يعملن كموظفات، غالباً ما يعملن في المشاريع النسوية التي تنشأها المنظمات الدولية في المخيم كمشرفة على العاملات في المشروع، أو كمساعدة معلم في المدارس،أو مشرفة حضانة أو معلمة في رياض الأطفال أوفي المجال الصحي أو المجال الخدماتي التابع لهذه المنظمات، وغالبا ما تكون الوظيفة مؤقتة ولمدة 6 أشهر ويتمّ استبدال الموظفين بآخرين، وهناك وظائف لمرة واحدة في العمر كمشرفة على الحمامات أو عاملة نظافة وغيرها، باقي اللّاجئات السوريات يعملن أعمالاً مختلفة مهنية مثل (خياطة، أشغال يدوية، تطريز، حياكة الصوف، عمل اكسسوارات، كوافيرة، قابلة وغيرها) وأعمال غير مهنية (مثل بائعة متجولة، بائعة في محل، عمل منزلي إنتاج بعض المأكولات مثل اللبنة والجبنة والمخللات والبهارات، عاملة نظافة وغيرها) .

يشير الجدول التالي إلى مقارنة طبيعة عمل اللاجئة السورية قبل اللجوء مع طبيعة عملها بعد اللجوء إلى مخيم الزعتري:

الجدول (9)

مقارنة طبيعة عمل المرأة قبل اللجوء مع طبيعة عملها بعد اللجوء

أوضاع العمل	التصنيف	التكرار	النسبة المئوية ٪
طبيعة العمل قبل اللجوء	موظفة	34	15.5
	عمل مهني	18	8.2
	عمل غير مهني	27	12.3
	غير ذلك	30	13.6
	بدون عمل	111	50.5
طبيعة العمل بعد اللجوء	موظفة	24	10.9
	عمل مهني	30	13.6
	عمل غير مهني	25	11.4
	غير ذلك	9	4.1
	بدون عمل	132	60.0
المجموع			100.0

تبين من الدراسة أن متوسط دخل اللاجئة السورية العاملة من عملها يبلغ 46.12 دينارا أردنيا شهريا، وهذا يعتبر دخلا متدنيا جداً بالنسبة لما تبذله المرأة من الجهد ووقت في إنجاز العمل تحت ظروف عمل قاسية، وتوجد قلة من اللاجئات السوريات اللواتي يحملن الشهادات الجامعية والشهادات العليا (كالطب والقانون وادارة الاعمال) يحصلن على وظيفة جيدة في إحدى المنظمات الدولية براتب عالٍ كالعمل في منظمة أطباء بلا حدود براتب 600 دينار أردني، أو العمل كمساعدة مدرس براتب 240 دينار شهريا، وهناك وظيفة عاملة نظافة لمدة أسبوع براتب 42 دينارا أردنيا ولمرة واحدة في العمر.

يشير الجدول التالي إلى متوسط دخل الأسرة السورية اللاجئة في مخيم الزعتري :

الجدول (10)

متوسط دخل الأسرة السورية اللاجئة في مخيم الزعتري

المتغير	أقل دخل	اكبر دخل	المجموع ل(220) أسرة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
متوسط الدخل	0	420	10147.00	46.12	70.13

بينت الدراسة إلى أن 85٪ من اللاجئات السوريات أبدين رغبة في العمل لحاجتهن لزيادة دخل الأسرة، حيث أشارت 85٪ من اللاجئات السوريات إلى أن دخل الأسرة أقل من النفقات، وأن الدخل الحالي للأسرة لا يكفي لسد الاحتياجات الأساسية للأسرة وهناك ازدياد في متطلبات الحياة، في حين أشارت بعضهن إلى أن الدخل الآتي يساوي ما يتم إنفاقه فعليا أي أن الأسرة تنفق فقط ما يأتيها من دخل، وأشارت نسبة ضئيلة لا تتجاوز 2.7٪ من اللاجئات السوريات إلى أن الدخل أكبر من النفقات وهم يعتبرون الطبقة الارستقراطية في المخيم حيث يملكون دخلاً عالياً من عملهم في التجارة داخل المخيم وخارجه او إيرادات من أملاكهم، أو تكون من الفئة التي تعمل في المنظمات الدولية براتب عالٍ . كما يمكن ملاحظة اتساع الفجوة بين اللاجئين الذين تحسنت حالتهم نتيجة عملهم في التجارة وافتتاح محالٍ تجارية في السوق التجاري وبين اللاجئين الذين ما زالوا يعتمدون على المساعدات بشكل أساسي.

مصادر الدخل

تتعدد مصادر دخل الأسرة مثل، الدخل المتأتي من عمل الزوج ، وعمل الزوجة، وعمل الأولاد، ومساعدات إنسانية، ومساعدات من الآخرين، ومدخرات سابقة، حيث بينت الدراسة إلى مصدر الدخل الرئيسي للأسرة اللاجئة هو المساعدات الإنسانية المقدمة من المؤسسات الإنسانية والمتمثلة بنظام الكبونات الذي يمنح لكل فرد من أفراد الأسر كبون بقيمة 20 دينارا أردنيا شهرياً. هذا بالإضافة إلى الدخل من عمل الزوج والزوجة والأولاد الذي يساهم بشكل كبير في سدّ احتياجات الأسرة، بعض اللاجئات السوريات

تحصل على مساعدات من أقربائها أو أحد أفراد أسرتها الذي يعمل في بلد آخر أو يعيش خارج المخيم، كما أشارت معظم اللاجئات السوريات إلى إنفاق أغلب مدخراتهن من أموال ومصاغٍ ذهبي ومجوهرات منذ وصولهن إلى المخيم، لسدّ العجز الحاصل في النفقات، بعضهن باعت مصاغها الذهبي لشراء كرفان، وشراء أدوات منزلية وغير ذلك، إن إنفاق المدخرات على هذا النحو يزيد من فقر الأسر وحرمانها من الاحتياط المادي الذي يلزمها للعودة إلى وطنها وإعادة بناء حياتها من جديد.

تقوم اللاجئة السورية بتوزيع النفقات على الأمور التالية : الأكل، اللباس، ماء وكهرباء، مواصلات، تعليم، علاج. ويحتل الإنفاق على الأكل المرتبة الأولى حيث وصل إنفاق بعض الأسر على شراء الطعام مبلغ 500 دينارٍ يعود ذلك لكبر الأسرة وتعدد أفرادها، في حين لا تنفق أغلب الأسر الكثير من المال على التعليم لأن التعليم الأساسي في المخيم مجاني، إلا إذا كان في الأسرة من يدرس في الجامعة خارج المخيم، أما بالنسبة للإنفاق على العلاج فهو لا يقتطع الكثير من الدخل إلا في حالات خاصة كوجود مرضى بأمراض لا يوجد لها دواء أو علاج في عيادات المخيم ويتم دفع تكاليف العلاج خارج المخيم من دخل الأسرة، أما المواصلات فنادراً ما يستخدمها اللاجئون داخل المخيم فالإنفاق على المواصلات يكون غالباً للخروج من المخيم أو للعودة إليه لغلائها وقلة السيارات التي تعمل بالأجرة داخل المخيم ويزيد الإنفاق على المواصلات في حالات العلاج أو الدراسة خارج المخيم. أما ما يخص الإنفاق على الماء والكهرباء لا يوجد إنفاق من الدخل عليهما لتكفل المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بدفع أثمان الكهرباء والماء التي توفرها للاجئين في المخيم ، ولكن هناك لاجئين يشترون ماتورا يعمل بالوقود لتوليد الكهرباء في حال انقطاع الكهرباء ، ويشترون الوقود لتشغيله وثمن الوقود يقتطع من دخل الأسرة، حيث تنفق بعض الأسر 100 دينار شهريا على الماء والكهرباء.

يشير الجدول التالي إلى مصادر الدخل الشهري للأسرة اللاجئة في مخيم الزعتري وقيمتها وهي كما يلي:

الجدول (11)

مصادر وقيمة الدخل الشهري للأسرة

المتغير	مصدر الدخل	أقل قيمة	أعلى قيمة	المجموع (220)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
مصادر وقيمة الدخل الشهري	من عمل الزوج	0.00	420	5816	26.43	58.93
	من عمل الزوجة	0.00	240	8706	39.57	62.13
	من عمل الأولاد	0.00	200	2155	9.79	31.71
	مساعدات من الآخرين	0.00	220	1155	5.25	25.37
	مساعدات إنسانية	0.00	300	20580	93.54	64.41
	مدخرات سابقة	0.00	290	1130	5.13	32.63
المجموع		0.00	700	38362	174.37	90.56

يبيّن الجدول التالي كيفية توزيع نفقات الأسرة شهريا وهي كما يلي:

جدول رقم (12)

توزيع نفقات الأسرة اللاجئة شهرياً

المتغير	الإنفاق	أقل قيمة	أعلى قيمة	المجموع (220)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
توزيع نفقات الأسرة الشهري	الأكل	0.00	500	33275	151.25	71.49676
	اللباس	0.00	200	8965	40.75	44.38578
	ماء وكهرباء	0.00	100	1120	5.09	12.03082
	مواصلات	0.00	100	2419	10.99	16.51774
	علاج	0.00	150	1595	7.25	21.56134
	تعليم	0.00	50	290	1.31	5.51781
المجموع		25.00	700	48338	219.71	92.53844

والجدير بالذكر أن بعض اللاجئات السوريات أشرنَ إلى الصعوبات التي يواجهنها أثناء استلام الكابون؛ من حيث بعد المسافة عن مراكز التوزيع التي لا تتوفر في كل القطاعات مما يضطرهن إلى المشي لعدة كيلومترات تحت أشعة الشمس والانتظار لساعات لاستلام الكابون بسبب الأعداد الكبيرة للّاجئين وعدم النظام والتدافع والتزاحم بين الرّجال والنّساء مما يُسبب لهنَّ الإحراج والمشقة.

حيث يلاحظ من خريطة المخيم رقم (3) سوء توزيع مراكز الخدمات وتركزها في القطاع الأول والثاني والثالث، كما تتركز الكثافة سكانية في القطاعات القريبة من الخدمات الصحية والمدارس ومن السوق والمحالات التجارية جيث يمتد السوق التجاري عبر القطاعات الأول والثاني والثالث والرابع والخامس، لسهولة الوصول إلى هذه الخدمات دون عناء لعدم توفر مواصلات داخل المخيم، مما يشكل مشقة على سكان القطاعات البعيدة الذين يضطرون للمشي مسافات طويلة للحصول على الخدمات والمواد الغذائية واحتياجاتهم، انظر الخريطة رقم (4).

وتعتبر القطاعات 1 و2و 11 هي المناطق الأكثر غلاءً في الأسعار لقربها من السوق التجار والخدمات المختلفة [1].

الخدمات الصحية

يعتبر المجال الصحي من أهم الأمور التي تؤثر على حياة اللّاجئ، وجود قطاع صحي جيد وتوفير الأدوية والأطباء المتخصصين والمستلزمات والأجهزة الطبية وإنشاء المستشفيات والمراكز الصحية يدعم صمود اللّاجئ ويساعده على الاستمرار في الحياة داخل المخيم، وتعتبر حاجة ملحة وضرورية للاجئين الذين فرّوا من الحرب منهم المرضى والمصابين والجرحى جراء القصف ومن لم يُصَبْ جسديا أصيب بصدمة نفسية من الأهوال ومناظر القتل والدمار التي شاهدها أو بسبب فقدانه لأحد أفراد عائلته وأقربائه ، خصوصا الأطفال والنساء، مما يستدعي وجود قطاع صحي على مستوى عالٍ من الكفاءة والمهنية في التعامل مع الحالات المرضية المختلفة وطواقم طبية متخصصة، ويحظى القطاع الصحي في المخيم برعاية المفوضية السامية لشؤون اللاجئين وجمعية العون الصحي الأردنية بشكل أساسي، بالإضافة إلى المنظمات الإنسانية التي تعنى بهذا الجانب ضمن نشاطاتها في المخيم .

حيث يوجد في المخيم 10 مراكز صحية، كما يوجد مستشفيات ميدانية في المخيم منها:

* المشفى المغربي: يتسع ل32 سريرا ويعمل فيه حوالي 26 طبيب في تخصصات مختلفة كالجراحة والولادة والأعصاب.
* المستشفى السعودي: يحوي 12 عيادة ، ومختبر تحاليل ، وقسم تصوير الأشعة، ووحدة ولادة وأطفال حديثي الولادة، كما يقدم اللقاحات والتطعيم والحليب للأطفال.

(1) Lived Za`atari Project, (2016)," The Za`atari Refugee Camp", Livedproject.org

يوجد ثلاثة مستشفيات في المخيم وهي : المستشفى الفرنسي ، المستشفى الأردني الإيطالي، والمستشفى الطبي الشامل (العون)، كما تمَّ في 2015 افتتاح مركز طبي شامل بدعم من دولة الكويت[1] ، بالإضافة إلى المراكز الصحية للأمومة والطفولة التي تعنى بالمرأة وأطفالها وتقدم الرعاية الصحية للحوامل والمواليد الجدد وتقدم لهم الأدوية واللقاحات والفتيامينات والأدوية ، كما توجد عيادة طب أسنان في مركز الأمومة والطفولة التابع للإغاثة الطبية العربية.

يعاني القطاع الصّحي من عدة مشكلات منها:

1- قلّة المراكز الصحية وسوء توزيعها في أرجاء المخيم مما يسبب مشقة في التنقل على المرضى.
2- قلة المستشفيات والعيادات المتخصصة
3- نقص في الأدوية.
4- الفوضى وعدم تنظيم الدور لتسجيل المرضى .
5- انتشار الأوبئة والأمراض بشكل متكرر بسبب ظروف المخيم كقلة النظافة والبيئة الصحراوية
6- قلة توفر حوالات طبية لأصحاب الأمراض الخطيرة والحالات الحرجة إلى خارج المخيم
7- ضعف الكفاءة للعاملين في القطاع الصحي وسوء معاملة المرضى.
8- قلة عدد الأجهزة الطبية بحيث لا تكفي لخدمة جميع المرضى .

كما كشفت الدراسة الميدانية التي أجرتها الباحثة إلى أنه 21.8٪ من الأسر اللاجئة في المخيم يوجد فيها مرضى مصابين بأمراض مزمنة مختلفة كالسكري وأمراض القلب والضغط والصّرع وغيره، وأشارت بعض اللاجئات السوريات أن من أفراد أسرتها من

(1) "The Zaatari Refugee camp" على موقع الكتروني livedproject.org

أصيب بأمراض مزمنة بعد لجوئهم إلى المخيم نتيجة الوضع النفسي لهم وما مروا بـه مـن ظروف صعبة.

كما بينت الدراسة بأن 10.5٪ من الأسر اللاجئة في المخيم يوجد بها معاقون ، تتراوح مابين إعاقة عقلية متطورة مثل الشلل الدماغي وإعاقة حركية بسـيطة ، بالإضـافة إلى بعض حالات الإعاقة الجسدية بسبب الإصابة في الحرب كالشـلل في القـدمين أو بـتر أحد الأطراف أو إعاقة سمعية أو بصرية، كما هناك المقعـدين العجـزة مـن كبـار السـن الذين يحتاجون إلى رعاية خاصة.

وفي كل هذه الحالات غالبا ما تقوم المرأة في الأسرة (الأم أو الزوجـة أو الأخـت أو الجدة غيرها) "بدور الممرضة" بالعناية بهذه الحالات من مرضى ومعـاقين وكبـار السّـن والأطفال، لارتباط هذا العمل بدورها الإنجابي الناتج عن التقسيم الجنـدري لـلأدوار في الأسرة، وهذا يشكل عبئا نفسيا وجسديا على المـرأة خصوصـا أنهـا في أغلـب الحـالات تقوم بهذا العمل بمفردها دون تلقي مساعدة من أحد. وعلى المؤسسات التي تعنـى بهـذه الحالات مراعاة الدور التي تقوم به المرأة بالعناية بهذه الفئة من المرضـى في ظـل ظـروف الحرب واللجوء القاسية في المخيم، وتقديم المساعدة لها لوجستيا ونفسيا.

والجدير بالذكر أن بعض المعاقين الذين في سن المدرسة يواجهون صعوبة بالغـة في الوصول إلى المدرسة أو المراكز العلاجية والتأهيل بسبب بعد المسافة عن البيت وحاجتهم إلى وسيلة نقل يومية، ووسائل النقل في المخيم مرتفعة التكلفـة، ممـا لايشـجع الأهـل إلى إرسال أبنائهم المعاقين إلى المدرسـة أو المراكـز التعليميـة والنشـاطات الترفيهيـة ويبقـيهم حبيسي المنزل.

الجدول (13)

توزيع استجابات عيّنة الدراسة حسب الحالة الصحية ووجود إعاقات في الأسرة

المتغير	التصنيف	التكرار	النسبة المئوية ٪
هل توجد في الأسرة أمراض مزمنة ؟	نعم	48	21.8
	لا	172	78.2
هل يوجد في الأسرة معاقون ؟	نعم	23	10.5
	لا	197	89.5
المجموع		220	100.0

كما كشفت الدراسة أن ما يتعلق بمستوى الخدمات الصحية في المراكز الصحية أفادت 55.7٪ من اللاجئات السوريات إلى أن مستوى الخدمات المقدمة لهن في هذه المراكز بشكل عام مشابه لما كان مقدم لهنَّ من خِدمات في بلدهنَّ الأصلي في حين أشارت 14.6٪ منهن إلى أن مستوى الخدمات أفضل من مستوى الخدمات في بلدهن الأصلي. ويعود ذلك إلى أن القطاع الصحي في المخيم يحظى باهتمام بالغ من قبل إدارة المخيم والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين والمؤسسات الإنسانية الدولية العاملة فيه التي تعطي أولوية بالغة للمحافظة على الصحة العامة للإنسان وتعنى بشكل خاص بصحة الأم والأطفال.

أما فيما يتعلق بتوفر الدواء في الصيدليات أفادت 54.5 ٪ من اللاجئات السوريات إلى أن الأدوية البسيطة المعتادة (كدواء الحرارة والالتهابات والإنفلونزا أو أدوية الأطفال...وغيرها من الأدوية التي تخص الحالات المرضية البسيطة) متوفرة بكثرة كما في بلدهن الأصلي، أمّا الأدوية التي تخصُّ الأمراض المزمنة والحالات المرضية الخطيرة (كدواء القلب والشريان، والكرتزون، وأدوية الأمراض النفسية والعصبية وغيرها) غير متوفرة باستمرار أو غير موجودة أبدا ، مما يضطر اللاجئ إلى شرائها من خارج المخيم أو اللجوء إلى أحد الجمعيات الخيرية لتوفير ثمنها وهذا ما أكدت عليه حوالي 35.9٪ من اللاجئات السوريات اللواتي أفدنَ إلى أن توفّر الدواء في الصيدليات

أسوأ وأسوأ بكثير مقارنة مما كان عليه في بلدهن الأصلي حيث كُنَّ يحصلنَ على الأدوية بالمجان .

أشارت حوالي نصف اللاجئات السوريات إلى توفر مستشفيات للمبيت وخدمات طبية متخصصة وأنها مقاربة لما هو موجود في بلدهن الأصلي، ولكن أشارت حوالي 41٪ من اللاجئات السوريات إلى قلة توفر مستشفيات للمبيت أو خدمات طبية متخصصة ويعود ذلك إلى أن المستشفيات الموجودة في المخيم صغيرة ، ولا توجد فيها عيادات متخصصة ، حيث يقتصر المبيت فيها على الحالات الطبية غير الحرجة كالولادة والكسور وحالات الإسهال للأطفال وغيرها.. كما يوجد قسم للطوارئ....أما الحالات الحرجة والتي تحتاج إلى عمليات جراحية وأجهزة متطورة وعناية مكثفة فإنه يتم تحويلها إلى خارج المخيم إلى المستشفيات الأردنية ... كما لا يوجد في المخيم عيادات متخصصة وعدم توفر أطباء متخصصين ببعض الأمراض مثل عيادة للأمراض الجلدية والأمراض العقلية و النفسية وعيادة أمراض القلب حيث يتمُّ تحويل هذه الحالات أيضا إلى خارج المخيم، مما يشكل عبئا ماديا كبيراً على الأسرة ومشقة كبيرة على المرضى مقارنة بالوضع في بلدهن الأصلي حيث تتوفر هذه الخدمات في المستشفيات الحكومية وبأسعار رمزية.

وهذا ينطبق على توفر خدمات المختبرات والتحاليل الطبية حيث أشارت 57.3٪ من اللاجئات السوريات إلى أنها مشابهة لما في بلدهن الأصلي في حين أشارت حوالي 29.1٪ منهن إلى أنها أسوأ وأسوأ بكثير وذلك يعود إلى عدم توفر بعض التحاليل الطبية في المختبرات في المخيم كما كان متوفر لهن في بلدهن الأصلي، ويضطر اللاجئ إلى إجراء هذه التحاليل الطبية في المختبرات الخاصة في مدينة المفرق على حسابه الخاص، كما أشارت بعض اللاجئات السوريات إلى أن من أفراد أسرتها يجري فحوصات دورية شهريا خصوصا أصحاب بعض الإمراض المزمنة وهي غير متوفرة في المخيم مما تشكل عليه عبئا ماديا كبيراً أو لا يجريها أصلاً فتهدد صحته.. كما أن بعض صور الأشعة غير متوفرة في المخيم كالصورة الطبقية والملونة مما يضطر اللاجئ لإجرائها خارج المخيم على حسابه الخاص وهي مكلفة جداً.

بينت الدراسة إلى أن 47.7٪ من اللاجئات السوريات أشـرن أن مسـتوى كفـاءة العاملين في المجال الصحي مشابه للوضع في بلدهن الأصـلي، في حـين أشـارت 37.7 ٪ من اللاجئات السوريات أن العاملين في المجال الصحي ليسـوا علـى المسـتوى جيـد مـن الكفاءة وأنهم أسوأ وأسـوأ بكـثير مـن مسـتوى العـاملين في المجـال الصـحي في بلـدهن الأصلي، حيث أشارت اللاجئات السوريات إلى عـدم تـوفر أطبـاء متخصصـين بـبعض الإمراض ، وأن هناك حالات إهمال من قبل الأطبـاء أو الممرضـين أو أخطـاء طبيـة في تشخيص وعلاج بعض الحالات وإعطاء أدوية غير مناسبة، أو إسعاف الحالات الطارئـة وعدم استقبال جميع العمليات الطارئة، ولا توجد مهنية بل نقص بالخبرة في التعامـل مـع المرضى المعاقين عقليا أو جسديا.

هناك نسبة قليلة من اللاجئات السوريات أفـادت إلى أن القطـاع الصّـحي بشـكل عام أفضل مما هو في بلدهم الأصلي ويعود ذلك إلى أن أغلب النساء اللاجئات في المخيم من المناطق الريفية أو البدوية التي غالبا لا تتوفر فيها خدمات طبية متطورة أو يوجد بهـا مراكز صحية بسيطة مقارنة بما هو موجود في المخيم من خدمات متقدمة ومحسنة.

يبين الجدول التالي البيانات حـول الخـدمات الصـحية في مخـيم الـزعتري مقارنـة بالخدمات الصحية في البلد الأصلي :

الجدول (14)

توزيع استجابات عينة الدراسة حسب مقارنة الخدمات الصحية في المخيم بالخدمات الصحية في البلد الأصلي

الوضع الصحي	التصنيف	التكرار	النسبة المئوية ٪
مسـتوى الخـدمات الصـحية المقدمـة في المراكز الصحية	أسوأ بكثير	28	12.7
	أسوأ	44	20.0
	نفس الشيء	116	52.7
	أفضل	27	12.3

	أفضل بكثير	5	2.3
توفر الدواء في الصيدليات	أسوأ بكثير	27	12.3
	أسوأ	52	23.6
	نفس الشيء	120	54.5
	أفضل	17	7.7
	أفضل بكثير	4	1.8
توفر مستشفيات للمبيت	أسوأ بكثير	36	16.4
	أسوأ	56	25.5
	نفس الشيء	105	47.7
	أفضل	17	7.7
	أفضل بكثير	6	2.7
الوضع الصحي	التصنيف	التكرار	النسبة المئوية ٪
توفر خدمات مختبرات وتحاليل طبية	أسوأ بكثير	28	12.7
	أسوأ	36	16.4
	نفس الشيء	126	57.3
	أفضل	24	10.9
	أفضل بكثير	6	2.7
توفر خدمات طبية متخصصة	أسوأ بكثير	45	20.5
	أسوأ	46	20.9
	نفس الشيء	107	48.6
	أفضل	16	7.3
	أفضل بكثير	6	2.7
كفاءة العاملين في المجال الصحي	أسوأ بكثير	31	14.1

	أسوأ	52	23.6
	نفس الشيء	105	47.7
	أفضل	24	10.9
	أفضل بكثير	8	3.6
المجموع			100.0

يعكس هذا الفصل مجمل الأوضاع المعيشية للاجئين السوريين في مخيم الـزعتري، من حيث توافر الخدمات الأساسية المتعلقة بالسكن مثل المرافق الصحية لـه، وخـدمات الصحة والتعليم والحالة الاقتصادية والعمل ودخل الأسرة والنفقات، انظر الملاحق مـن (10-21) خرائط للقطاعات الاثني عشر في المخـيم توضـح توزيـع المرافـق والخـدمات المتعلقة بكل من المجالات السكن والتعلـيم والصـحة والاقتصـاد بالإضـافة إلى الشـوارع وأماكن العبادة وأماكن الترفيه ومراكز توزيع المساعدات في كل قطاع من قطاعات المخيم الاثني عشر.

هـذا العـرض وضـح الـتغيرات مـن مختلـف النـواحي (السـكنية، والتعليميـة، والاقتصادية، والصحية) التي أثرت على وضع اللاجئة السورية في مخيم الزعتري، وهـذا يجيب على التساؤل الأول لهذه الدراسة.

أما أسئلة الدراسة الأخرى وفرضيات الدراسـة سـيتم الإجابـة عليهـا في الفصـل القادم.

الفصل الرابع
الطّريقة والاجراءات

منهج الدّراسة

مجتمع الدّراسة

أداة الدّراسة

صدق الأداة

ثبات الأداة

إجراءات الدّراسة

المعالجات الإحصائيّة

الفصل الرابع

الطريقة والاجراءات

يتضمن هذا الفصل عرضاً للمنهج المستخدم في هذه الدراسة ومجتمع وعينة وأداة الدراسة ودلالات صدق وثبات الأداة المستخدمة في هذه الدراسة وإجراءات الدراسة والمعالجات الإحصائية، وفيما يلي توضيح ذلك:

منهج الدراسة

اعتمدت الباحثة استخدام المنهج الوصفي التحليلي في البحث لجمع البيانات، حيث تمّ جمع البيانات من الميدان، فالمنهاج الوصفي يتناسب مع مشكلة البحث التي تتطرق الى مشكلة إنسانية اجتماعية وهي اللجوء وأثاره على المرأة، حيث يقدم وصفا لواقع المرأة في المخيم بالإضافة الى المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية التي تواجهها المرأة اللاجئة في حياتها في المخيم.

كما تمّ توفير أكبر قدر ممكن من البيانات والمعلومات الخاصة بالمرأة في المخيم، وذلك من خلال استمارة تحوي مجموعة من الأسئلة تغطي الهدف والغاية المطلوبة منها، وتمّ اختيار عينة عشوائية من مجموع الأسر القاطنة في مخيم الزعتري، موزعة على 12 قطاع (مربع) سكني في المخيم.

تمت عملية اختيار الأسر في كل قطاع بطريقة عشوائية اعتماداً على سجلات الدوائر الرسمية في المخيم، وتمَّ استخدام المنهج الوصفي التحليلي وأدواته لتحليل البيانات والإجابة على تساؤلات الدراسة وفحص الفرضيات لإستخراج النتائج التي تفيد في تقديم اقتراحات وتوصيات للمعنين تسعى لتحقيق وضع معيشي أفضل لحياة المرأة اللاجئة في المخيم ومواجهة الصعوبات والمشكلات التي واجهتها بعد اللجوء.

مجتمع الدراسة

النساء اللاجئات السّوريات المقيمات في مخيم الزعتري للاجئين السورين في المفرق\الاردن، تشكل نسبة الإناث حوالي50٪من سكان مخيم الزعتري البالغ عددهم حتى تاريخ 17\2\2016 (79.558) لاجيء ولاجئة، أي أن مجمل عدد الإناث في المخيم بلغ (39779) أنثى، حيث بلغ مجتمع الدراسة (9096) امرأة فوق سن الثامنة عشر(18+) بما يشكل ما نسبته 23٪ من عدد الإناث في مخيم الزعتري، حسب احصائيات المفوضية السامية لشؤون اللاجئين لسنة 2016[1].

قامت الباحثة باختيار عينة عشوائية مؤلفة من (220) لاجئة سورية بما نسبته (2٪) من مجتمع الدراسة، وفيما يلي وصف لخصائص عينة الدراسة حسب متغيراتها المستقلة:

جدول (15)

توزيع عيّنة الدراسة حسب متغيراتها المستقلة

المتغير	التصنيف	التكرار	النسبة المئوية ٪
العمر	أقل من 20	26	11.8
	20-29 سنة	67	30.5
	30-39 سنة	62	28.2
	40-49 سنة	49	22.3
	50 سنة فاكثر	16	7.3
الحالة الاجتماعية	متزوجة	155	70.5
	مطلقة	10	4.5
	أرملة	22	10.0
	منفصلة	1	.5

(1) unhcr.org/syrianrefugess

	عزباء	32	14.5
المستوى التعليمي	أمي	15	6.8
	أساسي	111	50.5
	ثانوي	69	31.4
	أعلى	25	11.4
حالة العمل	أعمل	75	34.1
	لا أعمل	145	65.9
عدد أفراد الأسرة	أقل من 5 أفراد	77	35.0
	5-10 أفراد	128	58.2
	أكثر من 10 أفراد	15	6.8
دخل الأسرة	أقل من 100 دينار	55	25.0
	100 وأقل من 200 دينار	111	50.5
	200 وأقل من 300 دينار	40	18.2
	أكثر من 300 دينار	14	6.4
مدة الحياة الزوجية	غير متزوجة	32	14.5
	أقل من 5 سنوات	33	15.0
	5- وأقل من 10 سنوات	47	21.4
	أكثر من 10 سنوات	108	49.1
المجموع		220	100.0

أداة الدراسة

استخدمت الباحثة الاستبانة أداة لدراستها على المبحوثات من اللاجئات في المخيم المذكور، وتضمنت الاستبانة سبعة محاور هي: المحور الأول ويتضمن البيانات الشخصية لعينة الدراسة وتتضمن بيانات تتعلق باللاجئة. والمحور الثاني: ويتضمن بيانات غير

ديمغرافية. والمحور الثالث: ويتضمن الحالة السكنية، والمحور الرابع: ويتضمن الحالة التعليمية، والمحور الخامس: ويتضمن الوضع الاقتصادي، والمحور السادس: ويتضمن الخدمات الصحية ومقارنتها بالوضع السابق، والمحور السابع: ويتضمن التحديات الاجتماعية، والنفسية، والاقتصادية، والسكنية التي تواجه المرأة السورية اللاجئة. وقد قامت الباحثة بتصميمها وتطويرها كأداة لجمع المعلومات، وذلك وفقًا للخطوات الآتية:

1. مراجعة الأدب النظري المتعلق بحالات اللجوء .
2. مراجعة الأبحاث والدراسات والكتب التي بحثت في الأوضاع الاجتماعية، والنفسية، والاقتصادية، وأوضاع السكن للاجئين .
3. المناقشات والأفكار مع المتخصصين في مجال الدراسة .

وقد تكونت أداة الدراسة من سبعة أقسام :

القسم الأول: ويشمل المعلومات الأولية عن اللاجئة التي قامت بتعبئة الاستبانة وتتضمن البيانات الشخصية والظروف العائلية .

القسم الثاني : واشتمل على البيانات غير الديمغرافية للمرأة في حالة اللجوء.

القسم الثالث: وتضمن حالة السكن في اللجوء، ومشاكل السكن من توفر المرافق الصحية .

القسم الرابع: وتضمن الحالة التعليمية لأسرة المرأة في اللجوء بالإضافة إلى مقارنة الوضع التعليمي في المخيم بالوضع التعليمي في البلد الأصلي.

القسم الخامس: واشتمل على الوضع الاقتصادي للمرأة في اللجوء مثل مقدار الدخل السابق واللاحق، وطبيعة العمل قبل اللجوء وبعده، ومتوسط الأجر الشهري للمرأة العاملة، والرغبة بالعمل، ومقارنة الدخل الحالي ومصادره بالنفقات وكيفية توزيعها.

القسم السادس: واشتمل على الأوضاع الصحية وعلى وجود أمراض مزمنة، وإعاقات، والخدمات الصحية في المخيم، ومقارنتها في البلد الأصلي .

القسم السابع: واشتمل على (30) فقرة موزعة على أربعة مجالات هي الاجتماعية، والنفسية، والاقتصادية، وحالة السّكن حيث تتم الاستجابة عن هذه الفقرات من خلال مقياس ليكرت الخماسي وتبدأ بالدرجة (موافق بشدة) وتعطى (5) درجات، و(موافق) وتعطى (4) درجات، و(ومحايد) وتعطى (3) درجات ، و (معارض) وتعطى درجتين ، و(معارض بشدة) وتعطى درجة واحدة .

جدول(16):

فقرات الاستبانة تبعاً لمجالاتها

الرقم	المجال	عدد الفقرات	الفقرات
1	الحالة الاجتماعية	10	10-1
2	الحالة النفسية	9	19-11
3	الحالة الاقتصادية	6	25-20
4	حالة السكن	5	30-26
المجموع		30	

• المقابلات: قامت الباحثة بإجراء المقابلات مع أعضاء من المجتمع المحلي الذي تقوم بدراسته في المخيم، وخاصة الأشخاص ذوي الصلة بالبحث، حيث تتيح المقابلات للباحثة الاقتراب من الجماعات ذوي العلاقة للمساعدة بدراسة أحد الظواهر الاجتماعية وهذا الاقتراب رهين بمدى تقبل المجتمع للباحثة، فالباحث والمبحوث هما الأساس في الحصول على معلومات وبيانات ذات مصداقية.

كما قامت الباحثة بإجراء مقابلات مع مدير المخيم، ومدير العلاقات العامة، ومدير الشرطة المجتمعية، ومسؤولين وعاملين في عدد من المؤسسات الانسانية العاملة في المخيم، بالإضافة إلى إجراء مقابلات مع لاجئات سوريات من سكان المخيم.

صدق الأداة

تم التحقق من الصدق الظاهري من خلال عرض أداة الدراسة على مجموعة من المحكمين المختصين في شؤون الدراسات النسوية، وقد طلب من المحكمين إبداء الرأي في فقرات أداة الدراسة من حيث صياغة الفقرات، ومدى مناسبتها للمجال الذي وُضعت فيه، إما بالموافقة عليها أو تعديل صياغتها أو حذفها لعدم أهميتها، وقد رأى المحكِّمون بضرورة إعادة صياغة بعض الفقرات، ولقد تكونت أداة الدراسة في صورتها النهائية من سبعة أقسام منها (30) فقرة رئيسية تبحث في الاتجاهات نحو مجالات البحث، وبذلك يكون قد تحقق الصدق الظاهري للاستبانة، وأصبحت أداة الدراسة في صورتها النهائية (ملحق رقم3).

ثبات الأداة:

لقد تم استخراج معامل ثبات الأداة، باستخدام معادلة كرونباخ ألفا ، Cronbach's Alpha

والجدول (3) يبين معاملات الثبات لأداة الدراسة ومجالاتها.

جدول (17):

معاملات الثبات لأداة الدراسة ومجالاتها

الرقم	المجال	عدد الفقرات	معامل الثبات بطريقة كرونباخ ألفا
1	الحالة الاجتماعية	10	0.817
2	الحالة النفسية	9	0.800
3	الحالة الاقتصادية	6	0.775
4	حالة السكن	5	0.892
الثبات الكلي		58	0.898

يتضح من الجدول رقم (3) أن معاملات الثبات لمجالات الاستبانة تراوحت بين (0800- 0.892) للمجالات الأول (الحالة الاجتماعية) و الرابع (حالة السكن) في حين بلغ الثبات الكلي (0.898) وهو معامل ثبات عالٍ ويفي بأغراض البحث العلمي.

إجراءات الدراسة:

1- قامت الباحثة في بزيارة أولى الى المخيم، هذه الزيارة أتاحت للباحثة تكوين صورة أولية عن المخيم وحياة اللاجئين فيه، توضح مستقبلا منهجية عمل الدراسة وطبيعة البيانات التي سيتم جمعها.

من أجل جمع المعلومات عن واقع الحياة في المخيم والتعرف أكثر على أوضاع اللاجئين وبخاصة النساء، وطريقة حياتهن والصعوبات التي تواجهن، قامت الباحثة بعمل تصريح لدخول المخيم، حيث أن واقع دخول المخيم يحتاج إلى تنسيق مسبق وتصريح من قبل السلطات الأردنية، الذين أبدوا استعداداً وتعاوناً مع الباحثة في عمل هذه الدراسة، حيث تم توجيه الباحثة من قبل إدارة المخيم إلى إحدى المنظمات الإنسانية وهي Un Women التي تعنى بشؤون المرأة اللاجئة بشكل خاص للعمل من خلالها لإنجاز هذه المهمة، كما قامت الباحثة بالتعرف على العديد من اللاجئات السوريات وتوطيد العلاقة معهن، والاستعانة بإحدى النساء كمرشد ودليل مرافق لها في جولاتها داخل المخيم للتعرف على المجتمع المحلي فيه.

فقد تم التحدث إلى عدد من النساء اللاجئات السوريات وسردن تجاربهن خلال لجوئهن من بلادهن إلى المخيم، باستخدام أسلوب الوصف السردي حيث تم طرح أسئلة عامة على اللاجئات قي المخيم ليسردن قصصهنَّ و اقتصر دور الباحثة على إعادة المبحوثين إلى المسار السردي إذا حدنَ عنه أو لطلب توضيح[1].

2- تم بناء استبانة لتوزيعها على النساء في المخيم حيث اشتملت الاستبانة على الأقسام التالية[2]:

- البيانات الشخصية الخاصة بالنساء اللاجئات
- البيانات حول الزوج

(1)Mason,Jennifer,(2002), " Qualitative Researching", 2nd edition,SAGE Publications Ltd,London, page63

(2)Rubin,Allen & Babbie,Earl, (2008)," Research Methods for Social Work",sixth edition, page210.

- البيانات حول الحالة السكنية وتحديات السكن في المخيم .
- البيانات حول الوضع التعليمي في المخيم والمعيقات التي تواجه الطلاب .
- البيانات حول الخدمات الصحية المقدمة للاجئين .
- البيانات حول الوضع الاقتصادي .
- تحديد التحديات التي تواجه المرأة اللاجئة في المخيم من خلال تصنيفها إلى مجالات وهي:

- الحالة الاجتماعية
- الحالة النفسية
- الحالة الاقتصادية
- الحالة السكنية

3- عرض أداة الدراسة على المحكمين من ذوي الخبرة في الجامعات الفلسطينية.

4- إجراء التعديلات المقترحة لأداة الدراسة وفقا لآراء المحكمين.

5- تحديد مجتمع الدراسة.

6- توزيع الاستبانة: تمَّ توزيع الاستبانة بالاستعانة بفريق ميداني مكون من 8 نساء من سكان مخيم الزعتري، وتم تدريبهن على الطريقة المثلى لتعبئة الاستبيانات وطريقة طرح وشرح الأسئلة للمبحوثات، ثم تم توزيع الاستبانات على النساء في 12 قطاع في المخيم وجمعها.

7- إدخال البيانات إلى الحاسب ومعالجتها إحصائيا باستخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS وتحليلها.

8- استخراج النتائج ومناقشتها.

9- الخروج بالنتائج والتوصيات.

المعالجة الإحصائية:

بعد جمع البيانات, وترميزها, ومعالجتها بالطرق الإحصائية المناسبة، وذلك باستخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS ، وقد استخدمت الباحثة المعالجات الإحصائية منها، التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية، بالإضافة إلى الاختبارات الإحصائية ومنها اختبار التباين الأحادي One Way ANOVA، واختبار العينتين المستقلتين Independent Sample t-test، واختبار االجداول المتقاطعة Cross tabulation، ومصفوفة بيرسون لقياس معامل الارتباط بين المتغيرات (Pearson Correlation Matrix) ، ومعادلة كرونباخ ألفا لحساب معامل الثبات.

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والفرضيات

النتائج المتعلقة بأسئلة الدّراسة

النتائج المتعلقة بفرضيات الدّراسة

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والفرضيات

يتناول هذا الفصل الإجابة على التساؤل الثاني من الدراسة (بالتحليل الإحصائي الكمي)، والتي تحاول الدراسة الإجابة عليه، من خلال تحديد التحديات المختلفة التي تواجه اللاجئة السورية في مخيم الزعتري وتاثيرها على حياة المرأة في المخيم والتوجهات المصاحبة لها، كما يتناول هذا الفصل بالتحليل والتفسير فحص الفرضيات التي وضعت لقياس درجة الفوارق الإحصائية بين مستويات التحديات والمتغيرات المستقلة لتحديد أثر هذه المتغيرات وهي (العمر، والحالة الاجتماعية، والمستوى التعليمي، وحالة العمل، وعدد أفراد الأسرة، ودخل الأسرة، ومدة الحياة الزوجية)، وتحليل النتائج الإحصائية وتفسيرها.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني للدراسة:

ما التحديات (الاجتماعية، والنفسية، والاقتصادية، والسكنية) التي تواجه اللاجئة السورية في مخيم الزعتري من منظور النوع الاجتماعي؟

تمَّ تصنيف التحديات التي تواجهة المرأة السورية اللاجئة في مخيم الزعتري والناتجة عن مأساة اللجوء وظروف المعيشية في المخيم، بالتحديات التالية:

التحديات الاجتماعية : وتشمل المشاكل الاجتماعية والعائلية التي تواجها اللاجئة السورية وأثر اللجوء على علاقاتها الاجتماعية والقرابية ، والتكافل الاجتماعي، وتغير الوضع الاجتماعي لها، ونظرة المجتمع للاجئة، وانتهاك حقوقها، بالإضافة إلى العادات والتقاليد المقيّدة لحرية للمرأة.

التحديات النفسية : وتشمل هـذه التحـديات أثـر اللجـوء علـى نفسـية اللاجئـة السورية من حيث الاستقرار النفسي والقلق والخوف ومشاعر الغربة والخطر والإحبـاط والعزلة والثقة بالنفس والتي تؤثر بشكل مباشر على السلوك.

التحديات الاقتصادية : وتشمل الوضع الاقتصادي وفرص العمـل والمسـاعدات المادية والعينية وتأثير الوضع الاقتصادي علـى بعـض القـرارات الـتي تخـص الإنـاث في الأسرة السورية اللاجئة بعد اللجوء.

التحديات السكنية : وشمل وضع المخيم من الناحية السكنية وتصميمه وملاءمته لعيش النساء فيه من حيث الأمان والازدحام ومراعاة احتياجات المرأة وخصوصيتها.

ومن أجل الإجابة عن هذا السؤال تمَّ استخراج المتوسـطات الحسـابية والانحـراف المعياري والنسبة المئوية ودرجة الاستجابة لكل فقرة من فقرات مجالات أداة الدّراسة.

استخدمت الباحثة مقياس ليكرت الخماسي في القياس لتقدير مستوى التحديات ، ولتفسير نتائج الدراسة استخدمت الباحثة النسب المئوية التالية :

(أكثر من 80٪) كبيرة جداً

(من 70 و أقل من 80٪) كبيرة.

(من 60 واقل من 70٪) متوسطة.

(من 50 وأقل من 60٪) قليلة

أقل من 50٪ درجة قليلة جداً

وقد أظهرت نتائج الدراسة إلى أن التحديات التي تواجه اللاجئة السورية في مخـيم الزعتري من منظور النوع الاجتماعي ، كانت كبيرة على المستوى الكلـي وكـذلك علـى جميع المجالات (الاجتماعية والنفسية والاقتصادية والسكنية) حيث كانت النسـبة المئويـة بين (من 70.0٪ وأقل من 80.0٪). وقد احتلت تحديات السّكن الدرجة الأعلى بنسبة مئوية 79.2٪ وبمتوسـط حسـابي مقـداره 3.96، يليهـا التحـديات الاقتصـادية بنسـبة 77.2٪ وبمتوسـط حسـابي قـدره 3.86 تليهـا المعوقـات الاجتماعيـة بنسـبة 77.0٪ وبمتوسط حسابي مقداره 3.85 أما التحديات النفسية كانـت هـي الأقـل بنسـبة72.2٪

ومتوسط حسابي قدره (3.81). كما سيتم تناول كلٍّ من التحديات بالشرح والتفسير بشكل منفصل ، لإعطاء صورة متكاملة أوضح وأعم:

1 -التحديات الاجتماعية

تشمل المشاكل الاجتماعية والعائلية التي تواجهها اللّاجئة السورية وأثر اللجوء على علاقاتها الاجتماعية والقرابية، والتكافل الاجتماعي، وتغير الوضع الاجتماعي لها، ونظرة المجتمع للاجئة السورية، وانتهاك حقوقها، بالإضافة إلى العادات والتقاليد المقيدة لحريته، كما يتضح من الجدول التالي.

جدول رقم(18): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية ودرجة التحديات الاجتماعية التي تواجه اللّاجئة السورية في مخيم الزعتري من منظور النوع الاجتماعي مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب المتوسط الحسابي

رقم الفقرات	رقمها في الاستبانة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدرجة
1	1	يلقي اللجوء أعباء ومسؤوليات على المرأة أكثر من غيرها	4.50	0.73	90.0	كبيرة جداً
2	2	غياب الزوج عن الأسرة يزيد الأعباء على المرأة	4.43	0.64	88.6	كبيرة جداً
3	3	النساء أكثر عرضة للامتهان في حالة اللجوء	4.22	0.87	84.4	كبيرة جداً
4	4	انتهاك حقوق الإنسان أكثر ما تكون ضحيته المرأة	3.96	0.95	97.2	كبيرة
5	10	تردي في نوعية الخدمات ومستوياتها	3.80	1.07	76.0	كبيرة
6	9	تلقي المساعدات يلقي شعور بالدونية لدى المرأة اللاجئة	3.72	1.06	74.4	كبيرة
7	6	تحمل المراة اللاجئة النظرة الدونية والحكم المسبق عليها	3.60	1.17	72.0	كبيرة
8	5	اضطرار المراة في حالة اللجوء بالقبول بأشياء غير راضية عنها	3.54	1.27	70.8	كبيرة

9	7	يقلل اللجوء من التكافل الاجتماعي والتعاون بين اللاجئين	3.38	1.31	67.6	متوسطة
10	8	انحلال أواصر العلاقات القرابية بين اللاجئين	3.35	1.24	67.0	متوسطة
الدرجة الكلية			3.85	0.61	77.0	كبيرة

يتضح من خلال البيانات في الجدول رقم (18) أن التحديات الاجتماعية التي تواجه اللاجئة السورية في مخيم الزعتري من منظور النوع الاجتماعي كانت بدرجة كبيرة جداً على الفقرات (1، 2، 3) حيث كان مستوى الإجابة عليها (أكثر من 80٪) ، وكانت كبيرة على الفقرات (4، 10، 9، 6، 5) حيث كانت النسبة المئوية (من 70٪- وأقل من 80٪) ، متوسطة على الفقرات (7، 8) حيث كانت النسبة المئوية (بين 60٪- واقل من 70٪)، وتشير هذه النتيجة إلى أن التحديات الاجتماعية التي تواجه اللاجئة السورية في مخيم الزعتري من منظور النوع الاجتماعي كانت ما بين المتوسطة والكبيرة جداً فقد تراوحت النسب المئوية عليها ما بين(67.0) إلى (90.0) وهما الفقرات (انحلال أواصر العلاقات القرابية بين اللاجئين) و (يلقي اللجوء أعباء ومسؤوليات على المرأة أكثر من غيرها) ، وكانت الاستجابة على الدرجة الكلية كبيرة بدلالة النسبة المئوية التي بلغت (77.0٪).

كشفت الدراسة التي أجرتها الباحثة عن التحديات الأجتماعية التي تواجهها اللاجئات السوريات حيث أشارت 77٪ من اللاجئات السوريات أنهن يواجهن مشكلات اجتماعية بسبب اللجوء إضافة إلى مشاكلهن الاجتماعية الأصلية بسبب نوعهن الاجتماعي (كإناث) وما يتوقع منهن المجتمع من أدوار وسلوك يتماشى مع القيم الاجتماعية السائدة، من هذه المشكلات حرمان النساء من حقوقهن وتقيد حريتهن حيث أفادت 97.2٪ من اللاجئات السوريات تعرضهن لأحدى انتهاكات حقوق الإنسان منها العنف باشكاله الجسدي واللفظي وتقيد الحرية والتحرش والاستغلال والإغواء والتهديد والابتزاز وغير ذلك، كما أفادت 84.4٪ تعرضهن للإهانة أثناء وبعد لجوئهن إلى المخيم لفظيا بالسّبِّ والقذف أو عمليا بعدم الاحترام والتفتيش والاعتقال وعدم مراعاة

خصوصية المرأة جسديا ونفسيا، كما أشارت حوالي 74.4٪ من اللاجئات السوريات أنهن تلقيهن للمساعدات يشعرهن بالدونية وأنهن كُنَّ في السابق في مستوى اجتماعي جيد أو مكانة اجتماعية رفيعة ويقدمن المساعدات للآخرين ويتلقين الاحترام أمّا الآن هنَّ يتلقينَ المساعدات، وهذا يتوافق لما أشارت إليه حوالي 72٪ من اللاجئات السوريات إلى أن هذا الوضع تسبب في تكوين صورة مسبقة عن المرأة اللاجئة والحكم عليها بأنها "إمرأة محتاجة" قد تقدم التنازلات للحصول على المساعدات أو المال لسد حاجتها، هذه الفكرة التي تكونت عند الآخرين وبالأخص الرجال عرض الكثير من اللاجئات السوريات للمضايقات بعض النظر كانت ميسورة الحال أم فقيرة فمجرد معرفة الآخرين بأنَّ هذه المرأة لاجئة سورية تتباين ردة فعلهم مابين الشفقة ومحاولة الاستغلال وهي بمجملها أفكار دونية تكونت اتجاه هذه المرأة بدون أساس أو منطق و أطلقت بشكل عام غير منصف.

كما بينت الدراسة إلى أن اللجوء وغياب الزوج يلقي بمسؤوليات وأعباء إضافية على المرأة، حيث أشارت حوالي 90٪ من اللاجئات السوريات إلى أن مسؤلياتهن ازدادت بعد اللجوء حيث يتولين رعاية الأطفال الصغار والأقارب من كبار السن ، والعناية بالزوج والترفيه عنه، كما يتولين القيام بالمناسبات الاجتماعية المختلفة في ظل ظروف اقتصادية صعبة كالأعراس والعزاء وزيارة المرضى وغيرها ، وفي حال غياب الزوج عن الأسرة سواء كان متوفيا أو مسافرا أو مفقودا أو معتقلا أو غير ذلك ، تضطر اللاجئة السورية إلى تحمّل مسؤوليات و أعباء منزلية إضافية وتتولى مسؤولية الإنفاق على المنزل وحلّ مشاكل الأولاد بنفسها ورعايتهم والقيام بدور الأب الغائب والأم في نفس الوقت.

ويزداد الأمر صعوبة مع تفكك الأسر بعد اللجوء وافتراق أفراد الأسرة الواحدة أحيانا وانقطاع أخبار الأقارب عن بعضهم البعض وعدم القدرة على التواصل معهم بسبب ظروف المخيم والإجراءات القانونية إذا كانوا خارج المخيم..حيث أشارت 67٪ من اللاجئات السوريات أن هناك انحلالا في أواصر القرابة وقلة التكافل والتعاون بين

اللاجئين ، فأحيانا تجد المشكلات بين الأقارب ظهرت بعد اللجوء بسبب الوضع الاقتصادي وعدم مساعدة الأقارب لبعضهم ماديا أونتيجة الأنانية في الحصول على المساعدات أو فرص العمل دون إعلام الأقربين أو بسبب مشكلات سابقة استمرت بعد اللجوء، كما أن تجاور الأقارب بجانب بعضهم يزيد من التدخل بشؤون بعضهم بحجة القربة وإصلاح ذات البين...على الرغم من ذلك تجد النساء أكثر تكافلا وتعاون فيما بينهن وترى كثيرا جدا من صور التكافل المشرّفة بين اللاجئات السوريات في المخيم التي تنم عن أخلاق حميدة تتصف بها اللاجئة السورية كالإيثار وحب المساعدة والتعاون ودعم بعضهن البعض في المحن والشدائد.

وتحاول اللاجئة السورية باستمرار التمسك ببعض العادات السابقة التي تعودت عليها في بلدها والمحافظة على العادات والتقاليد والقيم الاجتماعية مثلا بما يخص اللباس حافظت على اللباس التقليدي كما كانت تلبس سابقا ...حافظت على بعض الموروثات الثقافية كالأغاني في الأعراس والزغاريد وطقوس الزواج والخطبة ....وتوزيع "المحلاية" في الأعراس وعمل الولائم في رمضان وإطعام أهل الميت ثلاث أيام...وخياطة ملابس المولود الجديد "الديارة"....وغير ذلك من العادات الشامية الأصليّة التي تتعلق بالنساء.

2 -التحديات النفسية

لا يخفى على أحد ما تخلفه الحرب من آثار نفسية على الإنسان الذي عايش واقع الحرب وكان شاهدا على مناظر القتل والدمار، وتعتبر مسيرة الفارين من الحرب إلى المخيم رحلة شاقة جسديا ونفسيا على اللاجئين، حيث ينتاب الناجي من هول الحرب مشاعر الخوف والحزن والأسى والغضب وتأنيب الضمير ممزوجة بمشاعر الفرح والامتنان ؛ أنه على قيد الحياة، وما أن يصل إلى المخيم حتى يتحوّل من فارٍّ من الحرب إلى لاجئ وتبدأ حياته في المخيم بصفته جديدة وإلى مصير غامض ومجهول، هذه الصفة كونه أصبح لاجئا وما يترتب عليها من أمور حياتية تتعلق بالوضع الجديد له يصاحبها تغيرات نفسية توثر على سلوك اللاجئ اتجاه نفسه وفي تعامله مع الآخرين، كما يوضح الجدول التالي:

جدول رقم(19)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية ودرجة التحديات النفسية التي تواجه اللاجئة السورية في مخيم الزعتري من منظور النوع الاجتماعي مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب المتوسط الحسابي

رقم الفقرات	رقمها في الاستبانة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدرجة
11	14	يتزايد القلق لدي على مستقبل عائلتي	4.60	0.59	92.0	كبيرة جداً
12	19	المرأة اللاجئة بحاجة إلى الدعم النفسي	4.38	0.90	87.6	كبيرة جداً
13	15	أخاف على بناتي الإناث أكثر من أبنائي الذكور	4.28	1.00	85.6	كبيرة جداً
14	12	أفكر دائماً في الرجوع إلى بلدي	4.08	1.12	81.6	كبيرة جداً
15	13	يتزايد شعوري بالغربة مع استمرار حياتي في المخيم	4.00	1.13	80.0	كبيرة جداً
16	11	رغم الحرب والمخاطر أتمنى لو لم أهاجر	3.78	1.22	75.6	كبيرة
17	17	أشعر بالخوف من إقامة علاقات اجتماعية جديدة	3.32	1.32	66.4	متوسطة
18	16	أفضل قضاء وقتي معزولة عن الناس	3.12	1.34	62.4	متوسطة
19	18	أنا محبطة وأرى الموت أفضل من الحياة	2.73	1.41	54.6	قليلة
الدرجة الكلية			3.81	0.66	76.2	كبيرة

يتضح من خلال البيانات في الجدول رقم (19) أن التحديات النفسية التي تواجه اللاجئة السورية في مخيم الزعتري من منظور النوع الاجتماعي كانت بدرجة كبيرة جداً على الفقرات (14، 19، 15، 12، 13) حيث كان مستوى الإجابة عليها (أكثر من 80٪) ، وكانت كبيرة على الفقرة (11) حيث كانت النسبة المئوية (من 70٪-وأقل من 80٪)، ومتوسطة على الفقرات (17، 16) حيث كانت النسبة المئوية (بين 60٪-واقل من 70٪)، وقليلة على الفقرة (18) حيث كانت النسبة المئوية (من 50٪-واقل من 60٪) وتشير هذه النتيجة إلى أن التحديات النفسية التي تواجه اللاجئة السورية في مخيم الزعتري من منظور النوع الاجتماعي كانت ما بين القليلة والكبيرة جداً فقد تراوحت النسب المئوية عليها ما بين(54.6) إلى (92.0) وهما الفقرات (أنا محبطة وأرى الموت أفضل من الحياة) و (يتزايد القلق لدي على مستقبل عائلتي)، وكانت الاستجابة على الدرجة الكلية كبيرة بدلالة النسبة المئوية التي بلغت (76.2٪).

كشفت الدراسة التي أجرتها الباحثة عن هذه التغيرات النفسية التي تواجها اللاجئات السوريات حيث أن أكثر المشاعر التي تنتاب اللاجئات السوريات بعد اللجوء هو القلق حيث أشارت 92٪ من اللاجئات السوريات إلى تزايد قلقهن على مستقبل عائلتهن، حيث لا يعرفن تحديدا ما يأتي به المستقبل وما هو مصير عائلاتهن، أو مقدار الفترة القادمة التي شيعشنها في المخيم، هذا المستقبل المجهول بالإضافة الى صعوبة الحياة التي تواجهها المرأة اللاجئة في المخيم يجعلها تفكر دائما بالرجوع إلى بلدها حيث أفادت 81٪ من اللاجئات السوريات إلى أنهن يفكرن دائما ببلدهن التي هجرن منها بسبب الحرب وتنتابهن مشاعر الحنين والاشتياق إلى المنزل والأقارب والجيران الذين بقوا هناك وتشعر بالغربة لأنها بعيدة عنهم حتى لو كان لها أقارب أو معارف يسكنون بجوارها في المخيم، وتتمنى 75.6٪ من اللاجئات السوريات أنها لو لم تهاجر وينتابها مشاعر تأنيب الضمير لترك بعض أفراد عائلتها أو أقاربها وراءها الذين لم يحالفهم الحظ بالفرار وقتلوا في الحرب ، أو مازالوا يعيشون تحت القصف والدمار في حين إنها تعيش في أمان وهم ليسوا كذلك! وتشعر بالقلق على مصيرهم باستمرار.

هذا الشعور بالغربة دفع 66.4٪ من الاجئات السوريات إلى تجنب إقامة علاقات اجتماعية جديدة مع أناسٍ لا تعرفهم في المخيم والاكتفاء بالمعارف السابقين والاأقارب والجيران، في حين أفادت باقي اللاجئات السوريات إلى إنشاء علاقات اجتماعية جديدة وأنهن في بداية حياتهن قي المخيم لم يكن هناك تواصل اجتماعي بين النساء وخوف من إقامة علاقات جديدة ؛ لأن الأقارب والمعارف كانوا يعيشون قرب بعضهم البعض، ولكن تدريجيا بدأ هذا الخوف يتلاشى وبدأ النساء بالتعارف على بعضها البعض ودعم النساء لبعضهن نفسيا ومعنويا، خصوصا أنه تجمعهن محنة واحدة ومصير مشترك ؛ مما ينبئ أن هناك تحسن تدريجي في التواصل الاجتماعي في مجتمع النساء اللاجئات، مع أن درجة تفضيل الانعزال عن الناس بلغت نسبتها 62.4٪ من اللاجئات السوريات أشرن إلى أنها تفضل الانعزال عن الناس ويرجع ذلك لأسباب منها التجربة المريعة للحرب واللجوء التي مرت بها، وفقدانها لأحد أفراد عائلتها، مما سبب لها صدمة نفسية، تجعلها

تفضل البقاء وحيدة تفكر في مصيبتها، كما قد يصلها خبر وفاة أو اعتقال أحد أقاربها في بلدها مما يسبب لها الحزن ويجعلها تنزوي لوحدها، ولكن تشابه هذا الوضع عند أكثر النساء في المخيم جعل حدة الانعزال تتلاشى تدريجيا عند النساء حيث أغلب النساء فاقدات، حيث النساء اللواتي فقدن أحد أفراد أسرتهن سابقا يدعمن الفاقدات الجدد ويساعدنهن على التكيف مع الوضع ويشاركنهن تجاربهن السابقة في الفقدان وهذا ما يتفق مع نتائج دراسة (سهيل،حسنين،2010) التي كشفت عن أهمية التعاطف والتضامن مع الفاقدات لما له من تأثير إيجابي على الحالة النفسية والسلوكية لهن .

كما أن تعرض المرأة للعنف من قبل الرجل في أسرتها كالزوج أو الأب أو الأخ يسبب لها الانطواء والانعزال بسبب الخجل، فكثير من النساء تتعرض للعنف الجسدي والنفسي كالضرب والصراخ..الخ وتحاول إخفاء هذا الأمر عن الآخرين، العنف ضد المرأة شائع جدا في المخيم لأسباب منها تردّي الأوضاع الاقتصادية والبطالة بين الرجال ، وعدم توفر فرص عمل والاحباط الذي ينتاب اللاجئين يوما بعد بيوم بسبب سوء الأوضاع المعيشية وفقدان الأمل بانفراج للأزمة السورية في المستقبل القريب، مما يسبب حالة نفسية غير مستقرة عند البعض حيث يثور ويصب جام غضبه على زوجته أو أولاده لأتفه الأسباب، تتكرر حوادث العنف ضد المرأة باستمرار حتى أصبحت شيئا روتينيا "عاديا" ويتم التكتم على أكثرها، وهذا ما أشارت إليه دراسة (أوكسفام ومركز موارد للمساوة بين الجنسين،2013) التي كشفت عن تزايد العنف ضد المرأة اللاجئة داخل الأسرة وخارجها، وهنا يجب أن يكون هناك دور فاعل لحماية الأسرة التابعة للشرطة في المخيم وحماية الأسرة التابعة للمفوضية في مكافحة مختلف أنواع العنف ضد المرأة ونشر التوعية بالعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي ضد المرأة بين اللاجئات، لإخراج النساء عن صمتهن وعزلتهن.

أن مشاعر الإحباط تنتاب كلا الجنسين ذكورا وإناثا، حيث عبّرت حوالي نصف اللاجئات السوريات عن إحباطهن بسبب الوضع في المخيم، لأن المخيم لا يصلح للحياة البشرية الكريمة ، والأوضاع المعيشية في تدهور مستمر وعدم وجود أي تحسن أو

تطور على حياة اللاجئين وكأن الزمن توقف في المخيم"، كما أنه لا يوجد أفق لحل الأزمة وانتهاء الحرب وعودة اللاجئين إلى بلدهم، مما ينتاب المرأة شعورٌ بأن الحياة في المخيم ستكون للأبد "for ever"، وعدم قدرة المرأة أحيانا على استيعاب ما يحدث حولها أو لماذا، " ماحدا بيعرف شوعم بصير" تعبير تطلقه النساء على الأحداث التي تجري من حولها ولا تفهمها، هذا يجعل الحياة في نظرهن بلا قيمة أو هدف ويجعلهن يفضلن الموت على الحياة.

ولكن هذا لم يسلب النصف الآخر من اللاجئات السوريات التمسك بالأمل والحياة والتكيف مع التغييرات الجديدة التي فرضتها ظروف اللجوء في المخيم، ويحاولن باستمرار جعل حياتهن وعائلتهن أفضل ومحاولة محاكاة حياتهن السابقة، ورغم الصعوبات ومشاق الحياة لم يفقدن الإيمان بالله وأن الفرج قريب والامتنان بأنهن على قيد الحياة وأن كلَّ شيء مادي ممكن تعويضه وأن وضعهن أفضل من غيرهن، هذا يرفع معنوياتهن ويزيدهن أملا بالمستقبل.

كما أعربت 85.6٪ من اللاجئات السوريات عن خوفهن على بناتهن الإناث أكثر من الذكور، لأسباب كثيرة منها طبيعة الحياة في المخيم البدائية والبيئة غير الآمنة، وخوف الأمهات على بناتهن من الخطف أو التعرض للأذى الجسدي والإغواء أو وقوع الفتاة في أخطاء أو سلوك مخالف للعالدات والتقاليد الاجتماعية يتسبب في تشويه سمعة العائلة ويعرّض الفتاة للخطر، كما أشارت بعض النساء تزايد خوفهن على أبنائهن الذكور أيضا من الانحراف والانخراط في سلوكيات مخالفة للقانون مما يتسبب بطردهم من المخيم وإرجاعهم إلى سوريا مما يهدّد حياتهم.

كشفت الدراسة أهمية الوضع النفسي للمرأة وتأثيره على عائلتها، فالمرأة تعتبر" العمود الفقري للعائلة" وجميع أفراد الأسرة يعتمدون عليها لرعايتهم ماديّا ونفسيّا ومعنويّا، فإذا كانت الأمُّ منهارة نفسيا ذلك سيؤثر بشكل سلبي على باقي أفراد الأسرة الذين يعيشون معاناة اللجوء أيضا، حيث أفادت 87.6٪ من اللاجئات السوريات أنهن بحاجة إلى دعم نفسي، وهذه نسبة كبيرة جدا حيث ليس من السّهل الاعتراف بالمشاكل

النفسية في مجتمعتنا، "والاعتراف نص الحل" حيث تدرك النساء حاجتهن للدعم النفسي المتخصص بسبب ما عانينه من جراء الحرب واللجوء وتجد الحل في العلاج النفسي، وإن كان مجتمع اللاجئين له خصوصيته ، إلا أن هذا يعتبر تطور فكري لدى المرأة تجاوزت به الأفكار الاجتماعية التي تخص موضوع العلاج النفسي لسعيها بالحصول على المساعدة لها ولعائلتها ولا تجد حرجا في ذلك، وهنا يأتي دور المؤسسات المتخصصة بهذا المجال وتقديم العون والعلاج النفسي للاجئات وتوفير خدمات صحة نفسية على قدر من الكفاءة والأهلية.

3 -التحديات الاقتصادية

وتشمل الوضع الاقتصادي وفرص العمل والمساعدات المادية والعينية وتأثير الوضع الاقتصادي على بعض القرارات التي تخص الإناث في الأسرة بعد اللجوء، كما يوضح الجدول التالي:

جدول رقم (20)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية ودرجة التحديات الاقتصادية التي تواجه اللاجئة السورية في مخيم الزّعتري من منظور النوع الاجتماعي مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب المتوسط الحسابي

رقم الفقرات	رقمها في الاستبانة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدرجة
20	25	يدفعني قلّة دخل الأسرة للعمل والبحث عن عمل	4.28	0.99	85.6	كبيرة جداً
21	20	تتسم المساعدات العينية المقدمة لنا في المخيم بعدم الكفاية وسوء النوعية	4.06	0.98	81.2	كبيرة جداً
22	24	يزيد سوء الوضع الاقتصادي لنا داخل المخيم من قبول الأهل بزواج الفتيات في سن مبكرة	3.85	1.23	77.0	كبيرة
23	21	تسير أوضاعنا الاقتصادية كنساء لاجئات من سيء إلى أسوأ	3.84	1.08	76.8	كبيرة
24	23	تستغل المرأة اللاجئة اقتصادياً في العمل	3.68	1.20	73.6	كبيرة
25	22	فرص العمل لنا كنساء أقل من الرجال في المخيم	3.49	1.26	69.8	متوسطة
الدرجة الكلية			3.86	0.70	77.2	كبيرة

يتضح من خلال البيانات في الجدول رقم (20) أن التحديات الاقتصادية التي تواجه اللاجئة السورية في مخيم الزعتري من منظور النوع الاجتماعي كانت بدرجة كبيرة جداً على الفقرة (25، 20) حيث كان مستوى الإجابة عليها (أكثر من 80٪) ، وكانت كبيرة على الفقرات (24، 21، 23) حيث كانت النسبة المئوية (من 70٪-وأقل من 80٪) ، ومتوسطة على الفقرة (22) حيث كانت النسبة المئوية (بين 60٪-واقل من 70٪. وتشير هذه النتيجة إلى أن التحديات الاقتصادية التي تواجه اللاجئة السورية في مخيم الزعتري من منظور النوع الاجتماعي كانت ما بين المتوسطة والكبيرة جداً فقد تراوحت النسب المئوية عليها ما بين(69.8) إلى (85.6) وهما الفقرات (فرص العمل لنا كنساء أقل من الرجال في المخيم) و (يدفعني قلّة دخل الأسرة للعمل والبحث عن عمل)، وكانت الاستجابة على الدرجة الكلية كبيرة بدلالة النسبة المئوية التي بلغت (77.2٪) .

فيما يتعلق بالتحديات الاقتصادية بينت الدراسة إلى ان 77.2٪من اللاجئات السوريات أشرن إلى أن أوضاعهن الاقتصادية سيئة، حيث أفادت 76.8٪ منهن تدهور الوضع المادي لهن إلى الأسوء ،هذا وأشارت 85.6٪ منهن إلى أن قلة الدخل وتدهور الوضع المادي يدفعهن إلى العمل بأي مهنة وتحت أي ظروف مهما كانت، وأحيانا تعمل طوال النهار بأجر قليل جداً، وفي حال وجدت وظيفة في أحد المنظمات العاملة في المخيم فإنها تكون وظيفة مؤقتة وغير دائمة ويتم الدفع بالساعة أو اليومية، حيث أكدت حوالي 74٪ من اللاجئات السوريات العاملات في المخيم أنه يتم استغلالهن ماديا بطريقة أو بأخرى، ويتم الاستغلال بعدة طرق منها: الأجر المتدني، الخصم من الراتب على الغيابات والإجازات، غرامة التأخير عن العمل، الإخلال بالاتفاق على الأجر المتفق عليه، حيث قالت إحدى العاملات أنهن لا يحصلن على الأجر المتفق عليه كاملا أو يتم الخصم من الراتب في حال تغيبهن عن العمل اضطراريا ليوم أو حتى ساعات[1]....كما

(1)مقابلة مع لاجئة عاملة في مشغل خياطة في مخيم الزعتري

أن الحصول على وظيفة وعمل للنساء داخل المخيم صعب جدا ولا تتوفر فرص عمل للنساء وكذلك للرجال مما يدفعهن للحصول على تصريح عمل خارج المخيم ...مثل تصريح عمل زراعي (من الجمعيات الزراعية) للعمل خارج المخيم في المزارع والمشاتل الأردنية خارج المخيم....وفي حال تم القبض على أحدى النساء تعمل خارج المخيم بدون تصريح أو كفالة فإنه يتخذ ضدها إجراءات قانونية حازمة..... وتمَّ حدوث حالات كثيرة في هذا المضمار ...أحيانا بعض النساء لا تحصل على تصريح وتدفعها الحاجة بالمجازفة للخروج للعمل خارج المخيم مع معرفتها التامة بعواقب الامر ومخالفتها للقوانين....

هذا الوضع الاقتصادي خلق مشكلة اجتماعية كبيرة للفتيات وهي الزواج المبكر، حيث أشارت 77٪من اللاجئات السوريات إلى أن الوضع الاقتصادي المتردي للأسر اللاجئة يدفع الأهل بتزويج ابنتهم في سن صغيرة جدا...وازدادت نسبة هذا الزواج بين اللاجئين بشكل ملحوظ في بداية تكوين المخيم ، بهدف تقليل العبء المادي على الأسرة كنوع من توفير النفقات، ولكن هذا غالبا لا يحدث حيث تعود إليهم ابنتهم بعد عدة أشهر مطلقة وحامل أو تحمل طفلا رضيعا، حيث يتم تزويجهن من رجال كبار في السن أو مجرد زواج للمتعة أو كزوجة ثانية أو ثالثة. مما يزيد الأعباء المادية على أسرة الفتاة ولا يقللها.

تقدم المؤسسات العاملة في المخيم الدولية والمحلية مساعدات للأسر اللاجئة مواد تموينة ومواد غذائية وخبز ولكن 81.2٪ اللاجئات السوريات تصف هذه المواد الغذائية أنها قليلة ولا تسد احتياجات الأسرة كما تتصف بالرداءة وسوء النوعية ، وأحيانا يتم توزيع مواد منتهية الصلاحية وفاسدة ، كما أنه لا يتم مراعاة العادات الغذائية للأسرة السورية...فمثلا يتم توزيع مادة غذائية مسحوق يشبه (السيلاليك) كوجبة فطور صباحية كالكورن فليكس يسمى (SUPER CEREAL plus) انظر صورة رقم (13)، يحوي جميع العناصر الغذائية والفيتامينات والحديد والكالسيوم وغيرها، ولكنها غير مستساغة الطعم ويرفض أكلها الأطفال والكبار الذين اعتادوا تناول اللبنة

والجبنة والمكدوس على الإفطار، فتضطر العائلة إلى بيع هذه المواد بسعر زهيد لعدم تقبل أفراد الاسرة لأكل هذه المواد، أو لحاجتهم الماسة...مما يدفع التجار إلى استغلال الوضع وشراء هذه المواد بأسعار زهيد وبيعها لاحقا بأسعار أغلى.

صورة رقم (13): SUPER CEREAL plus وجبة غذائية

وهذا ينطبق على نظام الكونات الذي يُعمل فيه داخل المخيم حيث يتم توزيع كبونات مقدارها 20 دينارا أردنيا للفرد، فتضطر النساء أحيانا لبيع الكبون للحصول على النقود (كاش) لشراء ملابس أو أحذية أو أدوات ومستلزمات منزلية أو لدفع نفقات العلاج والمواصلات وغيرها من الأشياء التي لا تشملها المساعدات أو يتم توزيعا مجانا... وهنا يتم استغلال النساء اللاجئات خصوصا ويتم شراء الكبون منهن بأقل من قيمته بكثير لعلم التجار بحاجتهن للمال ، كما يتم استغلالهن في البيع والشراء مرة أخرى عند شرائهن للحاجيات حيث يتم البيع بالليرة السورية ويتم الدفع بالدينار الأردني ويتحكم التجار بسعر الصرف (دينار الأردني / الليرة السورية)- الذي غالبا ما يكون أقلّ من سعر الصرف القانوني- لجهل أغلب النساء اللاجئات بسعر الصرف، مثلا يتم

صرف الدينار عند شراء اللحوم بسعر يختلف عن سعر صرف الدينار عند شراء الحاجيات الأخرى.

النظام الاقتصادي في المخيم يجعل النساء اللاجئات تحت رحمة التجار وأصحاب المحالات وأرباب العمل دون رقيب أو حسيب.

4 - التحديات السكنية

وشمل وضع المخيم من الناحية السكنية وتصميمه وملائمته لعيش النساء فيه من حيث الأمان والازدحام ومراعاة احتياجات المرأة وخصوصيتها.

جدول رقم(21)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية ودرجة التحديات السكنية التي تواجه اللاجئة السورية في مخيم الزعتري من منظور النوع الاجتماعي مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب المتوسط الحسابي

رقم الفقرات	رقمها في الاستبانة	الفقرات	المتوسط الحسابي من 5 درجات	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدرجة
26	30	يخلق ازدحام الوحدات السكنية لنا كنساء مشاكل اجتماعية	4.10	1.02	82.0	كبيرة جداً
27	29	يحد السكن في المخيم من خصوصيتنا كنساء	4.00	1.00	80.0	كبيرة جداً
28	27	تصميم المخيم لا يراعي الاحتياجات الخاصة بالمرأة	4.00	1.00	80.0	كبيرة جداً
29	26	السكن في المخيم لا يصلح للحياة البشرية	3.91	1.12	78.2	كبيرة
30	28	طبيعة السكن لا توفر الأمن والأمان للمرأة	3.78	1.19	73.6	كبيرة
الدرجة الكلية			3.96	0.83	79.2	كبيرة

يتضح من خلال البيانات في الجدول رقم (21) أن التحديات في السّكن التي تواجه اللاجئة السورية في مخيم الزعتري من منظور النوع الاجتماعي كانت بدرجة كبيرة جداً على الفقرة (30، 29، 27) حيث كان مستوى الإجابة عليها (أكثر من 80٪) ، وكانت كبيرة على الفقرات (26، 28) حيث كانت النسبة المئوية (من 70٪-وأقل من

80٪) ، . وتشير هذه النتيجة إلى أن التحديات في السكن التي تواجه اللاجئة السورية في مخيم الزعتري من منظور النوع الاجتماعي كانت ما بين الكبيرة والكبيرة جداً فقد تراوحت النسب المئوية عليها ما بين(73.6) إلى (82.0) وهما الفقرات (طبيعة السكن لا توفر الأمن والأمان للمرأة) و (يخلق ازدحام الوحدات السكنية لنا كنساء مشاكل اجتماعية) ، وكانت الاستجابة على الدرجة الكلية كبيرة بدلالة النسبة المئوية التي بلغت (79.2٪) .

كشفت الدراسة إلى أن التحديات السكنية التي تواجهها اللاجئة السورية في مخيم الزعتري كبيرة وتأتي بالدرجة الأولى، ، حيث أشارت 79.2٪ من اللاجئات السوريات أن السّكن التّحدي الأكثر صعوبة الذي تواجهه المرأة اللاجئة، حيث يعتبر المأوى (المنزل) المناسب الأولوية الأولى للأسرة، ودرع الحماية الأول للمرأة ، حيث أشارت أكثر من ثلثي اللاجئات السوريات إلى أن السكن في المخيم لا يصلح للحياة البشرية ولا يوفر الأمن والأمان للنساء، حيث إن الوحدة السكنية (خيمة أو كرفان) لا تعتبر آمنة حيث إن أبوابها غير محكمة الإغلاق أو دون أقفال، مما يسهل على أي كان خلع باب الكرفان بسهولة ودخوله، لهذا السبب تحدث حوادث سرقة باستمرار، كما حدثت محاولات اعتداء على النساء خصوصا في الليل.

بينت الدراسة إلى أن تراص الوحدات السكنية بشكل عشوائي غير منظم يسبب مشاكل للنساء حيث أشارت 82٪ من اللاجئات السوريات إلى أن ازدحام الوحدات السكنية يخلق مشاكل اجتماعية حيث إن تقارب الوحدات السكنية يجعل الجيران على إطلاع بمشاكل بعضهم مما يدفع البعض إلى التدخل بخصوصيات الآخرين، والتطفّل عليهم ، تلاصق المساكن ومواجهة الأبواب والشبابيك لبعضها يحد من خصوصية الإناث خصوصا إذا كان في المساكن المقابلة يسكن شباب أو بالغين في سن المراهقة مما يدفع الإناث إلى عدم فتح الشبابيك أو الحرج من الخروج والجلوس خارج المنزل أو يتم منعهن من قبل الأهل من الخروج توافقا مع العادات والتقاليد لعدم اختلاطهن بالجيران الشباب في الحي، مما يبقيهن حبيسات في المنزل ويحد من حريتهن وهذا ما أكدته80٪ من

اللاجئات السوريات بأن السكن في المخيم يحد من خصوصيتهن ويتعرض للمضايقات والتطفل والمنع المستمر من الخروج من المنزل أو زيارة الأخرين كما أن أغلب الأسر تعيش في كرفان او كرفانين في أحسن الأحوال، حيث يعيش الذكور والإناث في مكان واحد حيث لا مجال للخصوصية لكلا الطرفين، كما أن الإناث تجد حرجا بزيارة بعضهن لأن الوضع مشابه عند أغلب العلائلات ووجود الشباب في المنزل يمنع الأهل من السماح لابنتهم بزيارة البنات الأخريات اللواتي لهن أخوة شباب ومراهقون أو استقبال صديقاتهن لعدم توفّر مكان خاص لهن في السكن يجلسن فيه، كما أن أغلب الشباب في المخيم عاطل عن العمل ويقضي معظم وقته في المنزل أو أمام المنزل أو التجول في الحي في مجموعات شبابية، مما يحرم البنات في سن المراهقة والشابات الصغيرات خاصة غير المتزوجات من الخروج برفقة أقرانهن والمشي بحرية في شوارع المخيم لأن ذلك يعتبر ذلك مخالف للقيم الاجتماعية التي تحد من حرية الفتاة وتقيدها، مما يدفعها ذلك للتفكير بشكل غير عقلاني ومتطرف للتخلص من هذه الوضع كأن توافق على الزواج بأي شخص يتقدم لخطبتها والذي غالبا ما يتم اختياره من قبل والديها[1].

كما أن تصميم المخيم تجاهل الاحتياجات الخاصة للنساء، فالمخيم في بدايته صمم بهدف الإبقاء على اللاجئين على قيد الحياة بتوفير الماء والغذاء وخيم وحمامات عامة وأماكن استحمام عامة دون أدنى مراعاة لاحتياجات الخاصة للنساء حيث بينت الدراسة إلى 80٪ من اللاجئات السوريات يعترضن على تصميم المخيم بهذا الشكل الذي لا يوفّر لهن احتياجتهن ويسبب لهن صعوبات كثيرة مثلا الحمامات العامة ، وأماكن الاستحمام العامة لا تلائم احتياجات المرأة ؛ حيث لا تستطيع الذهاب باستمرار إلى الحمام كلما دعت الحاجة خصوصا بالليل تحتاج إلى مرافق، كما أن هناك أوضاعا من الصعب جدا على المرأة الخروج إلى الحمامات العامة كوضع النفاس بعد الولادة

(1)جرار، ناحج، (1995)، "الهجرة القسرية الفلسطينية" البرنامج الاكاديمي للهجرة القسرية، جامعة النجاح الوطنية، ص217

والمرض، كما أن الاستحمام خارجا منافٍ للعادات والتقاليد ويسبب الحرج للمرأة وغير آمن حيث حدثت محاولات اعتداء على النساء أثناء ذهابهن للاستحمام والتحرّش بهن من قبل عمال النظافة أو المشرفين على الحمامات... كما تتسم الحمامات العامة بقلة النظافة وعدم توفر المياه باستمرار مما يسبب المرض، كما أن نقل الماء بدلاء من خزانات التوزيع يسبب مشقة كبيرة على المرأة، حيث تسير مسافات طويلة في البرد والحر الشديد للبحث عن ماء، كما أن الخدمات المختلفة لا تتوزع على جميع قطاعات المخيم بشكل عادل حيث هناك قطاعات تتوفر فيها خدمات صحية ومدارس وقريبة من المركز التجاري (السوق) في حين أن هناك مناطق في المخيم بعيدة عن الخدمات وتمشي النساء مسافات طويلة للحصول على احتياجاتهن من مواد غذائية أو خدمات ويزيد صعوبة الأمر عدم توفر شبكة مواصلات داخل المخيم بالرغم من مساحته الشاسعة وعدد سكانه الكبير ولا يتوفر سوى عدد صغير من سيارات النقل (البكم) التي يملكها أردنيون مرخصة من إدارة المخيم تعمل (كتكسيات) داخل المخيم، ولكن أجرتها غالية جدا بالنسبة لدخل الأسرة اللاجئة حيث تتراوح الأجرة دينارين كحد أدنى وأعلى من ذلك حسب المسافة...حيث يستغل السائقين الوضع وتفردهم امتلاك وسائل النقل....وغالبا اللاجئون لا يركبون هذه السيارات(البكم) إلا في الحالات الاضطرارية كالمرض... لذا تضطر اللاجئات إلى المشي مسافات طويلة على الأقدام لتوفير أجرة النقل مما يسبب لهن التعب والمرض خاصة في الجو الحار صيفا والماطر شتاءً.

خلاصة النتائج وترتيب الأبعاد والدرجة الكليّة للاستجابات :

جدول رقم (22)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية للمجالات والدرجة الكلية مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب المتوسط الحسابي

الرقم	الترتيب في الاستبانة	المجال	متوسط الاستجابة	الانحراف المعياري	النسبة المئوية ٪	درجة الاستجابة
1	4	التحديات في السكن	3.96	0.83	79.2	كبيرة
2	3	التحديات الاقتصادية	3.86	0.70	77.2	كبيرة
3	1	التحديات الاجتماعية	3.85	0.61	77.0	كبيرة
.4	2	التحديات النفسية	3.81	0.66	76.2	كبيرة
الدرجة الكلية للمجالات(الاجتماعية،والنفسية،والاقتصادية،وحالة السكن)			3.87	0.50	77.4	كبيرة

يتضح من الجدول (22) أن الدرجة الكليّة للتحديات التي تواجهها اللاجئة السورية في مخيم الزعتري، قد جاءت كبيرة على جميع المجالات، وذلك بدلالة المتوسط الحسابي الذي بلغ (3.87) بانحراف معياري بلغ (0.50) ونسبة مئوية بلغت (77.4). في حين تراوحت المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد العينة على مجالات التحديات بين(3.81-3.96)، وفيما يتعلق بترتيب التحديات فقد جاء االتحديات السكنية بالترتيب الأول بمتوسط حسابي(3.96)، ونسبة مئوية (79.2٪) وجاءت التحديات الاقتصادية بالترتيب الثاني بمتوسط حسابي (86.3)، ونسبة مئوية (77.2٪)، فيما جاءت التحديات الاجتماعية بالترتيب الثالث بمتوسط حسابي (3.85)، ونسبة مئوية (77.0٪) وجاءت التحديات النفسية بالترتيب الرابع والأخيرة بمتوسط حسابي (3.81) ونسبة مئوية(67.2٪).

القسم المتعلق بالفرضيات

3. النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الثالث والذي ينص على:

هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية لمستوى الدلالة (α=0.05) بين التحديات (الاجتماعية، والنفسية، والاقتصادية، وحالة السكن) التي تواجه اللاجئة السورية في مخيم الزعتري من منظور النوع الاجتماعي؟

الجدول رقم (23)

مصفوفة معاملات ارتباط بيرسون (Pearson Correlation Matrix) لدلالة العلاقة بين مجالات الدراسة (الاجتماعية، والنفسية، والاقتصادية، وحالة السكن).

المجال		التحديات النفسية	التحديات الاقتصادية	تحديات حالة السكن	الدرجة الكلية
التحديات الاجتماعية	معامل الارتباط	0.468**	0.234**	0.364**	.677**
	مستوى الدلالة	0.000	0.000	0.000	0.000
التحديات النفسية	معامل الارتباط		0.185**	0.495**	0.715**
	مستوى الدلالة		0.006	0.000	0.000
التحديات الاقتصادية	معامل الارتباط			0.434**	0.694**
	مستوى الدلالة			.000	0.000
التحديات حالة السكن	معامل الارتباط				0.798**
	مستوى الدلالة				0.000

**دال إحصائياً عند مستوى الدلالة (α=0.01)

تشير نتائج الجدول (23) إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين مجالات التحديات (الاجتماعية، والنفسية، والاقتصادية، وحالة السكن) التي تواجه اللاجئة السورية في مخيم الزعتري من منظور النوع الاجتماعي حيث بلغت مستوى الدلالة (0.00).

كما تشير النتائج إلى وجود تأثير للتحديات الاجتماعية على الحالة النفسية للمرأة اللاجئة حيث تبين من النتائج أنه كلما إزدادت المضايقات الاجتماعية على المرأة اللاجئة تزداد حدة التوترات والضغوط النفسية لديها.

تتعرض اللاجئة السورية في المخيم لعدة مشاكل وتحديات اجتماعية كأن تتولى المرأة اللاجئة مسؤولية رئاسة الأسرة بسبب غياب الزوج، مما يلقي عليها أعباء جديدة إضافية عليها،وتتولى ومهمة إعالة الأسرة بالإضافة إلى العناية بالصغار وكبار السن والمرضى والجرحى في الأسرة، مما يشكل لها صدمة نفسية كون أغلب اللاجئات تخوض تجربة رئاسة الأسرة للمرة الأولى ويشعرن بالعجز.

ويتزايد الضغط النفسي عند المرأة مع زيادة الأعباء عليها وصعوبة حصولها على عمل لسد نفقات الأسرة، وإعالة أسرتها، وتتزايد مخاوفها من اضطرارها القيام بأمور غير راضية عنها أو الانزلاق في خطر الاستغلال الجنسي، كما يتزايد قلقها على مستقبل عائلتها وتتنامى مشاعر الخوف على أبنائها الذين يواجهون مصير مجهول وظروف معيشية صعبة داخل المخيم. إن النظرة الدونية للمرأة اللاجئة والحكم عليها بأنها امرأة محتاجة تتعتاش على المساعدات الإنسانية، يولد لديها الإحساس بأنها أقل شأنا مما كانت عليه وأنها في أدنى المنازل الاجتماعية ويشعرها بالامتهان وعدم احترام أو تقدير الذات، كما وجودها وحيدة في المخيم بعيدة عن بلدها وأقربائها وتقطع أواصر القرابة بينهم ، والعيش في مكان لم تعتد عليه يجعلها تشعر بالغربة في المخيم والحنين إلى الوطن، هذه التحديات الاجتماعية التي تواجها اللاجئة السورية يدفعها بالتفكير دائما بالرجوع إلى بلدها والتمني أنها لم تترك بلدها أصلا وتهاجر رغم ظروف الحرب، بالإضافة تنامي مشاعر الخوف والإحباط يوما بعد يوم بسبب غياب أفق لحلّ للأزمة ، وقد يتسبب هذا للمرأة بالانعزال والشعور بالوحدة والاكتئاب وفقدان الأمل في الحياة .

وهذا يتوافق مع نتائج دراسة (منظمة كير، 2014) حيث أشارت إلى تزايد حالات الخوف والقلق والتوتر النفسي لدي النساء حيث إن بعضهن يخوض تجربة رئاسة الأسرة للمرة الأولى.

كما بينت النتائج إلى أن التحديات السكنية يوجد لها تأثير التوترات النفسية عند اللاجئة السورية ويتسبب لها في مشاكل اجتماعية، تتشابه ظروف السكن عند أغلب اللاجئات السوريات في المخيم، وتواجه اللاجئات نفس المشاكل السكنية، فالمخيم لا

يصلح لحياة بشرية كريمة فمشكلة مكان وقوع المخيم في منطقة صحراوية وبيئة غير ملائمة للعيش البشري حيث الزوابع الرملية والغبار والأتربة تسبب الأمراض وكثرة الحشرات السّامة والعقارب والأفاعي التي تهدد حياة السكان، كما لم يراعِ في تصميمه (المرتجل) الاحتياجات الخاصة، ولا يوفر أدنى مستويات الأمن والأمان للمرأة اللاجئة فالمساكن غير آمنة وليس لها أبواب محكمة الإغلاق أو دون أقفال مما يسبب حالة من الخوف والقلق لدى النساء على أنفسهن وعلى الأمن الجسدي لهن ولأفراد أسرتهن خصوصا من الإناث، كما أن تراص الوحدات السكنية وازدحامها يسبب للاجئة مشاكل اجتماعية كانعدام الخصوصية بسبب التقارب الحسي للوحدات السكنية مما يصعب على السكان تجنب معرفة خصوصيات جيرانهم ومن ثم زيادة تدخلات الآخرين في شؤون بعضهم الخاصة مما يزيد المشاكل بين الجيران بالإضافة لانعدام الخصوصية لأفراد العائلة أنفسهم بسبب صغر مساحة المسكن وتكدس أفراد العائلة فيها ذكورا وإناثا ؛ مما يسبب توترات نفسية ومشاكل سلوكية لدى الأبناء وعدم قدرة الأزواج على الاختلاء معا يتسبب للمرأة المتزوجة توترا في علاقتها مع زوجها، ويسبب لها مشاكل نفسية بسبب الحرمان والكبت العاطفي.كما أن الوضع السكني مقيّد لحرية الفتيات والنساء عموما وعدم توفر مساحات خاصة بهن داخل المسكن أو حوله مما يبقيهن حبيسات داخل المنزل، بالإضافة إلى القيود الاجتماعية على الفتيات خوفا عليهن من ارتكاب أخطاء تضرّ بسمعة العائلة التي تقيّد حرية الفتاة وتحدُّ من تنقّلها لوحدها إلا بمرافق، مما يسبب لهن الشعور بالوحدة والكبت والاكتئاب والسعي للتخلص من هذا الوضع بطرق متطرفة كالقبول بالزواج في سن ة أو الانتحار، والجدير بالذكر أنه وأثناء إجراء هذه الدراسة تم انتحار فتاتين من مخيم الزعتري تقل أعمارهن عن 18عاماً، إحدى الفتاتين كان الدافع لانتحارها الوضع النفسي لها الناتج عن القيود الاجتماعية المفروضة عليهن من قبل الأهل[1].

(1)مقال بعنوان "انتحار فتاة شنقا في مخيم الزعتري"، تاريخ النشر 3/ 4/ 2016 تم استرجاعه بتاريخ

وهذه النتائج تتوافق مع بعض نتائج دراسة (تلتنز، وخواجا، 2005) التي أشارت إلى أن الكثافة السكانية والازدحام في المخيم يخلقان مشاكل وانحرافات سلوكية للأفراد اللاجئين .

4-النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الرابع والذي ينص على :

هل تختلف التحديات التي تواجه اللاجئة السورية في مخيم الزعتري من منظور النوع الاجتماعي باختلاف المتغيرات الديمغرافية (العمر، والحالة الاجتماعية، والمستوى التعليمي، والعمل، وعدد أفراد الأسرة، والدخل الشهري، ومدة الحياة الزوجية) ؟

للإجابة عن هذا السؤال، تمَّ فحصُ فرضيات الدراسة باستخدام اختبار التباين الأحاديOne Way ANOVA، واختبار العينتين المستقلتين Independent Sample t-test كما يلي :

تحليل النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة ومناقشتها :

إن دراسة وتحليل التحديات التي تواجه المرأة اللاجئة بحاجة إلى ربطها بمتغيرات مستقلة ، تم بناء فرضيات الدراسة قامت على أساسها، وبيان مدى أثر هذه المتغيرات على وجود فوارق ذات دلالة إحصائية أو عدم وجودها.

والمتغيرات المستقلة هي (العمر، الحالة الاجتماعية، المستوى التعليمي، حالة العمل، عدد أفراد الأسرة، الدخل الشهري، مدّة الحياة الزوجية) .

أولاً : النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى والتي نصها :

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائيّة عن مستوى الدّلالة ($\alpha = 0.05$) في متوسطات استجابة عيّنة الدراسة نحو التّحديات التي تواجه اللاجئة السورية في مخيم الزّعتري من منظور النوع الاجتماعي حسب متغير العمر.

30/ 8/ 2016على موقع الكتروني www.Alghad.cm

مقال بعنوان " انتحار فتاة عمرها 16 عاما في مخيم الزعتري" تم استرجاعه بتاريخ 30/ 8/ 2016 على موقع الكتروني www.alwakeelnews.com

مـن أجـل فحـص الفرضـية المتعلقـة بمـتغير العمـر تم اسـتخدام اختبـار التبـاين الأحاديOne Way ANOVA، والجدول التالي يبين النتائج :

جدول رقم(24)

نتائج اختبار التباين الأحاديOne Way ANOVA لدلالة الفروق في التحديات التي تواجه اللاجئة السورية في مخيم الزعتري من منظور النوع الاجتماعي حسب متغير العمر للدرجة الكلية

التحـــديات الـــتي تواجـــه اللاجئـــة الســـورية في مخـــيم الزعتري من منظـور النوع الاجتماعي	العمر	العدد	المتوســـــط الحسابي	الانحـــراف المعياري	قيمة (ف)	مســـتوى الدلالة
	أقل من 20	26	3.86	0.46	0.571	0.684
	20-29 سنة	67	3.80	0.49		
	30-39 سنة	62	3.91	0.52		
	40-49 سنة	49	3.92	0.51		
	50 سنة فاكثر	16	3.88	0.56		
	المجموع	220	3.87	0.50		

* (دال إحصائيا عند مستوى الدلالة α = 0.05) ANOVA

يتبين من الجدول (24) السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عن مستوى الدلالة (α = 0.05) في متوسطات استجابة عينة الدراسـة نحـو التحـديات الـتي تواجـه اللاجئة السورية في مخيم الزعتري من منظـور النـوع الاجتمـاعي حسـب مـتغير العمـر للدرجة الكلية . فقد بلغت قيمة الدلالة (684.0) وهي أكبر من (0.05) ولذلك نقبـل الفرضية.

وقد تم تقسيم العمر إلى فئات تبدأ بفئة العمر أقل من 20 وتنتهي بفئة العمر أكثـر من 50، ويشير التحليل إلى أن اختلاف المتوسـطات الحسـابية للتحـديات والـتي تعـزى لفوارق العمر قليلة جداً، ولا توجد فوارق جوهرية تخـص أعمـار دون غيرهـا. وتعـزو الباحثة ذلك إلى أن التحديات تؤثر على جميع النساء بشكل عام لتشابه الظروف المعيشـية لأغلب النساء، ولكن متغير العمر يرتبط ارتباطا وثيقا بمستوى الخبرة والمهارة في مواجهة هذه التحديات والتكيف مع الأوضاع الجديدة، فكلمـا زاد عمـر المـرأة ازدادت خبرتهـا

بالحياة وصقلتها التجارب وأصبحت أكثر قدرة على التعامل مع المستجدات التي تطرأ على حياتها، ولكن ذلك لم يظهر إحصائيا.

فالتحديات السكنية متشابهة عند أغلب النساء مهما كانت أعمارهن، ويواجهن معاناة كبيرة من عدم توفر مسكن ملائم ومشاكل السكن المختلفة، أما بالنسبة للتحديات الاقتصادية فنجد جميع النساء على اختلاف أعمارهن يسعين إلى توفير دخل مادي للأسرة بالعمل بأجر أو بالاقتصاد المنزلي. كما أن جميع النساء صغارا وكبارا يدركن أن التحديات التي يواجهنها أفرزتها ظروف الحرب ، وأنهن مضطرات للتكيف نفسيا مع الوضع الجديد ولا مفرَّ من ذلك.

إن ظروف الحياة المعيشية للاجئات السوريات قد تكون متشابهة عند الجميع إلى حدٍّ بعيد، فالتحديات التي تواجه المرأة اللاجئة قد تختلف نوعاً وكماً، مثلا اللاجئات السوريات في الأعمار الشابة قد تواجه تحديات صعبة مثل مجال التعليم، والزواج، وقلة فرص العمل، والتعرض للتحرش، وعدم وجود خصوصية، اما اللاجئات السوريات من متوسطات الأعمار فأغلبهن متزوجات ولديهن أطفال، فالمرأة تحمل معاناتها ومعاناة أطفالها وعدم توفر حياة كريمة لهم، فالشعور بالذنب والتقصير يثقل كاهل المرأة، أما اللاجئات السوريات من ذوات الأعمار المتقدمة فإن خروجها من بيئتها الطبيعية والاجتماعية يلقي عليها ظلالاً من الأسى والحزن ؛ لعدم القدرة على تقبّل الحياة الجديدة والتكيّف معها، بالإضافة إلى شعورها بأنها عالة على غيرها، فعندما تواجه الصعوبات والتحديات المختلفة ليس بمقدورها عمل أي شيء للتخفيف عنها وعن باقي أسرتها، فالمسنات اللاجئات بحاجة للرعاية الاجتماعية والعناية الصحية والتغذية، وهذا يجعل معاناة المسنة خلال هجرتها وبدايات الحياة في المخيم صعبة جدا. وهذا ما لاحظته الباحثة أثناء إجراء الدراسة ومقابلة بعض النساء المسنات اللواتي غالبا ما يكن جالسات أما الخيمة أو الكرفان وتغلب عليهن ملامح الأسى، حيث قالت إحداهن" لا أطيق القعود داخل الخيمة...وين كنا وويـن صرنا" وعبرت إحداهن عن خوفها أن تموت وتدفن بعيدا عن بلدها ودون أن ترى أهلها وأقرباءها.

فالتحديات الاجتماعية والاقتصادية لا تختلف باختلاف العمر ولكن نوعية التحديات هي التي تختلف أما المعاناة النفسية فتكاد تكون واحدة لكل الأعمار خصوصاً في ظل صعوبات الحياة الجديدة في المخيم، فالهجرة القسرية هي خيار المعاناة التي يجبر الإنسان على فعلها رغم عدم رغبته فيها، كما أن التحديات والصعوبات المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والنفسية مترابطة مع بعضها البعض، تؤثر وتتأثر ببعضها.

وهذا يعزز دور المؤسسات الدولية والمحليّة في تقديم شتى أنواع الدعم النفسي والاجتماعي للاجئين لمساعدتهم على التكييف مع نمط الحياة الجديدة، وهنا يظهر الفرق الكبير ما بين اللاجئين الذين توجهوا إلى الدول الأوروبية واللاجئين الذين توجهوا إلى الدول العربية ومنها الأردن، فالدول الأوروبية تهتم بقضية الدعم النفسي والاجتماعي إلى جانب الدعم المادي وذلك بسبب قدرتها المادية وإمكانياتها المتطورة لمواجهة الطوارئ، أما الدول العربية ومنها الأردن تمتاز بقلة مواردها وإمكانياتها وتزيد مشكلاتها فإنها ترى في اللاجئين عبئاً إضافياً عليها، ويعتمد تقديم الدعم لهؤلاء اللاجئين على مساهمة الدول الغنية والمنظمات الانسانية فيها.

ثانياً: النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية والتي نصها :

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عن مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) في متوسطات استجابة عينة الدراسة التحديات التي تواجه اللاجئة السورية في مخيم الزعتري من منظور النوع الاجتماعي حسب متغير الحالة الاجتماعية.

من أجل فحص الفرضية المتعلقة بمتغير الحالة الاجتماعية، تم استخدام اختبار التباين الأحادي One Way ANOVA، والجدول التالي يبين النتائج :

جدول رقم(25)

نتائج اختبار التباين الأحاديOne Way ANOVA لدلالة الفروق في التحديات التي تواجه اللاجئة السورية في مخيم الزعتري من منظور النوع الاجتماعي حسب متغير الحالة الاجتماعية للدرجة الكلية

التحديات التي تواجه اللاجئة السورية في مخيم الزعتري من منظور النوع الاجتماعي	الحالة الاجتماعية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
	متزوجة	155	3.89	0.52	1.467	0.213
	مطلقة	10	3.92	0.37		
	أرملة	22	3.97	0.52		
	منفصلة	1	3.59	----		
	عزباء	32	3.68	0.44		
	المجموع	220	3.87	0.50		

* (دال إحصائيا عند مستوى الدلالة α = 0.05)ANOVA

يتبين من الجدول (25) السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عن مستوى الدلالة (α = 0.05) في متوسطات استجابة عينة الدراسة نحو التحديات التي تواجه اللاجئة السورية في مخيم الزعتري من منظور النوع الاجتماعي حسب متغير الحالة الاجتماعية للدرجة الكلية . فقد بلغت قيمة الدلالة (213.0) وهي أكبر من (0.05) ولذلك نقبل الفرضية .

وقد تعزو الباحثة هذه النتيجة إلى صفة اللاجئة التي أصبحت تلازم المرأة في المخيم وتغلب على الصفة الاجتماعية لها مهما كانت حالتها الاجتماعية، فالنظرة العامة اتجاه النساء في المخيم أنهن نساء لاجئات لا فرق بين لاجئة متزوجة أو غير ذلك، ويتم التعامل معهن على هذا الأساس، كما أن نظرة النساء إلى أنفسهن اختلفت كونهن أصبحن لاجئات، ومجهولات المصير ويوجهن مستقبل غامض.

كما أن من الممكن أن تؤثر التحديات السكنية على فئة النساء المتزوجات أكثر من غيرهن، كون أن السكن غير ملائم لعلاقة زوجية مستقرة، وخصوصا بوجود أبناء بالغين، في حين لا تواجه الحالات الأخرى من النساء هذه المشكلة في ظل غياب الزوج،

إلا أن غياب الزوج في هذه الحالات يهدّد السلامة البدنية للمرأة، ويجعلها عرضة للاستغلال وأطماع الآخرين، أما بالنسبة للتحديات الاجتماعية فاللاجئة المتزوجة أقل تعرضا بالضغوط الاجتماعية كون أنها متزوجة "تحت حماية الزوج" وتملك حرية أكبر في التنقل والخروج من المنزل، في حين يختلف الوضع مع غير المتزوجات أو اللواتي يعشن لوحدهن أو مع أطفالهن كالأرامل أو المطلقات أو المنفصلات يواجهن ضغوطا اجتماعية بسبب العادات والتقاليد السائدة في المجتمع العربي والتي تم بناؤها على أساس جندري حيث تستمد المرأة قوتها من الرجل في عائلتها وتنتقل الوصاية على المرأة من الأب إلى الزوج وفي حالة غياب الزوج تعود الوصاية إلى الأب أو الرجل الأقرب في عائلة المرأة وهكذا حيث تفرض على المرأة القيود الاجتماعية وتقيد حريتها بسبب نوعها الاجتماعي كونها أنثى بالدرجة الأولى وتشكل الحالة الاجتماعية للمرأة اللاجئة مدخلا إلى أن المرأة المتزوجة أفضل حالا من غيرها. فبعض النساء في المخيم اللواتي فقدن أزواجهن في الحرب أو اعتقلوا أو لا يعرفن مصيرهم، يوهمن الآخرين أن أزواجهن على قيد الحياة أو أنهن على اتصال مستمر معهم في الوطن، يعتبرن هذا التصرف درع حماية لهن وحفظ منزلتهن الاجتماعية كمتزوجات وعدم تغير نظرة الآخرين لهن. أما بالنسبة للتحديات الاقتصادية فالحالة الزواجية قد لا تؤثر إلا في حال وجود زوج يعمل مما يزيد من الدخل المادي للأسرة ، أما التحديات النفسية فتكاد تكون متساوية تقريبا لجميع اللاجئات، إلا أن مشاعر القلق والخوف على مصير العائلة والأبناء يكون أكبر لدى الأم، كما تواجه المرأة المتزوجة مشاعر الكبت والحرمان بسبب توتر علاقتها بزوجها لانعدام الخصوصية وقيامها بالدور المناط بها.

ثالثاً : النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة والتي نصها :

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عن مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) في متوسطات استجابة عينة الدراسة نحو التحديات التي تواجه اللاجئة السورية في مخيم الزعتري من منظور النوع الاجتماعي حسب متغير المستوى التعليمي.

من أجل فحص الفرضية المتعلقة بمتغير المستوى التعليمي، تم استخدام اختبار التباين الأحاديOne Way ANOVA، والجدول التالي يبين النتائج :

جدول رقم(26)

نتائج اختبار التباين الأحاديOne Way ANOVA لدلالة الفروق في التحديات التي تواجه اللاجئة السورية في مخيم الزعتري من منظور النوع الاجتماعي حسب متغير المستوى التعليمي للدرجة الكلية

التحديات التي تواجه اللاجئة السورية في مخيم الزعتري من منظور النوع الاجتماعي	المستوى التعليمي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
	أمي	15	3.72	0.48	1562	0.200
	أساسي	111	3.87	0.50		
	ثانوي	69	3.84	0.51		
	أعلى من ثانوي	25	4.05	0.50		
	المجموع	220	3.87	0.50		

* (دال إحصائيا عند مستوى الدلالة α = 0.05)ANOVA

يتبين من الجدول (26) السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عن مستوى الدلالة (α = 0.05) في متوسطات استجابة عينة الدراسة نحو التحديات التي تواجه اللاجئة السورية في مخيم الزعتري من منظور النوع الاجتماعي حسب متغير المستوى التعليمي للدرجة الكلية . فقد بلغت قيمة الدلالة (0.200) وهي أكبر من (0.05) ولذلك نقبل الفرضية .

أظهرت النتائج عدم وجود فوارق ذات دلالة إحصائية لعدم وجود فوارق بين التحديات (السكنية والاجتماعية والاقتصادية والنفسية أو على مستوى الدرجة الكلية لهذه المتغيرات ، مما يعني أن هذه التحديات تؤثر على جميع النساء بشكل متوازٍ مهما اختلف المستوى التعليمي لهن.

وتعزو الباحثة هذه النتائج إلى أن الظروف المعيشية في المخيم فرضت واقعا جديدا على اللاجئات المتعلمات وغير المتعلمات، وأصبح المستوى التعليمي للمرأة لا يؤثر في مواجهة التحديات الكبيرة التي تواجهها.

فالمستوى التعليمي للاجئة من الممكن أن يشكل فرقا طفيفا في مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والسكنية والنفسية ولكن هذا لم يظهر إحصائيا.

فمن الممكن أن يساعد المستوى التعليمي للاجئة السورية في مواجهة التحديات الاقتصادية للأسرة في حال حصولها على وظيفة تتناسب مع مؤهلها العلمي في الوضع الطبيعي، ولكن هذا لا يحدث داخل المخيم بسبب ندرة الوظائف ، وصعوبة الحصول على وظيفة خارج المخيم بسبب الإجراءات القانونية المشددة بالإضافة إلى صعوبة الحصول على وظيفة حكومية داخل المخيم أو خارجه لاشتراط الجنسية الأردنية للعمل فيها، فتصبح الشهادات والخبرات العلمية بلا قيمة فعلية تفيد حاملها في هذه الظروف.ويزيد من البطالة في صفوف اللاجئات السوريات المتعلمات داخل المخيم إلا أن درجة التعليم تساعد بعض اللاجئات السوريات في الحصول على عمل لزيادة الدخل المادي للأسرة، حصول المرأة على وظيفة براتب جيد في المخيم، غالبا لا يحدث إلا مع اللاجئات ذوات التحصيل العلمي والشهادات العليا وهؤلاء تبلغ نسبتهن 11.4٪، مقارنة بحوالي نصف الاجئات السوريات ذوات التعليم الأساسي فقط، وهذا يجعل فرص حصولهن على وظيفة محدودة، وصعوبة الحصول على عمل بأجر جيد، أما ما يخص التحديات السكنية لا تأثير للمستوى العلمي للمرأة فجميع النساء تواجه نفس المشكلات، أما ما يخص الوضع الاجتماعي للمرأة المتعلمة هو أفضل حالا من غيرها، حيث تستطيع القراءة والكتابة وتكون أقل عرضة للاستغلال، وأكثر قدرة على مراجعة الدوائر الرسمية والمعرفة بالقوانين والاوراق الرسمية والتقارير الطبية، كما يمكنها مساعدة غيرها من النساء الأميات في هذا المجال.إضافة إلى النساء المتعلمات قد يكون لديهن اطلاع على سبل التعامل مع المشاكل النفسية ودعم النساء الأخريات، ومعرفة بالمؤسسات التي تعنى بهذه الأمور.

رابعاً : النتائج المتعلقة بالفرضية الرابعة والتي نصها :

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عن مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) في متوسطات استجابة عينة الدراسة نحو التحديات التي تواجه اللاجئة السورية في مخيم الزعتري من منظور النوع الاجتماعي حسب متغير حالة العمل.

من أجل فحص الفرضية المتعلقة بمتغير حالة العمل، تم استخدام اختبار العينتين المستقلتين Independent Sample t-test ، والجدول التالي يبين النتائج :

جدول رقم(27)

نتائج اختبار العينتين المستقلتين Independent Sample t-test لدلالة الفروق في التحديات التي تواجه اللاجئة السورية في مخيم الزعتري من منظور النوع الاجتماعي حسب متغير حالة العمل للدرجة الكلية

التحديات التي تواجه اللاجئة السورية في مخيم الزعتري من منظور النوع الاجتماع	حالة العمل باجر	العدد	المتوسط	الانحراف	قيمة(ت)	مستوى الدلالة*
	أعمل	75	3.94	0.54	1.383	0.168
	لا أعمل	145	3.84	0.48		

* (دال إحصائيا عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$)

يتبين من الجدول (27) السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عن مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات استجابة عينة الدراسة نحو التحديات التي تواجه اللاجئة السورية في مخيم الزعتري من منظور النوع الاجتماعي حسب متغير حالة العمل للدرجة الكلية . فقد بلغت قيمة الدلالة (168.0) وهي أكبر من (0.05) ولذلك نقبل الفرضية .

تعزو الباحثة هذه النتائج إلى أن التحديات السكنية متشابهة عند أغلب اللاجئات سواء كن عاملات أو غير عاملات إلا أن أغلب اللاجئات السوريات لا يعملن لعدم توفر فرص عمل للنساء وندرة الوظائف داخل المخيم وإن وجدت تكون ذات أجر

متدني لا يساعد في مواجهة التحديات السكنية والاقتصادية والنفسية والاجتماعية الناتجة عن ظروف اللجوء وفقدان مصادر الرزق .

من الممكن أن يكون العمل عاملا مهما في مواجهة التحديات الاقتصادية بسبب العائد المادي من عمل المرأة الذي يساهم في سد النفقات كما يحسن من الوضع الاجتماعي للمرأة كون أنه ينظر إليها كعنصر منتج، أن خروج المرأة من المنزل إلى العمل يحسن من حالتها النفسية واختلاطها بالآخرين يجعلها تنسى همومها وهذا يشكل فرقا لدى المرأة اللاجئة العاملة ولكنه لم يظهر إحصائيا، كما أشارت إحدى اللاجئات السوريات العاملات التي قابلتها الباحثة "انا بلاقي نفسي لما أروح على الشغل" في تعبير عن راحتها وسعادتها بالعمل.

من الجدير بالذكر أن نسبة المشاركة النسوية في القوى العاملة منخفضة جدا في الأحوال الطبيعية فما بالك في حالة اللجوء، خصوصاً أن أغلب اللاجئات السوريات في المخيم هن من الأرياف والمناطق الجنوبية حيث تعمل المرأة في الزراعة، كما أن المخيم يقع في منطقة صحراوية، ويصعب الخروج منه للعمل في مناطق أخرى لأسباب أمنية.

خامساً : النتائج المتعلقة بالفرضية الخامسة والتي نصها :

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عن مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات استجابة عينة الدراسة نحو التحديات التي تواجه اللاجئة السورية في مخيم الزعتري من منظور النوع الاجتماعي حسب متغير عدد أفراد الأسرة.

من أجل فحص الفرضية المتعلقة بمتغير عدد أفراد الأسرة، تمَّ استخدام اختبار التباين الأحاديOne Way ANOVA، والجدول التالي يبين النتائج :

جدول رقم(28)

نتائج اختبار التباين الأحاديOne Way ANOVA لدلالة الفروق في التحديات التي تواجه اللاجئة السورية في مخيم الزعتري من منظور النوع الاجتماعي حسب متغير عدد أفراد الأسرة للدرجة الكلية

التحديات التي تواجه اللاجئة السورية في مخيم الزعتري من منظور النوع الاجتماعي	عدد أفراد الأسرة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
	أقل من 5 أفراد	77	3.92	0.49	0.781	0.459
	5-10 أفراد	128	3.83	0.49		
	أكثر من 10 أفراد	15	3.90	0.66		
	المجموع	220	3.87	0.50		

* (دال إحصائيا عند مستوى الدلالة α = 0.05)ANOVA

يتبين من الجدول (28) السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عن مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) في متوسطات استجابة عينة الدراسة نحو التحديات التي تواجه اللاجئة السورية في مخيم الزعتري من منظور النوع الاجتماعي حسب متغير عدد أفراد الأسرة للدرجة الكلية . فقد بلغت قيمة الدلالة (0.459) وهي أكبر من (0.05) ولذلك نقبل الفرضية .

وتعزو الباحثة هذه النتائج إلى أن التحديات التي تواجهها اللاجئة السورية في المخيم كبيرة، وتؤثر على جميع أفراد الأسرة، كما أن عدد أفراد الأسرة السورية اللاجئة لا يؤثر على مواجهتها للتحديات فمهما كان عدد أفراد الأسرة كبيرا أو صغيرا ، فإنها تواجه نفس المشاكل السكنية والضغوط النفسية والاجتماعية، الا أن عدد أفراد الأسرة يرتبط بنظام الكبونات في المخيم الذي يمنح كل فرد من أفراد الأسرة كبون بقيمة 20 دينار أردني ممل يجعل المستوى الاقتصادي لأغلب العائلات متساوٍ.

سادساً : النتائج المتعلقة بالفرضية السادسة والتي نصها :

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عن مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات استجابة عينة الدراسة نحو التحديات التي تواجه اللاجئة السورية في مخيم الزعتري من منظور النوع الاجتماعي حسب متغير دخل الأسرة الشهري.

من أجل فحص الفرضية المتعلقة بمتغير دخل الأسرة الشهري، تم استخدام اختبار التباين الأحاديOne Way ANOVA، والجدول التالي يبين النتائج :

جدول رقم(29)

نتائج اختبار التباين الأحاديOne Way ANOVA لدلالة الفروق في التحديات التي تواجه اللاجئة السّورية في مخيم الزعتري من منظور النوع الاجتماعي حسب متغير دخل الأسرة الشهري للدرجة الكلية

التحديات التي تواجه اللاجئة السورية في مخيم الزعتري من منظور النوع الاجتماعي	دخل الأسرة الشهري	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
	أقل من 100 دينار	55	3.84	0.49	0.157	0.925
	100 وأقل من 200 دينار	111	3.86	0.54		
	200 وأقل من 300 دينار	40	3.91	0.45		
	أكثر من 300 دينار	14	3.90	0.44		
	المجموع	220	3.87	0.50		

* (دال إحصائيا عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$)ANOVA

يتبين من الجدول (29) السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عن مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) في متوسطات استجابة عينة الدراسة نحو التحديات التي تواجه اللاجئة السورية في مخيم الزعتري من منظور النوع الاجتماعي حسب متغير دخل

الأسرة الشهري للدرجة الكلية . فقد بلغت قيمة الدلالة (0.925) وهي أكبر من (0.05) ولذلك نقبل الفرضية .

وتعزو الباحثة هذه النتائج إلى مستوى الدخل لا يساعد في حل بعض المشاكل التي تواجهها اللاجئة، حيث التحديات السكنية كبيرة ومشاكل السكن تتعلق بالنظام الإداري للمخيم، فلا يمكن حل هذه المشاكل مادياً مهما كانت قيمة الدخل، كما أن الدخل الرئيسي لأغلب العائلات يأتي من المساعدات الإنسانية المتمثلة بنظام الكبونات حيث يتم منح كل فرد لاجئ كبون بقيمة 20 دينارا أردنيا، وهذا ينعكس على الوضع الاجتماعي حيث لا يوجد ظهور واضح لطبقات المجتمع في المخيم مهما ارتفع دخل الفرد، ليس هناك تميز لطبقة الأغنياء من مرتفعي الدخل او طبقة الفقراء من متدني الدخل من النساء، فالجميع النساء في المخيم لاجئات، وهذا ينعكس على الحالة النفسية لهن فجميعهن واجهن ظروف الحرب والتهجير واللجوء في المخيم ، لا فرق بين غنية أو فقيرة، كما أن جميع النساء اللاجئات في المخيم يحصلن على الخدمات المختلفة مجانا كالعلاج والتعليم والماء والكهرباء وغيرها،الا أن مستوى الدخل يساعد المرأة في مواجهة التحديات الاقتصادية وتحسين الأوضاع المعيشية والإنفاق على الأمور التي لا تشملها المساعدات المجانية.

سابعاً : النتائج المتعلقة بالفرضية السابعة والتي نصها :

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عن مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات استجابة عينة الدراسة نحو التحديات التي تواجه اللاجئة السورية في مخيم الزعتري من منظور النوع الاجتماعي حسب متغير مدّة الحياة الزوجية.

من أجل فحص الفرضية المتعلقة بمتغير مدّة الحياة الزوجية، تمَّ استخدام اختبار التباين الأحاديOne Way ANOVA، والجدول التالي يبين النتائج :

جدول رقم(30)

نتائج اختبار التباين الأحاديOne Way ANOVA لدلالة الفروق في التحديات التي تواجه اللّاجئة السورية في مخيم الزعتري من منظور النوع الاجتماعي حسب متغير مدّة الحياة الزواجية للدرجة الكلية

التحديات التي تواجه اللاجئة السورية في مخيم الزعتري من منظور النوع الاجتماعي	مدة الحياة الزوجية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
	حالة عزباء (بدون زواج)	32	3.68	0.44	2.339	0.074
	أقل من 5 سنوات	33	3.90	0.53		
	5- وأقل من 10 سنوات	47	3.82	0.50		
	أكثر من 10 سنوات	108	3.94	0.50		
	المجموع	220	3.87	0.50		

* (دال إحصائيا عند مستوى الدلالة α = 0.05)ANOVA

يتبين من الجدول (30) السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عن مستوى الدلالة (α = 0.05) في متوسطات استجابة عينة الدراسة نحو التحديات التي تواجه اللاجئة السورية في مخيم الزعتري من منظور النوع الاجتماعي حسب متغير مدة الحياة الزوجية للدرجة الكلية . فقد بلغت قيمة الدلالة (0.074) وهي أكبر من (0.05) ولذلك نقبل الفرضية .

أظهرت النتائج عدم وجود فوارق ذات دلالة احصائية لعدم وجود فوارق بين التحديات (السكنية والاجتماعية والاقتصادية والنفسية أو على مستوى الدرجة الكلية لهذه المتغيرات ، مما يعني أن هذه التحديات لها التأثير نفسه على جميع اللاجئات السوريات مهما كانت المدة الزواجية وتعزو الباحثة هذه النتائج إلى ضخامة المأساة التي تعيشها اللاجئة السورية في المخيم، والتحديات التي تواجهها المرأة المتزوجة في المخيم،

كإنعدام الخصوصية وتوتر العلاقة الزوجية والعنف من قبل الزوج وغيرها من التحديات الناتجة عن ظروف اللجوء والحياة في المخيم لا ترتبط بمدة الحياة الزواجية. فتتحمل الزوجة الحالة النفسية للزوج نتيجة اللجوء والإحباط والبطالة وأحيانا العنف الموجه ضدها من قبل الزوج صابرة إكراما لسنوات الزواج الطويلة "العشرة".

إن اختلافات المتوسطات الحسابية لتوجه المرأة اللاجئة إلى التحديات حسب طول مدة الحياة الزواجية يمكن أن يعزى ويفسر باتجاهين:

الاتجاه الأول، يرى أن طول مدة الحياة الزواجية أكثر من 10 سنوات وهذا ما أظهرته عينة الدراسة أن نصف المتزوجات مضى عليها أكثر من عشر سنوات يزيد من قوة العلاقة الزواجية والتوافق الزواجي بين الزوجين وزيادة الراوابط بينهم من خلال الأطفال المنجبين، إن زيادة مدى الحياة الزواجية تعني تراكم تلك الخبرات زاد من المهارات لدى المرأة على مواجهة الصعوبة واظهار الجلد على تحمل الأعباء والتحديات.

أما الاتجاه الآخر، فإن طول مدة الحياة الزوجية تعني زيادة أكبر في عدد أفراد الأسرة وزيادة في المصاعب والتحديات وانكسار وتراجع في الطموحات التي ترسمها العائلة للابناء، إن زيادة مدة الحياة الزواجية تعني أن هناك أولاداً في سن العمل والزواج لا يجدون عمل يمكن أن يؤهلهم للزواج وبناء أسرة وشق حياة جديدة لأسرة تعيش حياة كريمة، إضافة إلى أن أعمار البنات بين عشر سنوات من الزواج يكُنَّ في مرحلة الزواج والمراهقة وغالباً ما يزيد خوف الأهل وقلقهم على بناتهم من الاعتداءات أو الاستغلال أو حقها في الزواج.

النتائج والتوصيات

نتائج الدراسة

توصلت هذه الدراسة لكثير من النتائج يمكن إجمالها بالنقاط التالية:

- اللجوء ظاهرة ناجمة عن الهجرة لقسريّة وهي ظاهرة قديمة حديثة، ويتمخض عن هذه الظاهرة مشاكل اجتماعية واقتصادية ونفسية تترك بصماتها على اللاجئين وقد تسبب مشاكل مع الدول المضيفة.
- تعاني كل شرائح السكان من حالة اللجوء ولكن تعاني بعض الفئات أكثر من غيرها مثل المسنين والمرضى والعجزة، وكذلك المرأة والتي يترتب عليها أدوار وأعباء إضافية بالإضافة إلى ما تشكّله القيم الثقافية والاجتماعية من أدوات ضغط على المرأة قبل الهجرة.
- تواجه اللاجئة السورية تحديات وصعوبات كبيرة في مخيم الزعتري تتمثل في رئاسة الأسرة، ومواجهة العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي، فتتعرض لانتهاكات لحقوقها وتتعرض للعنف والاعتداء الجسدي والنفسي والاستغلال وقلة فرص العمل وانخفاض الأجور وغياب القانون وضعف النظم الاجتماعية.
- تزداد نسبة النساء التي تعيل الأسرة في حالة اللجوء وقد أظهر هذه الدراسة الميدانية أن حوالي 40٪ من الأسر تعيلها نساء بصورة أساسية وهذا المعدل أعلى بكثير مما هو في المجتمع الأصلي قبل اللجوء.
- مقارنة حياة اللاجئين في المخيم والحياة السابقة في الموطن الأصلي يلاحظ الفرق الكبير في خدمات التعليم والصحة والسكن والمواصلات وغيرها من الخدمات ، كما يلاحظ الفوارق في مستويات المعيشة ومعدلات الدخل والإنفاق.
- تواجه اللاجئة السورية في مخيم الزعتري تحديات اجتماعية بلغت في المتوسط 77٪ وتتمثل التحديات الاجتماعية في انتهاك حقوق المرأة اللاجئة وإضافة أعباء ومسؤوليات جديدة عليها ورئاسة الأسرة في ظلّ غياب الزوج واضطرارها للقبول

بأشياء غير راضيّة عنها وتحملها للنظرة الدونيّة والامتهان، وتردّي مستوى الخدمات، وانحلال أواصر العلاقات القرابية وانخفاض مستوى التكافل الاجتماعي.

- تواجه اللاجئة السورية في مخيم الزعتري تحديات نفسيّة بلغت في المتوسط 76٪ وتتمثل التحديات النفسية في تزايد قلق المرأة اللاجئة على مستقبل عائلتها وخوفها على بناتها الإناث وتنامي شعورها بالغربة والعزلة والخوف من إقامة علاقات اجتماعية جديدة والتفكير بالعودة إلى الوطن، وحاجة اللاجئة إلى الدعم النفسي .
- تواجه اللاجئة السورية في مخيم الزّعتري تحديات اقتصادية بلغت في المتوسط 77.2٪ وتتمثل التحديات الاقتصادية في قلّة الدخل وعدم توفر فرص العمل واستغلال المرأة في العمل ،كما أن المساعدات رديئة وغير كافية ،وتدهور الأوضاع الاقتصاية للنساء، وزيادة قبول الأهل بالزواج المبكر لبناتهم بسبب تردّي الوضع الاقتصادي.
- تواجه اللاجئة السورية في مخيم الزعتري تحديات سكنية بلغت في المتوسط 79.2٪ وتتمثل التحديات السكنية في ازدحام الوحدات السكنية مما يخلق مشاكل اجتماعية للمرأة اللاجئة ويحد من خصوصيتها كما أن تصميم المخيم لا يراعي الاحتياجات الخاصة بالنساء ، كما أن طبيعة السكن في المخيم لا تصلح للحياة البشرية ولا يوفر الأمن والآمان للنساء اللاجئات.
- حظيت التحديات السكنية بأعلى نسبة متوسطة من باقي التحديات وقد يعود السبب إلى أن المرأة اللاجئة وحسب العادات والتقاليد في المجتمع تقضي وقتاً أكبر في السكن(المنزل) أكثر من الرجل.
- أظهرت الدراسة صحة الفرضيات التي وضعتها الباحثة في أن التحديات التي تواجهها الاجئة السورية في مخيم الزعتري لا تختلف باختلاف المتغيرات المستقلة التي وضعتها الباحثة ، حيث تبين من خلال نتائج التحليل الإحصائي أنه لا توجد

فوارق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) للتحديات المختلفة تعزى لمتغير العمر، والحالة الاجتماعية، ومستوى التعليم، وحالة العمل، وعدد أفراد الأسرة، ودخل الأسرة، ومدّة الحياة الزوجية على التحديات الاجتماعية والنفسية والاقتصادية و والسكنية، ويمكن أن يفسّر ذلك إلى أن مرحلة اللجوء في بدايتها وتحتاج إلى وقت طويل لإظهار الفوارق، فالتحديات السّكنية متماثلة من حيث المساحة والخدمات والمرافق ونوعية المواد، أما التحديات الاقتصادية متمثلة في ندرة فرص العمل بسبب إغلاق المخيم أمام حركة الدّخول والخروج اللاجئين إلا بتصريح (إجازة) من قبل إدارة المخيم والسّلطات الأردنية لدواعي أمنية، جعلت المخيم إلى أشبه بسجن كبير، أما التحديات الاجتماعية والمتمثلة في القيم والعادات والتقاليد فإن هناك تشابها في البيئة والبنية الثقافية لكل من الأردن وسوريا وبالتالي فإن التصادم الثقافي غير موجود أصلاً، أما المكانة الاجتماعية للاجئ بسبب ظروف اللجوء هي أدنى وأقل وينطبق ذلك بصورة أكبر على المرأة اللاجئة مما يجعلها ضعيفة قابلة للاستغلال من جميع الجوانب، أما التحديات النفسية فإن القلق والتوتر والخوف من المستقبل يجعلها السِّمة السائدة على جميع النساء اللاجئات في المخيم بغض النظر عن الاختلافات في العمر ومستوى التعليم والحالة الاجتماعية ومدة الحياة الزوجية وحالة العمل وعدد أفراد الأسرة ودخل الأسرة.

التوصيات

في ضوء نتائج الدراسة، توصي الباحثة بما يلي:

- التركيز على تطبيق المواثيق والمعاهدات الدولية الخاصة بوضع اللاجئين والالتزام بها سواء كانت معاهدات دولية أو معاهدات إقليمية أو خاصة بدولة معينة تضمن للاجئ عدم انتهاك حقوقه وتشعره بالعيش بإنسانية وكرامة.
- زيادة المساعدات المالية الدولية المقدمة للاجئين بشكل مباشر أو غير مباشر عن طريق حكومة الدولة المضيفة.

- مراعاة الاحتياجات الخاصة للمرأة والظروف الاجتماعية والثقافية والأعراف والتقاليد المتعلقة بالمرأة اللاجئة عند تصميم المخيم.
- إدماج النوع الاجتماعي في برامج الإغاثه للحد من العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي . ضد اللاجئات السوريات في المخيم، وتدريب العاملين في مجال الإغاثة وإدارة المخيم وتوعيتهم بالنوع الاجتماعي.
- تغيير النظرة الدونية نحو المرأة اللاجئة والتوقف عن معاملتها كضحية عاجزة تعتمد على المساعدات، ومعاملتها كناجية وإنسانة منتجة واستغلال طاقاتها في مواجهة تحديات الحياة في المخيم وتحسين ظروف معيشتها.
- تحسين مستوى إدارة المساعدات وزيادة الرّقابة على توزيع المساعدات وصرفها للّاجئين، وزيادة الرّقابة على التّجار العاملين في المخيم من حيث أسعار البيع والشراء.
- التوجه نحو تأهيل اللّاجئة السورية بمهن تتناسب مع وضعها في اللجوء وإتاحة المجال لها لممارسة العمل كحق إنساني من حقوق الإنسان.
- القيام بدراسات متعمّقة حول قضايا المختلفة وخصوصاً ما يتعلق بالتحديات التي تواجه الفئات المهمشة من اللّاجئين.

أهم المقترحات

- الحاجة إلى برامج تأهيل نفسي واجتماعي تزيد من درجة التكييف مع الوضع القائم للاجئين في المخيم.
- تهيئة المجتمع المضيف قبل استقبال موجات اللاجئين، وزيادة دور وسائل الإعلام في هذا المجال بإظهار اللاجئين والدعوة للتعاطف معهم ومساعدتهم، وعدم التحريض ضد اللّاجئين إعلاميا ووقف الحملات الإعلامية ضد اللّاجئين التي تظهرهم كمنافسين وخطر ويهددون استقرار المجتمع.

- إشراك المرأة في مراكز صنع القرار في المخيم، كإدارة المخيم وتصميم برامج الإغاثة، وإنشاء مجالس محلية لقطاعات المخيم ولجان للأحياء وتفعيل مشاركة المرأة فيها عبر الانتخاب والتصويت.
- القيام بحملات توعية وإرشاد للاجئين نساءاً ورجال على حد السواء بما يخص النوع الاجتماعي والتغييرات التي طرأت على الأدوار الجندرية لكلا الجنسين نتيجة اللجوء والحياة في المخيم.
- إيجاد استراتيجية على المستوى السياسي تدفع نحو إدماج اللاجئين في المجتمع المحلي وفتح أبواب المخيم لحرية حركة اللاجئين.
- من الدراسات المقترحة

- إجراء دراسات تتناول ظاهرة العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي ضد اللّاجئة السورية في مخيمات اللجوء .
- اجراء دراسات تتناول استرتيجيات تكيّف اللاجئة السورية مع الظروف الضاغطة في المخيمات اللجوء .
- إجراء دراسات مقارنة للتحديات التي تواجه اللاجئة السورية في المخيمات وخارج المخيمات في الأردن.

المصادر والمراجع

المراجع العربية

القرآن الكريم، سورة الأنفال، آية 75

الكتب:

- أبو النصر، عبد الرحمن، (2000)،" اتفاقية جنيف الرابعة لحماية المدنيين لعام 1949 وتطبيقها في الأراضي الفلسطينية المحتلة"، ط1، مطابع مركز رشاد الشوا الثقافي، غزة، فلسطين.
- اتفاقية الوحدة الافريقية الخاصة باللاجئين 1969
- اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين وبروتوكول 1967 التابع لها
- تلتنز، وخواجا، (2005)، "الهجرة والأوضاع المعيشية للاجئي المخيمات الفلسطينية في الأردن".
- جبريل، موسى وآخرون،(2009)،"التكيف ورعاية الصحة النفسية"، ط1، الشركة العربية المتحدة، القاهرة، مصر.
- جرار، ناحج، (1995)، " الهجرة القسرية الفلسطينية"، البرنامج الأكاديمي للهجرة القسرية، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.
- الجوبلي، سعيد، (2002)، "المدخل لدراسة القانون الدولي"، دار النهضة، القاهرة، مصر.
- حسنين، حنين (2014)" مخيم سايبر سيتي في الأردن"، جريدة حق العودة، مركز بديل، العدد61.
- حسنين، سهيل (2010)، "المرأة الفلسطينية الاحتلال والفقدان الجمعي المرحلة الثالثة"، مركز الدراسات النسوية، القدس، فلسطين.
- الخالدي، عطا الله (2009)، "الصحة النفسية وعلاقتها بالتكيف والتوافق"، ط1، دار الصفاء، عمان، الأردن.

- الخفش، سامح؛ سليط، صبري، (2009)، "سيكيولوجية الجنس والنوع"، ط1، دار الفكر، الأردن، عمان.
- د. سهيل حسنين (2010) بعنوان "المرأة الفلسطينية الاحتلال والفقدان الجمعي المرحلة الثالثة"، مركز الدراسات النسوية، القدس، فلسطين.
- الرفاعي، نعيم، (1981)، " الصحة النفسية: دراسة سيكيولوجية التكيف"، ط4، دمشق، سوريا.
- الريشة، ماهر(2013) "نحو علم افتراق اجتماعي وسياسي عربي كمؤثر في التخطيط السياسي" رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين
- سعد، جلال (1970)، "في الصحة العقلية"، دار المعرفة، القاهرة، مصر .
- سعيدة، هبة (2015) " منظومة حماية اللاجئين في الأردن، السوريين كحالة دراسية"، رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت، فلسطين.
- الشمري، عماد،(2016)، "نزوح السكان"، ج1، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- الشمري، عماد،(2016)، "نزوح السكان"، ج2، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- عمر، أحمد مختار عبد الحميد،(2008)،" معجم اللغة العربية المعاصر" المجلد الثالث، ط1.
- فهمي، مصطفى (بدون سنة)، "التكيّف النفسي"، دار الطباعة الحديثة، مصر.
- القاطرجي، نهى (2006)" المرأة في منظومة الامم المتحدة" ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان.
- كريسب، جيف،(1995)، " حالة اللاجئين في العالم"، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، مصر.
- المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية(مفتاح)، "مسرد مفاهيم النوع الاجتماعي"، (2006)، ط1، رام الله ، فلسطين.

- مجمع اللغة العربية، (1988)، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، الطبعة الثالثة.

محمد، أحمد (بدون سنة)، " الدول العربية والتحديات المعاصرة"، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، مصر.

- مؤسسة الحق، (2004)، "اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب- الاتفاقية الرابعة"، رام الله، فلسطين
- الهابط، محمد (1983)،"التكيف والصحة النفسية" المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر.

المجلات والدوريات:

- "الأزمة السورية أبعاد العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي الممارس ضد اللاجئات السوريات في لبنان"، نشرة الهجرة القسرية، العدد 44، تشرين الثاني/ 2013.
- أبعاد العنف القائم على أساس النوع الأجتماعي الممارس ضد اللاجئين السوريين في لبنان"، نشرة الهجرة القسرية، العدد44، تشرين الثاني/ 2013.
- إدارة برامج العنف القائم على النوع الاجتماعي في حالات الطوارئ (صندوق الامم المتحدة للسكانUNFPA)، الدليل المصاحب للتعليم الكتروني.
- الأمم المتحدة- الجمعية العامة،" مذكرة بشأن بعض جوانب العنف الجنسي ضد اللاجئات" للجنة التنفيذية لبرامج المفوضية السامية، الدورة 44 بتاريخ 12 اكتوبر 1993 .
- الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة،(2015)،" تقرير الهجرة الدولية لعام 2015".
- جرار، ناجح، (1996) ندوة أبعاد الهجرة القسرية-البرنامج الأكاديمي للهجرة القسرية جامعة النجاح.
- حسنين، حنين (2014)" مخيم سايبر سيتي في الأردن"، جريدة حق العودة، مركز بديل، العدد61.

- مجلة مخيم الزعتري "الطريق"، العدد الثالث، حزيران 2014.

المراجع الأجنبية:

- Alexandra Francis, (2015)," Jordan's Refugee crisis", Carnegie Endowment for International Peace, Washington,USA, page 9-11
- Mason,Jennifer,(2002), " Qualitative Researching", 2nd edition,SAGE Publications Ltd,London,
- Rubin,Allen & Babbie,Earl, (2008)," Research Methods for Social Work",sixth edition,Thomson brooks, page210.
- El Khatib, Naji, (2011)," The Gender and the Globalisation of Concepts-Deconstructive Analysis", Omagate Publishing,Huston,USA
- Jackie kirk,Suzanne Taylor "UN Security Council Resolution 1325", Forced Migrtion review,FMR27, January 2007,page 13.
- Agier,Michel, "between war and city:Toward Urban Anthropogy of Refugee camps", Ethnography,vol3, (2002), London,page319
- Black,Richard, "Putting Refugees in camps", Forced Migration review, vol2, 1998, page 4-5.
- Reporting on Gender Based Violence in the Syrain Crisis, (UNFPA) A Journalist`s HandBook 2014, page 38.
- UNHCR (2014),"Syria Regional Response plan- Joradan".

المواقع الالكترونية:

- المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان "شاهد"، (2012) " اللاجئون الفلسطينيون من سوريا إلى لبنان تحديات قانونية وإنسانية هائلة وفرص مساعدة محدودة". موقع الكتروني
www.fmrevew.org/ar
- المرصد السوري لحقوق الانسان، موقع الكتروني sn4hr.org/arabic
- تقرير الشبكة السورية لحقوق الإنسان، (2015)، "المرأة السورية في وسط الإعصار" تم استرجاعه بتاريخ 13/ 8/ 2016 على موقع الكتروني
http://sn4hr.org/arabic/2015
- "مخيم الزعتري " https://ar.wikipedia.org/wiki

- مواقع الكترونية خاصة ببيانات المفوضية السامية لشؤون اللاجئين المتعلقة باللاجئين السوريين http://data.unhcr.org/syrianrefugees/settlement.php
http://data.unhcr.org/syrianrefugees/regional.php
- وكالة أنباء جرس للأخبار، "مخيم حدائق الملك عبدالله"، تمّ استرجاعه بتاريخ 30/ 6/ 2016 على موقع الكتروني www.gerasanews.com
- وكالة أنباء أورينت نيوز، "مخيم الراجحي"، ، تم استرجاعه بتاريخ 20/ 6/ 2016 على موقع الكتروني http://www.orient-news.net/ar/news_show/83365
- الأمم المتحدة الجمعية العامة/ مجلس الأمن (2013)، تقرير الأمين العام(A/67/792-S/2013/149-14/3/2013)"العنف الجنسي في حالات النزاع- الجمهورية العربية السورية"تمّ استرجاعه بتاريخ18/ 7/ 2016على موقع الكتروني http://www.un.org/sexualviolenceinconflict/ar
- أوكسفام ومركز الموارد للمساواة بين الجنسين،(2013)، "تغير أدوار النوع الاجتماعي بين اللاجئين في لبنان" http//tinyurl.com/Oxfam-ABAAD-shiftingsands-ar
- "الجزيرة نت، "هجوم على موقع الركبان في الأردن" تم استرجاعه بتاريخ4/ 9/ 2016 على موقع الكتروني http://www.aljazeera.net/news/arabic/2016/6/22/
- حملة أصوات لأجل اللاجئين (2015) تم استرجاعه بتاريخ 5/ 8/ 2016على موقع الكتروني http://www.unhcr.org/ar/news/latest/2015/6/55927c0b6.html
- الأمم المتحدة(2015) عدد اللاجئين الذين عبروا البحر المتوسط، تمّ استرجاعه بتاريخ 4/ 8/ 2016على موقع الكتروني
http://www.un.org/arabic/news/topstory.asp?month=8&year=2015
- اتفاقية سيداو- التوصيات العامة تم استرجاعه بتاريخ13/ 8/ 2016 على موقع الكتروني
http://www.ohchr.org/AR/HRBodies/cedaw/Pages/Recommendations.aspx

- جريدة الدستور مقال "العفو الدولية:العالم يشهدأكبر موجة لجوء منذ الحرب العالمية الثانية" بتاريخ 20/ 6/ 2016 تم استرجاعه بتاريخ 1/ 8/ 2016 على الموقع الكتروني http://www.dostor.org/1099287
- الهيئة الخيرية الأردنية على المواقع الكترونية http://www.jhco.org.jo/default.aspx
- http://www.jhco.org.jo/SubDefault.aspx?PageId=186&MenuId=50
- الهيئة الطبية الدولية، موقع الكتروني http://internationalmedicalcorps.org
- المعونة الكنسية الفلندية، موقع الكتروني https://www.kirkonulkomaanapu.fi/en
- فيلق الرحمة، موقع الكتروني /tp://www.mercycorps.org
- أطباء العالم، موقع الكتروني /http://www.medecinsdumonde.org
- أطفال بدون حدود، موقع الكتروني http://knk.or.jp/knk
- صندوق الأمم المتحدة للسكان، الموقع الكتروني /www.unfpa.org
- لجنة الإنقاذ الدولية، موقع الكتروني /https://www.rescue.org
- منظمة الاغاثة الدولية، موقع الكتروني /http://www.ird.org
- منظمة الطوارئ اليابانية، موقع الكتروني /http://www.ird.org
- جمعية العون الصّحي الأردنية، موقع الكتروني /http://www.jen-npo.org
- الاتحاد اللوثري العالمي، موقع الكتروني /http://www.lutheranworld.org
- مؤسسة نور الحسين، موقع الكتروني http://www.nooralhusseinfoundation.org/
- منظمة أوكسفام، موقع الكتروني http://www.oxfam.org.uk
- الإغاثة الدولية، موقع الكتروني http://www.ri.org/index.php
- منظمة إنقاذ الطفولة، موقع الكتروني http://www.savethechildren.org
- منظمة اليونسف، موقع الكتروني http://www.unicef.org
- هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، موقع الكتروني

http://www.unwomen.org/
- مكتب الأمم المتحدة لخدمة المشاريع، موقع الكتروني http://www.unops.org
- مشروع Zaatari Camp Restructure Project، موقع الكتروني unhcr.org@ barakatg
- برنامج الغذاء العالمي، موقع الكتروني http://www.wfp.org/
- وكالة التعاون التقني والتنمية، موقع الكتروني www.acted.org
- المجلس النرويجي للاجئين، الموقع الكتروني https://www.nrc.no/
- "شركاء المفوضية السامية لشؤون اللاجئين من المنظمات العاملة في مخيم الزعتري"، موقع الكتروني
- data.unhcr.org/syrianrefugees/settlement.php?id=176&country=107&region=77
- بعنوان "مخيم رباع السرحان تجسيد لرمزية اللجوء إلى الأردن"(تاريخ المقال 4\3\2012) تم استرجاعه بتاريخ 9\7\2015 على الموقع الالكتروني www.alqabas.com.kw\Articles.aspx?ArticleID=775444&catID=687
- تقرير(بعد عام على تأسيسه مخيم الزعتري يتحول إلى شبه مدينة "(تاريخ 13\7\2013) تم استرجاعه بتاريخ 9\7\2015 على الموقع الكتروني -unhcr arabic.org
- "استمرار العمل بمشروع المياه والصرف الصحي في مخيم الزعتري للاجئين بتمويل اماراتي" تاريخ النشر 16\8\2015 تم استرجاعه بتاريخ 10\6\2016 على الموقع الكتروني http://www.unhcr.org/ar/news/latest/2015/8/55d083996.html
- جريدة الرأي الأردنية " ارتفاع كميات المياه المستهلكة في الزعتري إلى 5 ملايين لتر يوميا " تاريخ النشر 9\6\2013تم استرجاعه بتاريخ 10\6\2016 على الموقع الكترونيwww.alrai.com/article/589917.html
- وزارة المياه والرّي الأردنية تقريراليونسيف: "35 لترا حصة اللاجئ في الزعتري من المياه يوميا " (تاريخ النشر 7/ 4/ 2016) تمّ استرجاعه بتاريخ 10/ 6/ 2016 على الموقع الكتروني www.waterjo.mwi.gov.jo/.../NewsCenter

- جريدة الرأي الاردنية " ارتفاع كميات المياه المستهلكة في الزعتري إلى 5 ملايين لتر يوميا " تاريخ النشر 9\6\2013تم استرجاعه بتاريخ 10\6\2016 على الموقع الكتروني.www.alrai.com/article/589917.html
- وزارة المياه والرّي الأردنية تقريراليونسيف: 35 لترا حصة اللاجئ في الزعتري من المياه يوميا " (تاريخ النشر 7/ 4/ 2016) تم استرجاعه بتاريخ 10/ 6/ 2016 على الموقع الكتروني www.waterjo.mwi.gov.jo/.../NewsCenter
- وزارة المياه والرّي الأردنية تقرير اليونسيف:اليونسف تنفذ مشروع شبكة مياه وصرف صحي بالزعتري(تاريخ النشر 28/ 9/ 2015) تم استرجاعه بتاريخ 10/ 6/ 2016 على الموقع الكتروني/www.waterjo.mwi.gov.jo/.../NewsCenter
- فصل الكهرباء عن الزعتري" ،26/ 5/ 2015، تمَّ استرجاعه بتاريخ 22/ 6/ 2016 على الموقع إلكتروني www.ammonnews.net/artical/231308
- شركة كهرباء إربد " تمديد إيصال الكهرباء للمخيم لـ 9 ساعات لتلطيف أجواء رمضان " تمَّ استرجاعه بتاريخ 22/ 6/ 2016على الموقع الكتروني www.ideco.com.jo/portal/WebForms/Default.aspx
- إس إي إس وسولار كيوسك ستجلبان الطاقة الكهربائية والإنترنت لمراكز التعليم في مخيم اللاجئين في الأردن، 19/ 6/ 2016، تمَّ استرجاعه بتاريخ 30/ 6/ 2016 على الموقع إلكتروني www .me-newswire.net/ar/news
- " مدير مخيم الزّعتري: الكويت أبرز الدّاعمين لأوضاع اللاجئين السّورين" تاريخ المقال 1/ 12/ 2015 جريدة الرأي العام تم استرجاعه بتاريخ6/ 7/ 2016 على الموقع الكتروني http://alrayalaam.com/60676
- "انتحار فتاة شنقا في مخيم الزعتري"، تاريخ النشر 3/ 4/ 2016 تم استرجاعه بتاريخ 30/ 8/ 2016على موقع الكتروني www.Alghad.cm

- "انتحار فتاة عمرها 16 عاماً في مخيم الزعتري" تم استرجاعه بتاريخ 30/ 8/ 2016 على موقع الكتروني www.alwakeelnews.com
- UNICEF, (2014), "Joint Education Needs Assessment, Za`atari Camp" UNICEF's Education Services in Za'atari Camp', Za'atari Briefing, UNICEF, January 2014, http://data.unhcr.org/syrianrefugees/region.php?id=77&counry=107
- Lived Za`atari Project, (2016)," The Za`atari Refugee Camp", www.Livedproject.org
- " Care, (2014), "Syrian Refugees in urban Jordan, http://www.care.org/syrian-refugees-urban-jordan
- UN Women Cash for Programming Monitoring Za'atari Refugee Camp(2015) http://data.unhcr.org/syrianrefugees/partner.php?OrgId=119
- UNHCR, Internal displaced person, www.unhcr.org/www.unhcr.org/internally-displaced-people.html